جـــامـــعـــة محـــمد بـــوضيـــاف ـ المســـيلـــة
كـــلـــية الـــحقـــوق والـعلـــوم الـسيـاســيـــة
قســـم الـــعلـــوم الـــسيـــاســـية والـعلاقـــات الـــدولـــية

الأنماط الجديدة للتعاون ضمن النظم الأمنية الإقليمية في منطقة المتوسط

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : علاقات الدولية

إعداد الطالب :
محمد وعلي بـداوي

إشراف الأستاذ :
د . فاتح النور رحموني

السنة الجامعية :
1441-1442 هـ / 2020-2021 م

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ديسمبر 17

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بلوي محمد علي الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 120466670 والصادرة بتاريخ 2021-04-28

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الأحكام الجديدة للتعاون في النظم الأمنية الإقليمية في منطقة المتوسط

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 22 جوان 2021

توقيع المعني(ة)

22 جوان 2021

رئيس المجلس الشعبي البلدي

وبتفويض منه

نائب رئيس المجلس

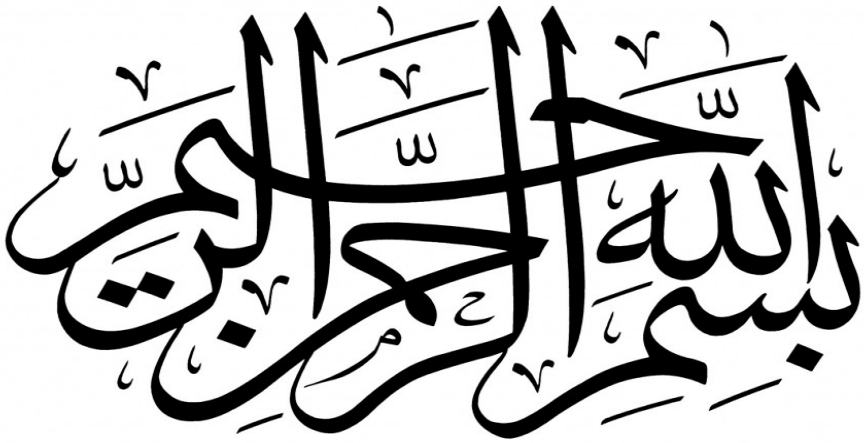

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

[المجادلة: 11]

شكر وتقدير

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي و مؤطري

الدكتور: رحموني فاتح النور ، الذي لم يدخر جهدا في سبيل

توجيهي أثناء بحثي هذا وعلى ما قدمه لي من نصح في سبيل إتمام هذا العمل سائلا المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناته وأن يرزقه بكل حرف خط فيه رفعة وسموا وأن يجعل الله له سعة في الدنيا والآخرة

وإنني أعتز أيما اعتزاز بإشرافه على مذكرتي هذه

على أن لا يتحمل في النهاية مسؤولية ما شابها من نقص أو خطأ .

إن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان .

"قم للمعلم وفه التبجيلا

كاد المعلم أن يكون رسولا"

"من علمك حرفا صرت له عبدا"

كما أتوجه بخالص الشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة على ما قدموه لنا طيلة فترة تكويننا كما لا يفوتني كذلك أن أتقدم بخالص تشكراتي إلى كل من قدم لي يد المساعدة سواء من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة فلكل هؤلاء جزيل الشكر والامتنان .

إهداء

إلى أغلى إنسانين في الوجود

إلى من سهر االليالي وعانيا و ضحيا بالنفس والنفيس لأجلي .

الوالدين الغاليين حفظهما الله من كل سوء ورعاهما ،

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب ،إلى كل الأصدقاء

إلى روح الأخ والزميل الدكتور فاروق بلحسن ، الذي توفاه الله وهو يقاوم وباء كورونا مع باقي الزملاء وإلى أرواح كل ضحايا الوباء في قطاع الصحة رحمة الله عليهم جميعا والله العلي القدير أسأل أن يجعلهم مع النبيين و الشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وإلى أسرتي الصغيرة خاصة الزوجة الغالية التي كانت لي نعم السند والأزر وإلى بناتي نور عيناي كوثر وسيرين و نريمان أهدي هذا العمل

خـــطـــة الـــدراســـــة

مقدمـــة .

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتعاون الدولي .

- **المبحث الأول** : مفهوم الأمن والتعاون الدولي
  - **المطلب الأول** : تعريف الأمن والأمن الدولي
  - **المطلب الثاني** : تعريف التعاون والتعاون الدولي
- **المبحث الثاني** : الأطر التحليلية النظرية للأمن والتعاون الدولي
  - **المطلب الأول** : الأطر التحليلية النظرية للأمن الدولي
  - **المطلب الثاني** : الأطر التحليلية النظرية للتعاون الدولي

الفصل الثاني : منطقة المتوسط وأنماط التعاون الأمني الإقليمي التقليدية .

- **المبحث الأول** : منطقة المتوسط وأهميتها الجيوسياسية
  - **المطلب الأول** : التعريف بمنطقة المتوسط
  - **المطلب الثاني** : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط
- **المبحث الثاني** : أنماط التعاون الأمني الإقليمي التقليدية في المتوسط
  - **المطلب الأول** : التعاون الأمني في إطار التحالفات ونظم التعاون الإقليمي
  - **المطلب الثاني** : التعاون الأمني في إطار نظام الأمن الجماعي والمجتمعي

الفصل الثالث : أنماط التعاون الجديدة ضمن النظم الإقليمية في المتوسط .

- **المبحث الأول** : التعاون الأمني في إطار توسيع جدول الأعمال الأمني وإدارة النزاعات
  - **المطلب الأول** : توسيع جدول الأعمال الأمني في إطار التكامل الاقتصادي
  - **المطلب الثاني** : الحوارات الأمنية الإقليمية وإدارة النزاعات في إطار مؤسساتي
- **المبحث الثاني** : التعاون الأمني في إطار دعم أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان
  - **المطلب الأول** : التعاون الأمني في إطار دعم أسس الديمقراطية
  - **المطلب الثاني** : التعاون الأمني في إطار دعم وترقية حقوق الإنسان
- **المبحث الثالث** : التعاون الأمني في إطار بناء السلام والحوار الحضاري
  - **المطلب الأول** : الدبلوماسية الدفاعية والشراكة من أجل السلام الإقليمي
  - **المطلب الثاني** : الحوارات الحضارية كإطار للأمن الإقليمي

خاتمة

مـــقـــدمـــــة

تقديم الدراسة :

على الرغم من اعتقاد العديد من المختصين والباحثين في العلاقات الدولية بأن الصراع هو السمة الأبرز في هذه العلاقات أكثر مما هو سمة العلاقات داخل الدول نفسها، إلا أنه في حقيقة الأمر يبدو أن التعاون والصراع يشكلان طرفي الميزان في العلاقات بين الدول، أي أن التعاون الدولي متغير رئيسي وأساسي في حقل العلاقات الدولية، وما فتأت أهميته تزداد والحاجة إليه تتعاظم يوماً بعد يوم في الجوانب النظرية والتطبيقية وبما أن التعاون يشكل إحدى المسائل الأساسية والمهمة في نظريات العلاقات الدولية، فقد اعتبرت دارسة إمكانية التعاون الدولي وتحقيقه، من المهام الدائمة لعلماء ومنظري العلاقات الدولى، حيث ينصب معظم الجدل الدائر بين المدار الفكرية التنظيرية في العلاقات الدولية، لحد الآن حول هذه القضية أي حول كيفية تحقيق التعاون الدولي وشروطه وآلياته وصعوباته والعوامل المؤثرة فيه وآفاقه المستقبلية، بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.

ونظرا للحاجة الملحة والدائمة إلى اختبار جملة من النظريات والتوجهات الفكرية لتحليل توجه حقل العلاقات الدولية، تجاه مختلف الظواهر الدولية، من الأفضل التطرق إلى مختلف الاتجاهات النظرية وكيفية تحليل أهم المدارس الفكرية للعلاقات الدولية فيما يتعلق بالتعاون والأمن الدوليين، وصولاً إلى المحاولات الساعية لإيجاد فرضيات عمليه وقابله للتطبيق بهذا الخصوص، هناك مدارس كبرى في العلاقات الدولية كالواقعية والليبرالية والبنائية ... إلخ، التي تناولت موضوع التعاون الدولي بشيء من التفصيل، وطوّرت كيفية معالجتها له، ولحد الآن تجري تطوير نظرتها بصور مختلفة، وبالتالي تعتبر من المداخل الأكثر تأثيراً في التنظير عن التعاون في حقل العلاقات الدولية رغم وجود تيارات متنوعة وعديدة داخل كل مدرسة متطورة من الكلاسيكية إلى الكلاسيكية الجديدة وما بعدها، لكن لا يسعنا المجال في الأخذ بكل تفاصيل التحوّلات النظرية في هذه المدارس، بل نحاول التطرق إلى الرؤية العامة لهذه المدارس ونظرياتها الأساسية حيال التعاون الدولي وكيفية تحقيقه ومختلف أنماطه .

إن اهتمام العلاقات الدولية كمادة علمية أكاديمية يقوم على دراسة الجوانب النظرية للعلاقات الدولية، والتي تتضمن العديد من التيارات الفكرية المتنوعة التي قسمت حسب اهتمام كل مجموعه من التيارات الفكرية إلى مدارس مختلفة تميزت كل واحدة منها بمناقشة مفهوم التعاون والأمن الدولي من خلال استخدامها متغيرات متنوعة، منها التي ركزت على الدور

المحوري للدولة كفاعل أساسي ووحيد في بناء التعاون من أجل تحقيق الأمن الدولي، ومنها من تركز على دور الفواعل الأخرى كالفرد والمجتمع والنظام الدولي بما يحويه من كيانات وهيئات لم تعد الدولة الفاعل الرئيسي والوحيد وكذا توسيع مفهوم القوة لتشمل القوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من عناصر القوة اللينة التي يمكن أن تصل إلى مستوى التعاون عوض الصراع الذي كان الطرح المسيطر في الساحة الدولية. كما أنه لا يمكن إهمال دور المؤسسات الدولية، باعتبارها الوحدات السياسية التي تقوم بالتعاون الدولي، بالتركيز في مفهوم التعاون الدولي على أهمية المؤسسات الدولية كأساس لاستمرار التعاون الدولي. وظهرت أيضا متغيرات أخرى لها تأثير مهم لا يمكن إهماله مثل: الهوية والقيم الاجتماعية والثقافية وغيرها من المتغيرات الأخرى الثانوية .

أهمية موضوع الدراسة :

تندرج الدراسة ضمن الدراسات الأمنية التي ظهرت أهميتها كموضوع مركزي في السياسة العالمية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، لما عرفه هذا الحقل من نقاشات لتوسيع مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم العسكري التقليدي إلى قضايا ومجالات متعددة : سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... وفي نفس هذا السياق تتعرض الدراسة للترتيبات الأمنية الأوروبية في منطقة المتوسط ضمن سلسلة المبادرات والحوارات الأمنية التي تقوم على أساس المفهوم الشامل للأمن.

كما تكمن أهمية الموضوع كونه يتحدث عن أهم قضايا السياسة الدولية وهي التعاون الأمني الذي يعد من أهم الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان لتحقيقها، و تزداد أهمية الحديث عن الأمن عند ربطه بمنطقة ذات أهمية جيواستراتيجية ذات مكانة جد مهمة مثل منطقة البحر الأبيض المتوسط . كما الدراسة تسلط الضوء على أكبر وأهم فاعل في هذه المنطقة وهو "الاتحاد الأوربي ، إضافة إلى أن الأمن المتوسطي يحظى بمكانة متميزة في إستراتيجية الاتحاد الجديدة ، حيث يسعى جاهدا للإشراف على أمن هذه المنطقة وذلك بمواجهة التهديدات الأمنية الخطيرة فيها

أهداف الموضوع:

يندرج هذا الموضوع ضمن حقل الدراسات الأمنية باعتباره يتناول إشكالية الأنماط الجديدة للتعاون بما فيه التعاون الأمني ضمن النظم الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ويمكن حصر أهداف الموضوع فيما يلي:

- دراسة مجال من مجالات العلاقات الدولية والمتمثل في الدراسات الأمنية عن طريق بحث الظاهرة الأمنية بمختلف تخصصاتها في ظل التغيرات الدولية الراهنة ما من شأنه أن يضفي شيئا من الديناميكية في مثل هذه الدراسات.
- إبراز دور عملية التعاون على المستوى الإقليمي في منطقة حوض المتوسط حيث يحتل موضوع التعاون مكانة جد مهمة في المنطقة وكذا للعلاقات بين وحداتها في الضفتين باستخدام متغيرات أمنية يمكن أن يكون لها تأثير على مدى تفاعل سياسات الدول وعلاقاتها في سبيل الوصول إلى تجسيد عملية التهاون بكل مراحلها ومجالاتها على المستوى الإقليمي
- إن موضوع الدراسة يعنى بمنطقة لها أبعاد إستراتيجية في أهميتها ، والتي تنتمي إليها الدول الأوربية و المغاربية وبعض الدول العربية خاصة وأن هذه الدول ونظرا لموقعها المحوري بالنسبة لحوض المتوسط يمكن أن تلعب دورا هاما من منطلق تعظيم فرضها في ذلك بحكم موقعها المتميز إذ تعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب لأنها تشكل فسيفساء من ثلاث قارات (أوربا ، إفريقيا وآسيا) .

إن موضوع التعاون الدولي خاصة بالأساليب والأنماط الجديدة في مختلف المجالات منها الأمني والاقتصادي والثقافي والصحي ... إلخ في ظل عدم قدرة كل دولة لوحدها على مجابهة كل الأخطار والتهديدات التي تواجهها ، أي ما إذا كان بالإمكان انتهاج سياسة تعاونية بين مختلف الوحدات السياسية المكونة للمنطقة .

أسباب اختيار الموضوع :

لقد انقسمت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع الأنماط الجديدة للتعاون ضمن النظم الأمنية الإقليمية في منطقة المتوسط إلى قسمين:

الأسباب الذاتية :

1- رغبتي الذاتية كانت دافع أساسي لاختياري لموضوع التعاون بمختلف أنواعه خاصة بين دول منطقة حوض المتوسط، وتأثيرها على مجتمعات المنطقة، خاصة وأن الرغبة الذاتية عنصر أساسي في نجاح العملية البحثية والوصول للأهداف المرجوة، ومصدر هذه الرغبة هو الحرص على تناول المواضيع ذات الصلة بواقع منطقة المتوسط من أجل الوقوف على إشكاليات البحث على أجوبة يمكن المساهمة بها لتذليل الصعاب والعقبات في تناول مثل هذه المواضيع.

أ- **الأسباب الموضوعية :**

1- التركيز على الأنماط الجديدة للتعاون الدولي في منطقة المتوسط ومدى قدرتها على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

2- إبراز خصوصية المنطقة المتوسطية وأهميتها الجغرافية و الجيوسياسية ووزنها الدولي في ظل مختلف عمليات التعاون وانعكاس ذلك على دول المنطقة .

3- الضرورة تقتضي معالجة المواضيع التي تساهم في توضيح الرؤى ورسم تصور شامل لحقيقة عملية التعاون في الأنظمة .

إشكالية الدراسة :

بما أن موضوع الدراسة يتمحور حول السعي إلى فهم وإدراك حقيقة عملية التعاون مع تسليط الضوء على أنماطه الجديدة ضمن النظم الأمنية في السياق المتوسطي، فإن صياغة إشكالية البحث ستكون في السؤال المركزي التالي:

كيف ساهمت الأنماط الجديدة للتعاون الأمني في بناء الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة التساؤلات الفرعية، تدور حول :

- ما مفهوم الأمن والتعاون الدوليين وما هي أطرهما التحليلية؟
- كيف مكنت أنماط التعاون الأمني التقليدية في منطقة المتوسط من تحقيق الأمن المتوسطي؟
- ما هي الأنماط الجديدة للتعاون الإقليمي في المتوسط وكيف ساعدت على بناء الأمن الإقليمي المتوسطي؟

فرضيات الدراسة :

إن محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة تستدعي وضع جملة من الفرضيات، التي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها من عدمه في معالجة الإشكالية، ستكون صياغتها كالأتي:

إن إقامة تعاون متوسطي جاد في إطار التعاون الأمني مبني على شراكة فعلية في جميع المجالات حسب المعطيات الحالية يبدو صعب التحقيق على الأقل في المدى القريب .

وتندرج ضمن هذه الفرضية الأساسية فرضيات فرعية وهي :

1-إن المقاربة الأوروبية للأمن والتعاون في إطار متوسطي باعتبارها الطرف الأقوى ، هدفها احتواء كل تلك المشاكل والمعوقات عن طريق تسويقها في إطار المبادرات الأمنية للتعاون المتوسطية .

2- إن الخريطة التجزيئية للمتوسط مبنية على المناطقية ، والتي تختلف في ديناميكيتها الأمنية للتعاون ومدركاتها لمحفزات عملية التعاون وكذا قدراتها ، يصعب إدراك تصور موحد وبنية إقليمية شاملة في المتوسط.

3- نظرا لعدم تكافؤ القوى بين الدول المتوسطية في العديد من المجالات خاصة بين الشمال والجنوب نظرا للفوارق الكبيرة يجعل بناء تعاون متوسطي يحقق مصالح كل الأطراف أمرا صعب المنال .

حدود الدراسات :

يتناول موضوع البحث أنماط التعاون الجديدة ضمن النظم الأمنية، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الإطار الجغرافي والزمني للدراسة على الشكل التالي:

الإطار الجغرافي: تم التركيز في جزء كبير من الدراسة أساسا على;دول البحر الأبيض للمتوسط بحكم أن دوله مرتبطة بروابط تاريخية، ثقافية، وجغرافية ولها العديد من القواسم المشتركة، خاصة الجهة الجنوبية منه التي تشكل كتلة من الدول التي تجمعها المقومات الجغرافية والثقافية والدينية واللغوية في صورة الدول العربية والإسلامية مع بعض الاستثناءات البسيطة.

الإطار الزمني : تركز الدراسة على الفترة الزمنية التي عرفت الصراع بين المعسكرين في إطار الحرب الباردة كمرحلة أولى ، ثم الفترة التي تلت سقوط المعسكر الشرقي أي بداية التسعينيات، ونهاية الحرب الباردة كمرحلة ثانية. وبذلك فالإطار الزمني المحوري للدراسة سيشمل الفترة الممتدة من بداية الحرب الباردة إلى غاية التطورات الأخيرة الحاصلة في السياسة المتوسطية .

مناهج الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع تم استخدام المنهج التاريخي الذي ساعد على التوقف عند المحطات والحقب التاريخية التي تفرضها الدراسة من بداية الحرب الباردة إلى ما بعدها مع الاستعانة بالمنهج الوصفي من أجل تسليط الضوء على بعض الأحداث الدولية التي يعرفها العالم إضافة إلى المنهج المقارن لأنه يستند إلى مبرر وهو أنه منهج قائم على مبدأ الاستخدام التحليلي كما جاء وفقا لطبيعة الموضوع محل الدراسة والذي يتطلب إجراء مقارنات بين المفاهيم و النظريات مقارنة مختلف الفترات التي مرت بها أنماط التعاون ضمن النظم الأمنية في منطقة المتوسط .

أدبيات الدراسة :

بعد الإطلاع على المراجع المتعلقة بموضوع الأنماط الجديدة للتعاون ضمن النظم الأمنية الإقليمية في منطقة المتوسط، ارتأينا تقسيمها إلى :

أولا : الدراسات المتعلقة بالأمن الدولي :

1- في الجانب النظري يعتبر كتاب "باري بوزان"Barry Buzan"تحت عنوان (People, state and Fear) " مرجعا أساسيا للدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ،أيضا هناك مقالات"هيلين فيو " " Hélène Viau" التي تثير مجالا واسعا للنقاش حول الفرق بين المفهوم التقليدي للأمن في إطار المنظورات التقليدية ، وظهور مفهوم "الأمن الإنساني " كمفهوم جديد يدعمها لمنظور النقدي.

2- دراسة ليندة عكروم حول تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط التي ركزت فيها على السياسات الأمنية الموحدة لدول القوس اللاتيني في ظل الاتحاد الأوربي وبالمقابل تتبنى بعض دول جنوب المتوسط سياسات المصالحة على مستوى دولاتي مع ملاحقة مصادر التهديد الأمني خاصة الإرهاب مع التركيز على ملف الهجرة غير الشرعية لدول المتوسط على مستوى دولاتي وجهوي بانتهاج سياسات مشددة معادية للمهاجرين خاصة من جانب دول شمال المتوسط وعلى العكس فإن الدول المغاربية تنتهج سياسات جد متباينة في هذا الشأن .

3- دراسة العايب أحسن حول : الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945 – 2006 ، التي أبرز فيها صعوبة ضبط مفهومي الأمن العربي والوطني إضافة إلى تداول القوى المهيمنة على الأمن العربي والفواعل الرئيسية في زعزعته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية سنة 2006 .

4- دراسة جويدة حمزاوي حول التصور الأمني الأوربي : نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط ركزت فيها على إبراز العلاقات الأوربية الأمريكية التي طبعها التنافس أكثر من التعاون في المنطقة المتوسطية كما أكدت على أن الدول المغاربية في إطار الشراكة الأورو–متوسطية هي أمام مقاربة أحادية الجانب ومركزية الطرح أي من الجانب الأوربي مما يفقدها مبدأ المصالح المشتركة إضافة إلى تسليطها الضوء على واقع العلاقات العربية التي تسودها الخلافات .

ثانيا : الدراسات المتعلقة بالأنماط الجديدة للتعاون بين دول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

1- دراسة ستيفان كاليا stephen kalleya حول دراسة مشروعات التعاون الإقليمي في المجالات الأمنية والاقتصادية في منطقة حوض المتوسط حيث ركز فيها على دور القوى المسيطرة على المنطقة المتوسطية أين توصل إلى نتيجة مفادها أنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي تراجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المتوسط لتوجهها إلى منطقة الشرق الأوسط ، كما ركز على التناقضات الداخلية بين الأقاليم الفرعية في المنطقة

2- دراسة عبد النور بن عنتر حول البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر وأوربا والحلف الأطلسي سنة 2005 ، التي ركز فيها على العلاقات الأمنية بين الجزائر والاتحاد الأوربي أين توصل إلى اختلاف الترتيبات الأمنية للدول الأوربية والجزائر وباقي الدول المغاربية بالتركيز على الحوار المتوسطي والأطلسي الذي يتشكل من خلال الحوارات والمبادرات الأمنية .

3- دراسة مصطفى بخوش حول : حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في الرهانات والأهداف سنة 2006 . حيث ركز على علاقات الشراكة الأورومتوسطية في بعدها الاقتصادي وبين التناقض بين الواقع والأهداف مبرزا الهوة بين الفوائد المتاحة لصالح الطرف الأوربي الموحد وبالمقابل التفكك الموجود في جنوب المتوسط خاصة بين الدول المغاربية

4- دراسة سمير جسام راضي حول : مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية ، التي ركز فيها على الجانب النظري للتعاون في العلاقات الدولية بين مختلف المدارس الفكرية من الواقعية التي تعتبر أن الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية وفي إقامة التعاون الدولي إلى اللبرالية التي ترى ركزت على المؤسسات الدولية في مناقشتها لمفهوم التعاون الدولي في حين أضافت المدرسة البنائية إلى جانب دور الدولة متغيرات أخرى مثل الهوية والقيم الاجتماعية في التعاون الدولي .

5- دراسة نصير العرباوي حول : الشراكة الأورو-متوسطية في بعدها الثقافي بع الحرب الباردة الذي أبرز فيها تحول نمط العلاقات الأوربية مع دول المتوسط الذي أصبح مرتبطا بالتحولات التي عرفتها الساحة الدولية والإقليمية في شتى المجالات خاصة بعد استكمال

وحدة الاتحاد الأوربي وأن الشراكة الأورو–متوسطية تعد خيارا جيوسياسيا يهدف إلى إقامة نمط جديد من علاقات التعاون بين ضفتي المتوسط .

صعوبات الدراسة :

الصعوبات التي واجهتني هي ندرة المادة العلمية خاصة الورقية منها في موضوع البحث ،مع تعذر الالتحاق بالمكتبات من أجل البحث، بالإضافة إلى شح الدراسات المتخصصة في هذا المجال في ظل التحولات العالمية الجديدة خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وكذا التفاعلات المعقدة والمتشابكة لمشروعات التعاون وبشكل أخص الإقليمي في جميع المجالات نظرا لحداثة الموضوع . كما صادفتني صعوبة أخرى لا تقل تأثيرا على عملية البحث من سابقاتها إن لم نقل أشد تأثيرا وهي الظروف الاستثنائية التي فرضها جائحة كورونا على البلاد كما على كل أنحاء العالم .

أهداف الموضوع :

يندرج هذا الموضوع ضمن حقل الدراسات الأمنية باعتباره يتناول إشكالية الأنماط الجديدة للتعاون بما فيه التعاون الأمني ضمن النظم الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وتكمن أهداف الموضوع فيما يلي:

- دراسة مجال من مجالات العلاقات الدولية والمتمثل في الدراسات الأمنية عن طريق بحث الظاهرة الأمنية بمختلف تخصصاتها في ظل التغيرات الدولية الراهنة ما من شأنه أن يضفي شيئا من الديناميكية في مثل هذه الدراسات .
- إبراز دور عملية التعاون في شتى المجالات على مستوى دولاتي وجهوي وكذا إقليمي في منطقة حوض المتوسط حيث يحتل موضوع التعاون مكانة جد مهمة في المنطقة وكذا للعلاقات بين وحداتها في الضفتين باستخدام متغيرات أمنية يمكن أن يكون لها تأثير على مدى تفاعل سياسات الدول وعلاقاتها في سبيل الوصول إلى تجسيد عملية التهاون بكل مراحلها ومجالاتها على المستوى الإقليمي .

– إن موضوع الدراسة يعنى بمنطقة لها أبعاد إستراتيجية في أهميتها ، والتي تنتمي إليها الدول الأوربية والمغاربية وبعض الدول العربية خاصة وأن هذه الدول ونظرا لموقعها المحوري بالنسبة لحوض المتوسط يمكن أن تلعب دورا هاما من منطلق تعظيم فرصها في ذلك بحكم موقعها

المتميز إذ تعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب لأنها تشكل فسيفساء من ثلاث قارات (أوربا ، إفريقيا وآسيا) .

– إن موضوع التعاون الدولي خاصة بالأساليب والأنماط الجديدة في مختلف المجالات منها السياسي الأمني والاقتصادي والثقافي والبيئي والصحي ... إلخ في ظل عدم قدرة كل دولة لوحدها على مجابهة كل الأخطار والتهديدات التي تواجهها ، أي ما إذا كان بالإمكان انتهاج سياسة تعاونية بين مختلف الوحدات السياسية المكونة للمنطقة .

تقسيم الدراسة :

لقد قسمت دراستي هذه إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول خصص للمنطلقات النظرية والمفاهيمية للأنماط الجديدة للتعاون ضمن النظم الأمنية الإقليمية في منطقة المتوسط والذي جاء فيه مبحثين المبحث حيث تناولت في الأول مفهوم الأمن والتعاون الدولي أما الثاني فتطرقت فيه للأطر النظرية التحليلية النظرية للأمن والتعاون الدولي . أما الفصل الثاني فقد تم عنونته بمنطقة المتوسط وأنماط التعاون الأمني الإقليمي التقليدية والذي قسم بدوره إلى مبحثين الأول بعنوان منطقة المتوسط وأهميتها الجيوسياسية والثاني حول أنماط التعاون الأمني الإقليمي التقليدية في المتوسط أما الفصل الثالث فهو حول أنماط التعاون الجديدة ضمن النظم الإقليمية في المتوسط ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول حول التعاون الأمني في إطار توسيع جدول الأعمال الأمني وإدارة النزاعات أما الثاني فحول التعاون الأمني في إطار دعم أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان بينما جاء المبحث الثالث حول التعاون الأمني في إطار بناء السلام والحوار الحضاري.

الفصل الأول :
الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتعاون الدولي .

تمهيد :

على الرغم من الأهمية الكبيرة لمفهوم الأمن ،إلا أنه كغيره من المفاهيم في مجال العلوم الإنسانية عموما والعلاقات الدولية بشكل أخص حيث يتميز بالغموض وغياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول إعطاء تعريف محدد له وتحديد معناه ، نظرا لتباين قراءاتهم للأحداث التي شهدتها العلاقات الدولية سواء خلال الحرب الباردة ، أو مع التطورات الجديدة التي عرفها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة ، الأمر الذي أدى بدوره إلى تنامي النقاشات والحوارات النظرية بشأن هذا الاختلاف ، حيث انقسمت إلى تصورين مختلفين لمفهوم الأمن ، تصور ضيق وتصور آخر واسع ، إلا أن ذلك قد أسهم في تطوير البحث وإثراءه في مجال الدراسات الأمنية.

فعقب الحرب الباردة ، عرف مفهوم الأمن تحولا جذريا ، من حيث توسيع أبعاده لتتجاوز الجانب العسكري ، واعتماد وحدات مرجعية أخرى غير الدولة لموضوعه ، بالموازاة مع ظهور جملة من المتغيرات الجديدة كالهوية والقيم الاجتماعية والثقافية... إلخ ، أّثرت في مفهومه وأبعاده.

المبحث الأول : مفهوم الأمن والتعاون الدولي

لقد عرف التصور حول مفهوم الأمن عدة مسارات ، بداية بتلك الدراسات والأبحاث التي دامت لمدة زمنية ليست بالقصيرة ، والتي تدخل ضمن تصور ما يسمى بالمنظور التقليدي ، الذي يرتكز بشكل رئيسي على التفسير الواقعي للتفاعلات الدولية ، فقد بقيت الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد في الدراسات الأمنية حسب هذا التصور، والحوار الأساسي هو المحافظة على السيادة الوطنية ، والتركيز على القدرات العسكرية ، من أجل مواجهة الأخطار الخارجية .لذلك حاول التقليديون مثلا : (الواقعيون ، والواقعيون الجدد ، و الليبراليون)التمسك بالمفهوم التقليدي والضيق للأمن في ما يرتبط بأمن الدولة ، وفضلوا إحداث بعض التغييرات الشكلية على مفهوم الأمن ، ضمن التصورات التوسيعية لهذا الطرح .

المطلب الأول : تعريف الأمن والأمن الدولي

يعد الأمن من المفاهيم التي يصعب الاتفاق حولها مثل الكثير من المفاهيم المتداولة في الأدبيات السياسية والتي ليس لها تعريف محدد يمكن تقديره بشكل قاطع ، ويرجع الاختلاف في وضع تعريف محدد للأمن إلى المقاربة التي استخدمت لتحليل المصطلح ، وكذا إلى شخصية ونفسية الباحث التي تتداخل مع محيطه الجغرافي والسياسي والاجتماعي ، فالظاهرة الأمنية كغيرها من الظواهر تخضع للتطور والتغير والتأثير المتبادل مع غيرها من الظواهر ، وبالتالي نحن أمام ظاهرة اجتماعية مركبة مرتبطة بعوامل كثيرة ومعقدة ، فهناك من يرى أن هذا الاختلاف في ضبط مفهوم محدد للأمن يرجع إلى تلك الاختلافات في هوية التهديدات الموجهة إليه وهوية أولئك المقصود أن يردعهم الأمن بأدواته واستراتيجياته . وهناك من يرجع الغموض الذي يميز مفهوم الأمن إلى كون الدراسات الأمنية لا تزال جزء من تخصص علم العلاقات الدولية الذي تتقاسمه العديد من المقاربات والنماذج الأكاديمية المتنافسة على تناوله[1]

كما أن الطبيعة المفهومية بالغة التعقيد للأمن تحوي في طياته بعض العناصر المعيارية التي لا يمكن الاتفاق على تعريفها من الناحية النظرية بالاعتماد على البيانات والدراسات الامبريقية التجريبية كأداة للفهم والتحليل والتنظير،. فالأمن كمفهوم وكظاهرة يخضع لمنطق التطور انسجاما مع العوامل والمتغيرات التي أثرت وتؤثر في بروزه لمسرح التداول .[2]

أ / تعريف الأمن :

1 /لغة : لقد ارتبطت كلمة أمن أول ما ارتبطت بالفرد لتعني الإحساس بالطمأنينة التي تعني بدورها التحرر من القلق والتوجس المرتبط بالخوف ، لذلك نجد في اللغة أن الأمن بمعنى الآمان ، والأمانة ، فالأمن ضد الخوف فالأمن هنا مرادف للطمأنينة ، ويشير مدلول كلمة" أمن" على أن مصدرها مشتق من أِمَن ، يأَمُن ، أْمنا و أمانا ، وأَمنة ، اطَمأنَّ ولم يخف فهو آِمْن ، واستأمنه أي استجاره ، وطلب حمايته ، أن تكون آمنًا يعني أن تكون سليما من الأذى فالأمن نقيض الخوف ويعني" السلامة "وكلمة" الأمن "هي مصدر الفعل أمنْ وأمنا وأمنة أي اطمئنان

(1)–**سليمان عبد الله الحربي** ، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة في المفاهيم والأطر) ، المجلة العربية لعلوم السياسية ، صيف 2008)، ص 9 .

2 – **هيثم الكيلاني** ، مفهوم الأمن القومي دراسة في جانبيها لسياسي والعسكري .ندوة الأمن العربي :التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية.(باريس : مركز الدراسات العربي – الأوروبي،1996) ،ص.7

النفس وسكون القلب وزوال الخوف ، ويقال أمن من الشر أي سلم منه ، وكذلك يقال أمَّن فلان على كذا أي وثق فيه وجعله أمينا عليه ، وهنا تعني الاطمئنان بأن الشيء في حرز و حماية من الخطر.

كما أن الأمن ، من الأمان والأمانة بمعنى : وقد أمنت فأنا آمن ، وأمنت غيري من الأمن والأمان ، والأمن ضد الخوف ، والأمانة ضد الخيانة ، والإيمان ضد الكفر و الإيمان بمعنى ويكاد يتطابق Sécurité والفرنسية Security التصديق .والأمن مرادف للكلمة الإنجليزية هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها : زوال الخوف ، الطمأنينة ، الحفظ ، عدم الخيانة ، الثقة ، التصديق ، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن .

وحسب المفكر سليمان عبد الله الحربي " الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة وأنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع " . [1]

وعليه فقد أثيرت مسألة مدلول المصطلح من جديد في محاولة توسيع مأمورية الدراسات الأمنية ، فبالنسبة للبعض: تحليل معنى الأمن يعود إلى تعريفه أي إعطائه معنى بيانيا مكثفا أما الآخرون كأولي وايبفر Olé Weaver فقد ركزوا على ضرورة وضع تصور له(CONSEPTUALISER)أي منحه مضمونا محددا وواسعا وأكثر تعقيدا قابلا للاتصال عن طريق اللغة ، أما نيتشه F.NIETZSCHE فقد تساءل " عما إذا كانت حاجتنا للأمن هي ذاتها حاجتنا للعائلة ، فإرادة اكتشاف كل شيء غريب ونادر وجدلي نابع من غريزة الخوف التي تحملنا على أن نعرف " كما أن المعنى المزدوج للأمن (الأمن يتضمن مرة الأمن ومرة أخرى اللأمن) موجود منذ القدم ، فقد أعرب عنه في الأصول اليونانية بمصطلح ASPHALEIA الدال على

(1) – **سليمان عبد الله الحربي** ، المرجع السابق .

الأمن واليقين والسلامة والذي اشتق من SPHALLO الأمر الذي يعني التعثر والسقوط وارتكاب الخطأ [1]

ولا يوجد أدل وأوضح من القرآن الكريم الذي ورد فيه مصطلح الأمن في أكثر من خمسين موضعا ، وهذا إنما يدل على أهمية الأمن ومكانته في حياة الفرد ، لأن الله سبحانه وتعالى خلق الكائنات وفيها غريزة الخوف وعكسها لأمن ومن بين الكائنات هذه نجد الكائن البشري ، فبقاءه مربوط بما ينتابه من خوف وتهديد ، الأمر الذي يجعله دائم البحث على الأمن.

من بين النصوص التي ورد فيها مصطلح الأمن نجد قوله تعالى { وإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ربّ اجعل هذَا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات من اَمن منُهم بالله واليوِم الآخر قَالَ وَمن كَفَر فأَمتعُه قلَيلا ثم أضطره إِلِى عَذَاب النارِ وبئِس المصِيرّ}[2]، هو دليل على أهمية الأمن لأن الله عز وجل في هذه الآية الكريمة قدمه على المأكل والمشرب في قوله:
{ اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات } وقوله تعالىَ { ولنبلَونَّكُم بشيء من الخوْف والجوُع ونقصٍ مَن الأموال والأنفس والثَّمراتِ وبشَر الصَّابرين }[3]. وقوله تعالى{ الذِيَن آمنوُا ولم يلبسِوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وُهم مُهتدُون }[4] وقوله تعالى { وإذ قَالَ إبَراهيُم ربّ ِاجعْل هذا اَلبلدَ آمنا واجنبُنِي وِبني أن نعبد الأصنام } [5]. ففي هذه الآية قدم الله عز وجل الأمن على العبادة تبيانا لنعمة الأمن وأهميته وحتى مدى مساهمته في توطيد صلة العبد بربه ، وقوله تعالى {الذي أَطَعمُهم من جُوعٍ وآمنُهم من خَوفٍ}[6]، ففي هذه الآية من سورة قريش يقترن الأمن بالخوف وربطت الآية الكريمة ذلك بالبعد الغذائي /الاقتصادي وهذا في حد ذاته يعبر على البقاء فالكائن البشري دون غذاء مصيره الموت الحتمي." فالأمن في الإسلام ـ وبدليل النص القرآني ـ يتضمن عناصر متكاملة ، فالأمن سنة إلهية من سنن الخالق ، وأنه حالة شعورية لا يكون إلا بالإحساس

(1) – **سليم قسوم** ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) ص 18 .
(2) – الآية 126 من سورة البقرة .
(3) – الآية 155 من سورة البقرة .
(4) – الآية 82 من سورة الأنعام.
(5) – الآية 35 من سورة إبراهيم .
(6) – الآية 04 من سورة قريش .

به ، ويستلزم الكائنات الحية كشعور من حيث طبيعته ، وهو اطمئنان عن عدم حدوث مكروه في الزمن الآتي ، كما لا ينفصل الأمن لا على الزمان ولا على المكان " [1].

ولكن ما يمكن استخلاصه أنه لا أحد يعيش في أمن كامل ولا يمكنه ذلك ، لكن الأكيد أن حاجة الإنسان للأمن قيمة إنسانية أساسية وضرورية بل يعد شرطا مسبقا للعيش الكريم ،فهو إحدى الحاجات الأساسية للإنسان والتي لا يمكنا الاستغناء عنها كما أن الأمن لايقل أهمية عن الطعام والشراب ، بل قد يتعداهما أحيانا كثيرة ، لأن الإنسان لا يهنأ بلقمة العيش دون أن تتوفر له أجواء الأمان والطمأنينة لتناولها.

2/ اصطلاحا :

أما اصطلاحا فيشير مصطلح الأمن إلى تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الخارجية والداخلية والتي من أبرزها المؤامرة والاعتداء والجرائم السياسية والتجسس والخيانة والاتصالات مع الأعداء والنيل من خيبة الدولة ، كما يربطه بعض الدارسين بأمن البلاد في الجانب المعنوي إذا اطمئن أهلها ، ويلم من فيها من الشرور ، وللأمن مجموعة من المقومات الأساسية تتعلق بالجغرافيا السياسية للدولة والاقتصاد والنظام السياسي والتاريخ الحضاري واللغة والقومية والتكوين الديمغرافي والاجتماعي . ويشار إلى أن له ستة مستويات أساسية وهي :

أمن الأفراد ، والأمن الإنساني والأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الدولي والأمن السبراني .

وهكذا وعلى ضوء ما سبق ، فإن مفهوم الأمن يرتبط بعناصر القوة المادية وغير المادية في الدولة كما أن له صورا تعبر عنه قد تكون سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية وغيرها ، مع الإشارة إلى تنوع مصادر التهديد والأنشطة غير المشروعة التي أفرزتها العولمة وأصبحت تهدد الأمن البشري . [(2)]

(1)– **محمد االأمين بشري**، الأمن العربي المقومات والمعوقات، (الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية) ،2000 ، ص 28 .

(2)–**وصفي عقيل، أيمن هياجنة وآخرون** ، مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 ، أوت 2020 . انظر :

https://www.researchgate.net/publication/343837067_mfhwm_alamn_aldwly_ldy_nzryat_allaqat_aldwlyt_fy_dw_almtghyrat_aldwlyt_The_concept_of_International_Security_within_the_Theories_of_International_Relations_in_light_of_Global_changes 2021-03-17

كما يستخدم الأمن في كثير من الحالات ، بدأ بالإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين داخل الدولة من الأخطار المحتملة التي تمس بسلامتهم وسلامة أموالهم ، وكذا وضع القوانين والتشريعات التي تضمن هذه الحماية وما يترتب عنه من وجود سلطات فعلية قائمة على تنفيذ القوانين الأمنية والقضائية ، وتمتد هذه الإجراءات لتشمل تلك المتعلقة بتأمين الدولة في مواجهة غيرها من الدول والذي يستوعب في نطاقه معاني متعددة تتحول من مجرد قيام الدولة بإجراءات وقائية لحماية نفسها من الأخطار والتهديدات الخارجية إلى وضع القواعد اللازمة الكفيلة بحراسة حدودها والمحافظة على أسرارها وكذا تشكيل قواتها المسلحة والدخول في الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .[1]

كما عرفه ج هولسن و ج ويلبروك J Holsen / J Woelbrock " الأمن هو الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج والعمل على توسيع نفوذها في الخارج أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره " رغم أن هذا التعريف في جزئه الأخير يرجع إلى حالة العدوانية بالتوسع والتأثير على سلوك الآخرين وتغييره إلا أنه يضيف متغيرا جديدا وهو ضرورة السعي لتحقيق الأهداف التي هي في مفهومه تعادل الأمن من خلال التخطيط والسياسات "

أما روبرت مكنمار فقد قدم تعريفا للأمن وهو " أن الأمن عبارة عن التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد الأمن وأن الدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة " ورأى أن تلك الكلمة تشمل أبعادا كثيرا ، فهي عسكرية واقتصادية واجتماعية تنمية للموارد والقوى المختلفة ، تنمية للدولة والمجتمع ، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية " حيث ربط بين التنمية والقدرة على النمو والأمان [2].

ومن الملاحظ تعدد التسميات لمفهوم الأمن من حيث الأبعاد والمقومات وكذا الأساليب الكفيلة بتحقيقه وهذا مرده إلى اختلاف الكتاب والمفكرين ، وبتعاظم المشكلات التي أثرت على سلامة وأمن الإنسان ظهرت مفاهيم أخرى في الأمن أو ما يسمى الأمن التخصصي ومنها : الأمن الصناعي ، والأمن الغذائي ، والأمن الثقافي والأمن البيئي ... إلخ .

ب/ تعريف الأمن الدولي :

(1)–نجدت صبري ئاكرة يي،الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية (بغداد: دار دجلة للنشر والتوزيع) 2011 ، ص 40.

(2)–**ميلاد مفتاح الحراثي**، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، (السليمانية : منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2013) ،ص 24.

ارتبط مصطلح الأمن في العلاقات الدولية بشكل أساسي بمفهوم الدولة، فهي الوحدة الرئيسية في بنية النظام الدولي، والأمن هو سبب رئيسي لقيامها ونشأتها، فقد فرق "توماس هوبز بين حالة المجتمع والنظام وحالة الطبيعة والفوضى، واعتبر أن الأفراد في داخل الدولة يعيشون في مجتمع، أما الدولة فتعيش في النظام الدولي (في إطار العلاقات بين الدول) حالة الطبيعة، والحاجة الماسة للأمن هي التي تدفع البشر إلى الدخول في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي، تتخلى بموجبه عن بعض حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة وهي الدولة، وذلك من أجل وظيفة تحقيق الأمن وحماية المجتمع من الاعتداء الخارجي .

رغم التطورات التي شهدها البشرية وجملة التغيرات التي عرفها شكل النظام الدولي ، إلا أنه لا تزال هذه الفكرة هي الفكرة الرئيسية تسيطر على تصور العرف الدولي السائد، وكونها المصدر الأساسي في شرعية السلطة وسبب الولاء لها ".[1]

وتعتبر معاهدة واستفاليا لسنة 1648 التاريخ الفعلي لمفهوم الأمن في إطار الدولة، حيث أصبح مرهونا بوجود الدولة وما تملكه من وسائل في تحقيقه أو فقدانه.

و لذلك أصبحت هناك علاقة تلازمية دائمة بين مصطلحي الأمن والدولة، فنراه في معظم تعريفات الأمن المقدمة ، فتحقيق الأمن أو فقدانه متعلق بوظيفة الدولة، ومن بين تلك التعريفات نجد :

"**الأمن هو الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل... وتأمين كيان الأمة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وصيانة مصالحها الحقيقية، وتهيئة الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها القومية ... ويهدف إلى تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار**".[2]

فالوصول إلى تحقيق أمن المجتمع يكون عن طريق جملة من الإجراءات الناجحة التي تتخذها الدولة في هذا الخصوص ، كما أن غيابه كذلك يكون نتيجة فشل تلك الإجراءات المتخذة ، وهو أيضا مرتبط بما لها من طاقت وإمكانيات ووسائل من أجل صيانة مصالحها والحفاظ

(1) – **سليمان عبد الله الحربي** ، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته مرجع سابق، ص 10 .

(2)–**عامر مصباح**، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، ط1،(القاهرة : دار الكتاب الحديث ،2011) ص 09

عليها ضد التهديدات والأخطار الداخلية أو الخارجية، مما يسمح لها أيضا بالتوظيف الأمثل لقدراتها ومواردها، لتحقيق التقدم والتطور والازدهار والاستقرار حاضرا ومستقبلا .

ويرى آخرون أيضا أن مفهوم الأمن يجب أن يحوي عنصرين أساسين في آن واحد ، فلا يجب التركيز على واحد وإهمال الآخر الأول هو المجتمع و الثاني هو إطاره النظامي (الدولة). فيعتبرون بأن : " الأمن هو قدرة المجتمع وإطاره النظامي (الدولة) على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية، بما يؤدي إلى محافظته على كيانه – هويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته".[1]

كما ينصرف مفهوم الأمن الدولي إلى مضمون ذو معنيين في الوقت ذاته :

- المعنى الأولى : وهو الذي تعبر عن أمن الوحدات السياسية كلها في النظام الدولي فقط وبالتحديد ، وباعتبار المقصود ليس دولة بذاتها أو مجموعة دول إقليم بعينه ، بل المقصود هو كل الدول بدون استثناء وبالتالي يكون الأمن الدولي هو المفهوم المناسب للتعبير عن ذلك .
- أما المعنى الثاني فيشير إلى متغيرين ، أحدهما قديم والآخر جديد ، فالمتغير القديم يعني تلك الأنظمة السياسية القديمة بالميزة الشاملة الواسعة ، كالأنظمة الإمبراطورية التي تبسط سيطرتها على عدة أقاليم متباعدة منتشرة في أنحاء العالم ما يجعل أمنها مرتبط بكل تلك الأقاليم التي تتشكل منها وهذا يعني أنه " أمن دولي " ، أما المتغير الجديد فيتجسد في شكلين : شكل النظام الرأسمالي وسياساته الاستعمارية وشكل نظام العولمة وسياساته العابرة للحدود بكل ما أنتج وينتج عن هذان الشكلان من تغير في مفاهيم العلاقات الدولية وأسسها ومصالحها ، وما انعكس في الحالتين على إضفاء أبعاد واسعة على المخاطر والتهديدات الأمنية ، وهو ما يفرض اتساعا وشمولا موازيين في المفاهيم الأمنية ومتطلباتها ، لذلك انتشر مفهوم الأمن الدولي وكثر استخدامه في ظروف زاد إدراك الدول كلها اتساع وشمولية العملية بهذا المفهوم ، إضافة إلى حاجتها إليه لفهم واستيعاب تلك الشروط في إطاره وتوظيفه للدلالة عليها [2]

(1)– **أيوب مدحت**، الأمن القومي العربي في عالـــم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،ط1(القاهرة : مكتبة مدبولي ،2003) ص ص 17، 18 .

(2)–**علي عباس مراد** ، الأمن والأمن القومي مقاربات ونظريات ، (ط1 ، الجزائر : دار ابن النديم للنشر والتوزيع 2017) ، ص 40 .

المطلب الثاني : تعريف التعاون والتعاون الدولي

أ/ تعريف التعاون :

1- **التعاون لغة :** خلق الله تعالى البشر على الأرض ليعيشوا في مجتمعات حيث لا يُمكن لأي إنسان العيش وحده مهما كانت الأسباب، لأن الطبيعة البشرية تفرض على الفرد الحاجة للمجموعة والعكس فالمجموعة تحتاج للفرد من أجل حياة أفضل للجميع ، وهذا هُو ما يُعرف باسم التعاون.

وعليه فالتعاون لغة،يعني: سلوك المشاركة في عمل جمعي مشترك ،ويعطي معجم(Le petit Robert) مرادفات قريبة من هذا المعنى وهو يحتويها في نفس الوقت كالاتفاق ، المساعدة ، الدعم ، المنافسة ، المساهمة أو الإسهام فكل هذه المعاني يستطيع أن يعنيها التعاون[1].

كما أن التعاون هو العون المتبادل، أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين، وهذا هو المعنى العام لكلمة تعاون، ويفهم منه التضافر المشترك بين شخصين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة على وجه العموم.[2]

وهذا المعنى العام، هو الذي ورد في المبادئ والمثل الدينية، فالقرآن الكريم يحث على التعاون بقوله تعالى: { وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ } . [3]

التعاون اصطلاحا : عرّف التعاونْ اصطلاحاً وبشكلٍ عام على أنه مشاركة العمل بين طرفين من أشخاص أو مؤسسات أو بلدان بهدف إنجاز مهمة أو هدف ما.

وفي الواقع هنالك عشرات التعريفات لهذا المصطلح بناءً على طرفي المعادلة، فسنأخذ بتعريف الباحثين" لايت و غروم "Light and Groom" للتعاون فهو" : محاولة لتكيّف السياسات بطريقة لا تؤدي إلى تأثير بنيوي مباشر،الهدف منه هو القيام باتفاقيات في مجالات محدودة من أجل الوصول إلى غايات محددة من توقيع أو رغبة في توسيع أو انتشار نشاطا"[4] .

---

(1) – **فايزة غنام** ، (التعاون) ؟ الأمني الأورو– مغاربي : دراسة حالة حوار 5+5 (2001–2011) ، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية مولود معمري تيزي وزو – 2012 ، ص 103 .

(2) –**الطاهر أحمد الزاوي** ، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، ج3 ، (بيروت : دار الكتب العلمية، 1979) ، ص 349.

(3) – الآية رقم (2). سورة المائدة

(4) – **فايزة غنام** ، (التعاون) ؟ الأمني الأورو– مغاربي ، مرجع سابق .

ما يميّز علاقات التعاون أنهّا علاقات تعاقدية تقوم عموما على أساس منافع مشتركة متناسقة كجميع أطراف التعاون أو الجماعي .

ب/ تعريف التعاون الدولي :

التعاون الدولي هو مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة وفي سبيل تحقيق مصالح مشتركة ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية.

فالتعاون الدولي : " يعني الارتباط والتنسيق في الميدان معين أو مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة و الأمن فالتعاون يعني تقليل الاختلاف بين اقتصاد دولتين أو أكثر" [1]

كما أنه قد عرفه المختصون على أنه **"تلك الروابط بين دولتين أو أكثر وفق شروط معينة لبلوغ أهداف محددة وليس بالضرورة مشتركة ،كما أن التعاون لا يؤدي إلي بناء نوع من الوحدة المؤسساتية "[2]**

وعليه ، يمكن اعتبار التعاون الدولي أنه " تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر، لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة سواء عالمياً أو إقليميا أو على المستوى الوطني للدول المشاركة، ويمتد هذا التعاون ليشمل كافة صنوف العلاقات ليعكس في النهاية بروز مصالح دولية مشتركة، تقوم جنباً إلى جنب مع المصالح الوطنية الذاتية لكل من الدول أطراف هذا التعاون" والتعاون بهذا المعنى، يشكل أحد طرفي العلاقات الدولية، حيث يمثل الطرف الآخر الصراع الدولي، فالمتأمل في التاريخ يرى أن النظام العالمي، يعيش منذ ولادته حالة من التأرجح نحو التوتر تارة، ونحو التعاون تارة أخرى، ويلحظ بسهولة أن العالم لم يشهد في أي وقت مضى هذه القدر من التوتر والصراعات السائدة في عالم اليوم، كما أنه لم يشهد في أي وقت آخر اندفاعا نحو التعاون كما هو سائد في عالمنا المعاصر. [3]

ويعزي السبب في مثل هذا التناقض الصارخ في بنية النظام السياسي العالمي إلى العوامل التاريخية التي ساهمت في تأسيسه وتطوره، يضاف إلى ذلك أن تعدد الإيديولوجيات والسياسات التي انتهجتها الدول، وتباين وعيها لكل من المفاهيم المتعلقة بكل من الأبعاد الدولية والقومية للتعاون، وبخاصة (الأمن القومي – القيم القومية – السيادة القومية – المصلحة القومية

(1)–**عبد الواحد جاسور**، موسوعة علم السياسة ،ط**1** ،(**الأردن**، عمان : دار مجد لاوي ،2004)، ص–ص 83،126.

(2)–**عامر مصباح** ،معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،ط1 ،(الجزائر : المكتبة العلمية)، 2005 ،ص 12.

(3) – **علاء الدين شحاتة** ، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة ،(الإسكندرية :2000) ، ص 2.

– القوة القومية...) إلى جانب اختلاف أساليب تحقيقها أو الحفاظ عليها، قد أدى إلى هذا التأرجح ما بين الصراع والتعاون.[1]

وقد عرف الدكتور صلاح الدين عامر التعاون الدولي بصفة عامة بأنه "الإسهام في عمل مشترك ، وهو ما يعني بالضرورة تعدد القائمين بالعمل، ومن ثمة فإن التعاون يكون ثمرة لرغبة عدد من القوى الاجتماعية المختلفة في العمل المشترك "[2]

والحديث عن التعاون الدولي، نجد لفظ الدولية، هو الذي يتكفل بتعيين تلك القوى الاجتماعية التي تقوم بالتعاون فيما بينها، ويستلزم بالضرورة أن تكون تلك القوى الاجتماعية منتمية إلى أكثر من دولة واحدة كما أن للتعاون الدولي مفهومان:

المفهوم الضيق للتعاون والذي ينصرف إلى التعاون بين الدول، و المفهوم الواسع للتعاون الدولي الذي يمتد ليشمل التعاون بين عناصر اجتماعية تنتمي إلى أكثر من دولة، ولا شك أن هذا المفهوم الأخير، هو الذي يتفق مع حجم التعاون الذي يجري من خلال الدول وأجهزتها الحكومية، كما يجري أيضاً عن طريق المنظمات غير الحكومية فضلاً عن أن هذه التعاون يتم في نطاق عالمي، وكذلك في نطاق إقليمي، وأخيراً على نطاق ثنائي بين الدول.[3]

(1) –**صلاح الدين عامر**، قانون التنظيم الدولي ، النظرية العامة ، دار النهضة العربية، ط 3، سنة 1983، ص 280

(2) – **صلاح الدين عامر**، قانون التنظيم الدولي ، المرجع نفسه .

(3) – **علاء الدين شحاتة** ، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة ، المرجع السابق .

المبحث الثاني : الأطر التحليلية النظرية للأمن والتعاون الدولي

لقد شكل كل من التعاون الأمن موضوعا محوريا في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية وحتى المعاصرة ، فهو إحدى المسائل المركبة التي عكف دارسو السياسة الدولية على البحث في مدى إمكانية تحقيقها وتطويرها.

فكانت المحاورة التنظيرية الأولى بين الواقعية والمثالية في فترة مابين الحربين العالميتين، فالمثاليون رأوا أنهم الأقدر على تفسير القضية الأمنية وتنطلق من عناصر مركزية في تحليلها، كانطلاقها من نظرة الطبيعة الخيرة وهدفها الأمن الجماعي، وتركز على المقاربة الأخلاقية والقانونية ، إلاّ أن قيام الحرب العالمية الثانية أكد قصور هذا التصور مع انهيار نظام الأمن الجماعي الذي مثلته عصبة الأمم.

أما الواقعية فقد قدمت تصورات كان الأقرب لتفسير حالة الصراع على مدار فترة الحرب الباردة من خلال استقراءها لمسألة الصراع والحرب كسمة ملازمة للعلاقات بين وحدات أساسية وهي الدول، وقد سيطرت في هذه الفترة مفاهيم "الردع" "الضربة الأولى" "الحرب النووية" "التدمير المتبادل الأكيد" وهي من مفاهيم المعجم الواقعين الأمني .

وعرف الاتجاه التقليدي أيضا إسهامات النظرية اللبرالية باتجاهيها البنيوي والمؤسساتي، ومع نهاية الحرب الباردة احتدم النقاش بين التصورين الواقعي واللبرالي للأمن، وأثارت القضايا الجديدة إشكاليات عديدة بالنسبة لمفهوم التعاون والأمن: كالكوارث الطبيعية، الأزمات الإقليمية، الفقر، التلوث البيئي، الهجرة السرية، الإرهاب،...إلخ.

المطلب الأول : الأطر التحليلية النظرية للأمن الدولي :

أ /المقاربة التقليدية للأمن :

سنحاول إعطاء صورة واضحة حول تباين قراءات المنظورين– التفسيري والنقدي – خاصة تلك التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم التحولات الجديدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، إضافة إلى تزايد الصراع بين المنظورين من أجل إعطاء تصور لمفهوم الأمن ، فقد حاول التقليديون المحافظة على الطرح التقليدي(المفهوم الضيق)الذي يرتبط بأمن الدولة ، لكن المنظور النقدي– مدرسة كوبنهاغن –حاولت إعطاء مفهوم جديد للأمن من خل الصياغة جديدة مختلفة عن التحليل التقليدي الدولاتي ألا وهو التحليل المجتمعي لمفهوم الأمن .

وعليه سيتم تناول مفهوم الأمن حسب كل منظور من المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية.

1– المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة:

– الواقعية التقليدية :

يعود مفهوم الأمن إلى فترة قديمة حسب الفكر الواقعي ، فهو موجود في كل الاتجاهات التي تشكل هذا التيا وبنائها لنظري وعند كل المفكرين والمنظرين التابعين لهذا التيا من " توكيديدس Tuck Dudus"إلى " هانس موغانثو Henz Morgan thau"إلى "كينيث والتز Kenneth Waltz"و "يمون آرون Raymon Aron " هذا الفكر يرجع إلى الحضارة اليونانية والصينية حيث جاء في أعماق الأزمة النظرية التي أسسها " توكيديدس"حول الأمن والقوة التي استمدها من الحرب التي دارت رحاها بين أثينا وإسبارطا حيث قال : **"إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تستمدها في الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله ، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع فعله"[1] .**

فالواقعيون هم أصحاب فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها دون غيرها ، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط بصفة مباشرة بالدولة ، حيث يفسر على أنه أمن

(1)– **داودي هشام** ،"الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الأوروأمريكي على المنطقة المغاربية"،مذكرة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (كلية . الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور الطاهر مولاي : سعيدة ،**2015**) ، ص 22 .

الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية إذ أنه لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية وإقامة تحالفات عسكرية. [1]

وقد شكّل موضوع الأمن عبّر العصور، الشغل الشاغل لكل من رجال الدولة والعسكريين وصناع القرار والأكاديميين على حد سواء ،حيث أكّدوا أن بقاء الدولة والحفاظ وسلامتها من كل التهديدات والأخطار وبقاءها هو الهدف والأسمى لكل من له علاقة بدواليب صناعة القرار، فأمن الأفراد والجماعات يعد من صلب أمن دولتهم وسلامة ترابها وسيادتها .

كما أن الدراسات الأمنية (Security studies) كفرع من فروع العلاقات الدولية هو وليد فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، تحديدا بعد اندلاع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ، أما مصطلح الأمن فقد تم تداوله في مختلف الأفكار والأدبيات السياسية عبر مختلف الحقب التاريخية ، إرتبط مفهوم الأمن بشكل وثيق بالجانب العسكري ، ذلك لأن معظم الّدول تسعى جاهدة لزيادة قوتها العسكرية لضمان أمنها وبقائها من كل التهديدات المقصودة من محاولات لإخضاعها خارجيا وتقويض وجودها من طرف دولة أخرى أ وتنظيم أو جماعات مسلحة أخرى[2]، وهو مفهوم يؤكد مدى سيطرة النظرية الواقعية على حقل العلاقات الدولية في تلك الفترة ، وارتبطت بشكل كبير بدارسات كل من هانس مرغانثو(H.Morgentheau) وجون مير شايمر (J.Mearsheimer) وكنيث ولتز (k.waltaz) وغيرهم ...

- **الواقعية الجديدة :**

بينما الواقعيون الجدد أضافوا فكرة هي أن الدول تسعى لامتلاك القوة ليس فقط من أجل القوة فقط وإنما كذلك من أجل الدفاع عن أمنها لضمان بقائها ، والتقليص من مخاطر المأزق الأمني ، إذ يقول ":كينيث والتز ": "في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمون ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الربح ، القوة "[3]

وبالتالي الاتجاه الواقعي يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي ، والقوة هي المؤشر الأساسي لتحقيق الأمن حيث

---

(1) – **تاكايو كي ياما مورا** ، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية "ترجمة :عادل زقاع ، انظر موقع :
www.geocities.org/adelzeggagh/secpt.htlml

(2) – **ملك عوني**،"رهان الثروات...تصاعد الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية ،عدد 186 ، (القاهر: مركز الأهرام للدارسات السياسية والإستراتيجية ،أكتوبر 2011) ، ص 3.

(3) – **داودي هشام** ،"الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الأوروأمريكي على المنطقة المغاربية ، مرجع سابق ، ص 23 .

يقول كينيث والتز "kenneth Waltz"أن " التنافس من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى ويؤدي دوما إلى النزاع " وأن للقوة قابلية للاستعمال من أية وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغييره وهو الهدف الأدنى لأية قوة" [1]

أما خلال الثمانينات ومطلع تسعينات القرن الماضي لم يعد الأمن مقتصًرا على مفهوم الدفاع على أراضي الدولة ضد الاعتداء الخارجي وحماية الحدود والدفاع عن السيادة الوطنية فحسب ، بل تطور مفهوم الأمن ليشمل جوانب أخرى نظرا لتلك التحولات على مستوى القيم والإدراك والفاعلين وبذلك أخد مفهوم الأمن شكلين أساسيين:

- **أمن صلب :** ويشمل المفهوم التقليدي (Traditionnel Security) (للأمن) أمن الدولة
- **أمن مرن ناعم:** ويشمل المفهوم غير التقليدي (Non traditionnel Security)أمن الناس في حاضرهم ومستقبلهم . وقد ذهب باري بوزان (Barry Buzan) إلى القول بأن الأمن ليس حكًرا على أمن الدول فقط بل يجب أن يتعداها إلى أمن المجتمعات الإنسانية ، فمن غير المعقول التركيز على الدولة كوحدة للتحليل والتركيز على القدرات العسكرية كوسيلة لتحقيق الأمن".حيث قدم دراسة تشمل العديد من جوانب الأمن الإنساني ، أدرج فيها إلى جانب المفهوم العسكري ، المفهوم السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي والبيئي.[2]

كما أن بروز مفهوم الأمن الإنساني في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الذي يركز بشكل أساسًي على ضمان كرامة البشرية الإنسان ، وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية ،من خلال التنمية الاقتصادية و الّرشادة السياسية ، والمساواة الاجتماعية ، وِانعدام الخوف بأشكاله المختلفة وجوانبه المتعددة.[3]

وبناء على ما تقدم ذكره يمكن القول أن الطرح الواقعي يرى أن الأمن القومي مرتبط بالدولة ، أي قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية بمعنى قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها مع استمرار النمو والتقدم حسبا لأهداف المسطرة ، إذن الدولة هي الفاعل الأساسي للأمن لدى المدرسة الواقعية .

2-اللبرالية واللبرالية الجديدة :

(1) – **داودي هشام** ، المرجع نفسه .

(2) – **محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفيش** ، مفاهيم أمنية"، ط1،(الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)،ص 11 .

(3) – **محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفيش** ، المرجع نفسه .

– يعد الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي من أهم التصورات والأفكار الليبرالية حول الأمن ، حيث يرفضون مفهوم الأمن القومي وهو التصور الواقعي ويستبدلونه بمفهوم الأمن الجماعي من خلال إنشاء منظمات ومؤسسات وهيئات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام عن طريق التعاون والتبادل بين الدول ، وبالتالي حتمية وجود فاعلين دوليين غير الدولة عكس التصور الواقعي ، ورؤيتهم هذه تقوم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر.

ولليبرالية جملة من المبادئ تعتمدها مستوحاة من أفكار "إيمانويل كانط Immanuel kant" التي أساسها تكوين فدرالية بالإضافة إلى مبادئ "وودرو ويلسون في رؤيته لعالم يسوده السلام ، وهو ما دفع إلى إنشاء عصبة الأمم والأمن يكون بتحقق تلك العوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية [1]

هذه المؤسسات تخلق لنا تشابك وتعاظم بين الوحدات حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي [2]

ورغم أن الليبراليين قد أقحموا فاعلين غير الدول محاولة منهم لتوسيع الأمن مفهوما وميدانا مثل الجماعات المسلحة والنزاعات الإثنية لكن هم أبقوا الدولة كموضوع مرجعي لأن كل الفواعل تبقى مرتبطة بالدولة ، وتسعى لتعظيم مصالحها المادية عبر مفهوم المكاسب المطلقة .

ب / المقاربات الحديثة للأمن :

لقد ظل حجم التهديدات ولفترة طويلة وما يشكله من مخاطر خلال الحرب الباردة مركزاً على الصفقات التي تضم دولاً ، وبعد 1990 أصبح تحليل المشكلات الأمنية وحلولها يتصدر الاهتمامات ويحول اهتمامه إلى فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها ، كحركات التمرد ، المجتمعات الإثنية والإقليمية ، الشركات المتعددة الجنسيات ، كما اهتمت بالبعد الدولي كالأعمال الإرهابية الإجرامية لتتسع وتشمل الأبعاد الإنسانية التنموية ، ولهذا التحول عدة أسباب أهمها :

(1)–**أحمد الرشيدي ومجموعة وآخرون** ، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية ، (القاهرة :المكتب العربي للمعارف،2003)،ص11.

(2) – **حمدوش رياض** ، " تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية" ، من أعمال الملتقى الدولي"الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، أفريل 2008،ص27 .

1-أن مشاكل الأمن لم تعد واحدة بالنسبة للدول سواء متطورة أو أقل تطورا ، مع اختلاف طريقة تحليلها .

2-تطور التهديدات الدولية بتطور وتحول العنف كالإستراتيجية غير المباشرة ، نزاعات ، إرهاب ... إلخ ، ووفقا للمحيط الدولي ولهذا تغير الحديث عن الأمن الطاقوي الذي ساد خلال سبعينات القرن الماضي بعد أحداث 11 .سبتمبر 2001 .

3-رفض السلطات السياسية تعريف الأمن بالمفهوم الضيق لكي لا تتحدد قدراتها أمام مواجهة الأخطار ضد أية مصلحة حيوية .

مما ساعد على ظهور جملة من الأفكار النقدية التي ورغم اختلافها في جوانب معينة غير أنها اشتركت في جوانب أخرى عدة .

1- النظرية البنائية :

ظهرت هذه أو النظرية مع كتابات" ألكسندر وندت Alexander wendt" "ونيكولاس أونوف Nicolas Onuf" و" إيمانويل أدلبير Emmanuel Adler" في نهاية ثمانينات وبداية تسعينيات القرن العشرين 20 م وقد أشار ألكسندر وندت سنة 1992 بأن الأمن ليس مسألة حتمية بقدر ما هو مسألة إدراك ، فصناع القرار هم من يضعون هذا(التصور) الإدراك ويجعلون جوانب مادية حقيقية وبموجبه تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقاتّ الدولية ، وعليه فالمأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بلهو مجرد تمثيل وتصور عقلي ، وهو ما يجعل إعادة بنائه ممكنة لصالح الأمن والسلم بدل المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات ، وبالتالي فإن هدف الأمن حسب "ألكسندر وندت "هو ما ترغب الدول في تحقيقه وفعله وليس ما هو حقيقة فعلية .

ومنه فإن البنائية تقوم على مسلمات وتبحث في مواضيع مغايرة كالهوية ، الخطاب السياسي ، القيم الثقافية ، والحقائق و إدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي حسب البنائيين إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي[1] ، "فألكسندر وندت " أعطى مفهوما بديلاً للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى الدولية .

(1) -**حمدوش رياض**، مرجع نفسه ، ص279 .

إن النظرية البنائية ترى أن الأمن هو محصلة لبناء سياسي ، فانتقلت من الأمن على مستوى الدولة إلى مستوى الفرد ، كما أن سوء النية أو الإدراك السيئ هو سبب النزاع ، وبتغير الإدراك يتحقق السلم والأمن ، لأن ذلك مرتبط بالفرد وإدراكاته [1] .

2-**المنظور النقدي للأمن .**

يحتوي هذا المنظور على عدة تيارات منها : تيار " باري بوزان "الماركسيون الجدد وكذلك النظرية النسوية ، ومن أهم كتاب هذا المنظور"جيمس دير JAMES DIR" و"كين بوث KEN BOOTH وغيرهم ...

ومفهوم الأمن عندهم هو مفهوم واسع لا يركز على القوة العسكرية فقط ، بل على متغيرات أخرى جديدة ظهرت خاصة بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي ، حقوق الإنسان ، الهويات ، الهجرة غير الشرعية ، الأمراض ، وهم يعتبرون الفرد كموضوع مرجعي أساسي لها حيث لأن حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة عامة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل وإستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن البشري ، وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات النقدية [2] .

ويقول كين بوث: " طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة ، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما أن هنا كالتزام بالإنعتاق" [3]

وفي هذا الاتجاه يرى "بوث " أن الأمن معناه الإنعتاق والذي يعني بدوره تحرير الشعوب من القيود التي تعرقل مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ومن بين القيود : الحرب ، الفقر ، الاضطهاد ونقص التعليم .

ومما سبق يتجلى لنا تركيز هذه النظرية على الأمن الإنساني "الذي يعني :التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد بكل جوانبه : السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية أخرى

(1) – المرجع نفسه ، ص 280 .

(2) – **داودي هشام** ، مرجع سابق ، ص 20 .

(3) – المرجع نفسه ، ص 22 .

على المستويات المحلية ، الإقليمية والعالمية ، والبحث عن سبيل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد ، وهو ما لا يمكن تحققه بمعزل عن أمن الدول [1].

ويعتبر باري بوزان الوحيد الذي تعمق في نظرته لإعادة الصياغة للاختبار والتفكير في الأمن ، حيث أكد أنه إلى جانب القطاع العسكري للأمن تبقى القطاعات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية ، ميادين أساسية ما بعد الحرب الباردة ، فحسب مقاربة باري بوزان لم تعد الدولة الموضوع المرجعي الوحيد لفهم أو تفسير الظواهر و السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي ، والمقصود كل تهديد أو خطر يؤثر على الإنسان [2].

المطلب الثاني : الأطر التحليلية النظرية للتعاون الدولي :

سنتطرق إلى الحوارات التي جرت بين أهم المدارس الفكرية التي عالجت موضوع التعاون الدولي من التقليديين إلى الحداثيين ، بمختلف طروحاتهم وتحليلاتهم لظاهرة التعاون الدولي عبر وحدات تحليل مختلفة منهم من يرى الدولة كفاعل أساسي ووحيد في عملية التعاون الدولي ومنهم من يرى الفواعل الأخرى كالمؤسسات والهيئات الدولية غير الرسمية ومنهم من يضيف متغيرات جديدة كمجموعة القيم الثقافية والاجتماعية وغيرها ، وفيما يلي أهم تصورات المدارس الفكرية .

أ/ المقاربة التقليدية للتعاون الدولي :

1-المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة :

- **الواقعية التقليدية :**

يعتقد الواقعيون أن الدول مثلها مثل البشر، لديها رغبة طبيعية في السيطرة على الآخرين ، وهو ما يقودها نحو الصراع والحروب ، وكما أن الأنانية متأصلة ، فالصراع أمر حتمي ، هذا هو المفهوم التقليدي للمشكلة التي تقلل من احتمال التعاون بين الدول .[3]

وطرح الواقعيون أن السمة الفوضوية للنظام الدولي تجعل تحقيق التعاون أمرا صعبا نظرا لعدم إمكانية تنفيذ الاتفاقيات الدولية بصورة مركزية . وبإمكان الدولة أن تقرر التعاون فقط عندما

---

(1) -**خديجةعرفة** ، مفهوموقضاياالأمنالإنسانيتحدياتالإصلاحفيالقرنالحاديوالعشرين ،انظرموقع

http:www.emax.com :

(2) – MC Seweeny (Bill) , **Security , Identity and Intereste a sociology of International Relations,**Cambrige,Cambrige Unversity press ,**1999**,p 462.

(3) – اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دارسة في الأصول والنظريات ،ط5 ،(الكويت : ذات السلاسل،1987) ، ص22 .

ترى أنها تصبح بحالة أفضل بسبب ذلك التعاون مقارنة بالدولة الأخرى ، أو على الأقل لا تصبح حالتها أسوأ ممّا كانت عليه قبل التعاون [1].

وبصرف النظر عن ذلك هناك عاملَين رئيسيين يساهمان في جعل التعاون أمراً صعب التحقيق : الأول هو إمكانية الغش ، والثاني هو اهتمام الدول بالمكاسب النسبية "، فبدلاً من اهتمامها بالتعاون من منطلق أنه يحقّق مصالح الدولتين المتعاونتين معا ، ينبغي أن تكون الدول عموماً على دراية بالمكاسب التي تجنيها بمناسبة هذا التعاون بالمقارنة مع المكاسب التي يحصل عليها الطرف المتعاون الآخر.

ونظرا لمحاولات الدول الدائمة للحصول على الحدّ الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تشوبها الشكوك وانعدام الثقة حسب طرح الواقعيين ، فإن التعاون يبقى دائماً هدفاً يصعب الوصول إليه والحفاظ عليه ، بمعنى أن الدول هي المعنية بالدرجة الأولى بتحقيق أقصى قدر من المكاسب النسبية في مواجهة الدول الأخرى ، مع تحقيق أقصى قدر من أمنها الخاص ، وهنا يستند الواقعيون إلى نموذج" معضلة السجين" [2] ، للاستدلال على طرحهم.

لذلك يرى البعض أن الواقعيين بحاجة إلى القيام بإعطاء توضيح للظروف التي تؤدي إلى التعاون . والمقارنة أبعد مع الواقعيين الهجوميين .الذين ظهروا في التسعينات من القرن الماضي ، والذين يرون أن الطبيعة المثيرة للبيئة الدولية وتداخل خيارات الدول للأهداف وضعا حدودا جادة على المدى الذي يمكن فيه التقليل من الحالة الصراعية في النظام الدولي بواسطة سياسات عملية بديلة [3].

بناءً على ما سبق يمكننا القول أن المدرسة الواقعية ، بشكل عام ، تطغي عليها النظرة التشاؤمية ، إلى حد كبير، فيما يخص التعاون الدولي طويل الأمد ؛ وذلك لعدة أسباب مثل رؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخرين ، والشكوك المتبادلة ، والخوف من الغش والانحراف ، إضافة إلى اهتمامها بالمصلحة الخاصة للدول في ظل الفوضى الدولية ، تشكل في نظرهم معوقات جدية تعيق عملية التعاون ، إلا في حالات التعاون ذات الفائدة المؤكدة أو القصيرة الأجل التي تحقق أهداف الدولة العليا التي يمكن أن تتغيّر بتغيّر الظروف.

(1) – **سمير جسام راضي** ، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية بغداد ، د س ن ، ص 3 .

(2) – **جون بيليس وستيف سميث**،عولمة السياسات العالمية ، **تر** : مركز الخليج للأبحاث ، ط1، (دبي : مركز الخليج للأبحاث ،2004 ،)،ص418 .

(3) –**Robert Jervis,** Realism, Neoliberalism, and Cooperation, International Security,vol. 24، No. 1 (Summer 1999), p. 62.

- **الواقعية الجديدة :**

نجد بالمقابل ، أن الواقعية الجديدة أغفلت الطبيعة البشرية ، وركزت على فوضوية النظام الدولي ، بل إن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تشكّل نقطة الانطلاق لتفكير الواقعيين الجدد بخصوص التعاون الدولي . فحسب نظرتهم ، إن الفوضى لا تدل على انعدام حكومة مركزية عالمية فحسب ، بل تشير أيضاً إلى خطر أن تكون الدولة هدفا لأعمال عنف بسب بغياب سلطة شاملة لمنع ذلك .

وترى الواقعية الجديدة ، أن التعاون بين الدول يمكن أن يكون أمرا متوقعا وقائما فعلاً ، لكن هذا التعاون له حدود ، لكونه مقيّدا بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يمكن أن يلغيه التعاون مهما كان حجمه [1]، كما أن الدول هي أطراف فاعلة تملك قوى غير متكافئة ، وأن الدافع لسلوك الدول هو المصلحة الذاتية للدول .

وبشكل عام ، ترى الواقعية الجديدة أن هناك حدودا معينة للتعاون في ظل حالة الفوضى في النظام الدولي ، التي تخيف الدول من التعاون خاصة ما كان على المدى الطويل ، والذي قد يفضي إلى الفشل في سبيل تحقيق مكاسب محتملة ، لأن احتمال عدم التعاون أو الانحراف من قبل الشركاء يمكن أن يؤدي بالدول إلى حالة أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل التعاون [2].

ومع أن الواقعية الجديدة ترى سهولة إيجاد مساحات تكون فيها المصالح القومية متجانسة واعتبارها أساسا للتعاون ونقطة انطلاق لبناء مؤسسات دولية ، إلا أنه اترجح عدم امتثال الدول ولجوئها إلى محاولات الغش عندما يتعلق الأمر بمصالحها القومية ، خاصة في مجال السياسات الأمنية.

وعلى الرغم من كون الواقعية الجديدة لا تنكر احتمالية التعاون ، إلا أن هذا التعاون يبقى بحاجة إلى توضيح أكثر .

مع كل هذا ، يجب الإقرار بأن النظرة التشاؤمية للواقعية الجديدة في مسألة التعاون خلال فترة ما بعد الحرب الباردة لَم تنل تأييد كل الكتّاب والمفكرين حتى ضمن المدرسة نفسها ، فهناك رؤية أخرى بين الكثير من الباحثين والسياسيين مفادها بأنه ينبغي تعديل أو استبدال وجهة

(1) **ستيفان والت** ، العلاقات الدولية عالم واحد ونظريات مختلفة ، تر . عادل زقاغ وزيدان زياني ، انظر الموقع :
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html2021-04-21

(2) – **سمير جسام راضي** ، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية بغداد ، د س ن ، ص 4 .

النظر"التقليدية "لأصحاب النظرية الواقعية الجديدة ، حيث ظهر توجه آخر يخالف آراء الواقعيين الجدد المتشائمين بخصوص التعاون الدولي– بعدالحربالباردة – هم كتّاب واقعيون جدد آخرون يطرحون فكرة تقييم أكثر تفاؤلاً ، فمثلا يَرى "Charles Glaser"، أنه" عكس الحكمة التقليدية ، فإن النزعة العامة القوية للخصوم في التنافس ليس تنتيجة منطقية حتمية للافتراضات الأساسية للواقعية الجديدة "، وعلى الرغم من إقراره بجزء كبير من تحاليل وافتراضات الواقعية الجديدة يرى" Glaser " بأنه يوجد نطاق واسع من الظروف التي تمكن الخصوم من تحقيق أهدافهم الأمنية على أفضل وجه عبر السياسات التعاونية ، بدلاً من السياسات التنافسية ، في مثل هذه الظروف سوف تختار الدول التعاون بدلاً المنافسة "، وتسمى هذه الفئة من الواقعية بـ "الواقعية المشروطة" [1] .

وأكثر من ذلك ، يرى الواقعيون الشرطيون بأن الواقعية الجديدة تتضمن عيوبا نظرا لثلاثة أسباب رئيسية : فهم يرفضون نزعة المنافسة في النظرية ، كما أنهم لا يقبلون أن المحفز الوحيد للدول هوا لمكاسب النسبية ، إضافة إلى أنهم يعتقدون أن تأكيدهم على الغش يحتوي على جزء كبير من المبالغة .[2]

وانطلاقا من هنا يميل الواقعيون الشرطيون إلى أن يكونوا أكثر تفاؤلاً بشأن التعاون بين الدول من الواقعيين الجدد والتقليديين .

- **المدرسة الليبرالية :**

يشدد اللبراليون على فرص التعاون لتصبح المسألة الكبرى هي تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أحسن وجه ، فصورة هذه السياسة العالمية المنبثقة عن النظرية اللبرالية هي صورة نظام معقد من العناصر الفاعلة المتنوعة .

جاءت أهم الفرضيات الأساسية لليبرالية في كون الأفراد والدول– واعتمادا على *العقلانية*– لهم القدرة على تسوية المشاكل من خلال العمل الجماعي ، ويرون أن التعاون الدولي الذي تكون نتيجته الفائدة المتبادلة هو مرغوب وممكن التحقيق في نفس الوقت ، وإنه هناك دور للفاعلين الآخرين غير الدول ، والدولة ليست مركزيه بسيطة ، بل هي متعددة المراكز والقضايا ، بالموازاة

(1) – **سمير جسام راضي** ، المرجع نفسه .

(2) – المرجع نفسه .

مع التنافس بين الضغوط الداخلية والدولية .فضلاً عن تركيز الليبرالية على السلام الديمقراطي ، والمكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة .[1]

وتؤكد على قيام الدول بتشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة ولتكون وسيلة فعالة للتعاون الدولي هذا فضلا عن محاولتها تجاوز المفهوم الضيق للسيادة الوطنية ، لتصل إلى وضع لَبِنات للتعاون الدولي على غرار دعم المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية التي يتطور دورها بشكل كبير أما عدا ذلك ، فقد اعتبر الليبراليون إقرار الشفافية والوضوح في صناعة القرار الخارجي ، وتوسيعه ليشمل فاعلين جدد ، جملة عوامل يمكنا اعتمادها من أجل ديمقراطية العلاقات الدولية وتغليب المظاهر التعاونية على المظاهر الصراعية فيها[2] .

اتخذت الليبرالية موقفا أكثر إيجابية من الواقعية الجديدة نحو التعاون الدولي .هذا الموقف ينبع من كون تحليلها يركز بشكل أساسي على مصالح الدول الاقتصادية والبيئية ، على الرغم من أن الحجج العسكرية والأمنية لم تتجاهلها ، وبسبب تركيزهم الاقتصادي أكدالليبراليون أن الدول ترغب في تحسين مواقعها الفردية بصرف النظر عن الفاعلين الآخرين ، فالدول تهتم بتعزيز موقعها ، ومقارنته مع الدول الأخرى ، إذا كانت الدول تركز على تحقيق مكاسب مطلقة ، فإن

هناك عوامل عديدة تحول دون تحقيق التعاون بين الدول ؛ فالدول تخاف من عدم امتثال الشركاء ، ومن تعرضها للخداع ، وبالتالي الحصول على مردود غير مرغوب من جهودها التعاونية .وفي هذا السياق ، تلعب الأنظمة الدولية دورا مهما ، حيث توفر أداة ضرورية لتقييم موثوقيةالمعلوماتوالتغلّبعلىالخوفوالخداعمنجانبالدولالأخربالمشاركةفيالترتيباتالتعاونية .فالأنظمة الدولية تسمح بتقاسم المعلومات الموثوقة فيما بين الفاعلين ، وبالتالي تساعد على تعزيز المصالح الفردية عبر التعاون[3] .

(1) – **أنور محمد فرج** ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ، ط1(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)،ص404 . نقلاًعن:

Colin hay, political analysis, A Critical Introduction, (Hampshire: Palgrave, 2002), p. 22.

(2) –**محمد عصام لعروسي** ، العلاقات الدولية : شيء من النظرية وآخر من التطبيق ، موقع : الحوار المتمدن – العدد: 17662006،انظر العنوان ، 2021-04-20 .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543

(3) – **Lorenzo Valeri,** Public–private cooperation and information assurance: A liberal institutionalist approach, Within: Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Op. Cit., p.145.

تعتبر المدرسة الليبرالية أكثر اهتماما من المدرسة الواقعية بالتعاون الدولي ، لذلك يتم تسليط الضوء هنا على كيفية معالجة أهم النظريات الليبرالية الجديدة للتعاون الدولي باختصار.

فحسب" نظرية الاستقرار المهيمن"، فإن التعاون مرتبط ببنية تتسم بالهيمنة التي تدفع إلى ضرورة احترام قواعد المنظومة الدولية ، وتؤمّن تقاسم هذه الخيرات الجماعية ، شريطة أن لا يهدد (***الراكبون المجانيون free-riders"***) التقاسم . كما أن المهيمن قادر على تغيير البيئة الدولية لصالحه من خلال تقديمه سلعا أساسية للقوى الصغيرة لكي تقبل الخضوع للنظام المهيمن[1]

أما نظرية الاعتماد المتبادل فقد اهتمّت بالتعاون الدولي وأظهرت أهميته ، حيث تناولت إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عند وجود مصالح عامة مشتركة ، ولم تبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول ؛ أي أنها تفترض مسبقا وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول وتحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون[2].

- **الليبرالية الجديدة :**

ولأن التعاون الدولي أصبح ظاهرة وواسعة الانتشار، ظهر نهج نظري جديد لشرح ذلك ، متمثلا في الليبرالية المؤسّسية الجديدة ، ويكمن تحدّيها الرئيسي للنهج السائد آنذاك ، في ادعائها ، بأن الدول مهتمة بتعظيم مكاسبها الخاصة المطلقة ، أكثر من مكاسبها النسبية . لقد فتح هذا الادعاء فرصة لدراسة التعاون بصورة مشتركة ، تعاون يؤدي إلى تجاوز الدول مخاوفها الضيقة .

ترى المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة – التي ظهرت مع نهاية سبعينات القرن الماضي وبداية ثمانيناته –أن هناك إمكانية لتنمية وتطوير أنماط التعاون الدولي فى ظل تحقيق الوفرة والمساواة والأمن ومصالح أو منافع متبادلة بين الدول اعتماداً على المبادئ الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات العالمية ، هذا مع إقرار هذه المدرسة بفوضوية النظام الدولي[3].

(1) – **أليس لاندو** ، السياسة الدولية النظرية والتطبيق ، **تر:** قاسم المقداد ، (دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب سلسلة ،2008)،ص37.

(2)– **مازن إسماعيل الرمضاني**، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،1991)،ص 178 .

(3) – **محمد بوعشة** ، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة : دراسة المفاهيم والنظريات ،ط1، (بيروت: دار الجيل طرابلس،1999)،ص180 .

"ترتبط الليبرالية المؤسسية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان،أولاً يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون ،ثانيا أن يكون التغيير في درجة المأسسة Institutionalization يمارس تأثيرا قويا على الدول" وحسب هذا الطرح يمكن معالجة مسألة الغش والخداع والانشقاق بواسطة المؤسسات أو الأنظمة بثلاث طرق مختلفة : أولا ، عبر إيجاد نوع من الالتزام القانوني . ثانيا ،عن طريق خفض نفقات الصفقات بين الدول وتكلفة التفاعلات داخل وبين المسائل المتنازع عليها بما فيها كلفة المخالفات للقواعد المتبعة . ثالثا ، عن طريق الشفافية وتقديم المعلومات حول أي مسألة نزاعية ، وأي إجراءات تتخذها الدول . وبهذا تقل درجة الخوف والشك ضمن هذا النظام ، مما يؤدي إلى تعاون دولي أكبر [1]

فيما ترى الوظيفية أن التعاون الدولي يجب أن يبدأ بالتعامل مع المشاكل العابرة للحدود كالسيطرة على انتشار الأمراض ، حيث توجد إمكانية تطبيق معرفة تقنية متخصصة سعيا إلى النجاح في الترتيبات الوظيفية سيؤول إلى جهود إضافية لإعادة إنتاج التجربة ضمن آلية دائمة التوسع ، أي أن توضع السلطة بين أيدي منظمات التعاون الإقليمي[2] ، ولكن لم يَعُد من الواجب النظر إلى النظام العالمي على أنه توزيع للسلطة ، بل من زاوية الحاجات التي لابد ّأن يؤدي إشباعها إلى التعاون .ينفذ التعاون تدريجيا إلى قطاعات النشاط الاقتصادي كلها ، ويتجاوز المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي وصولا إلى الاعتماد المتبادل .[3]

وقد جاءت الوظيفية الجديدة التي ترتبط بشكل خاص بـــ"Ernst Hass" الذي اعترف بأن الآلية الوظيفية أسهل على مستوى إقليمي ، خصوصا في إطار قيم مشتركة ، وعلى عكس"Mitrany"اعترف أيضا أنه سيكون من الصعب فصل المسائل التكنولوجية عن المسائل السياسية أو تفادي النزاعات بين الدول إذا كانت مكاسب التعاون غير موزعة بشكل متساوي في ما بينها ، وبالتالي تصبح إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها أن تفرض الاتفاقيات بين الدول وتدعمها أمرا حاسما ، ولفعاليتها يجب أن تتمتع ببعض ، الاستقلالية .[4]

(1) – **أنور محمد فرج**، المرجع السابق .

(2) – **مارتنغ ريفيشس وتيري أوكالاهان** ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، ط1(جمهورية الإمارات المتحدة :مركز الخليج للأبحاث ،2008) ، ص 409 .

(3) – **أليس لاندو**، المرجع السابق ص106.

(4) – **مارتنغ ريفيشس و تيري أوكالاهان** ، المرجع السابق،ص490 .

-المدرسة البنائية :

تركّز النظريات البنائية على تأثير الأفكار. حيث ترى أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية-تاريخية ، كما يهتمون بالخطاب السائد في المجتمع ، لأن الخطاب يعكس المعتقدات والمصالح ، ويثبت أيضا سلوكيات تحظى بالإجماع والقبول ، ومنه فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التغير أو التحوّل [1]، وترى أن البيئة الثقافية لا تؤثر فقط في الحوافز التي تجابه سلوك مختلفا لدول فحسب ، بل تؤثر في طبيعة الدولة نفسها أو هويتها، [2] والتي تؤثر على كيفية تعامل الدول مع القضايا الدولية ، وفي مقدمتها التعاون الدولي . وفي مقابل الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تفترض أن الفوضى ، لا يعنى ضرورة الدفع بسلوك الدولة في اتجاه محدد ، وأن الفوضى ما هي في نهاية الأمر" إلا ما تصنعه الدول منها"، وبالتالي لا علاقة للتعاون الدولي بغياب السلطة المركزية بقدر ما هو حالة مرتبطة بنوعية الثقافة السائدة في المنظومة [3] ؛ ذلك أن البنائيين ينظرون إلى البنية الدولية "ثقافة مشتركة" ، وليست بنية مادية صرفة ، لأن البنية العميقة للمنظومة الدولية تتم صياغتها وتشكيلها بواسطة" الفهم المشترك " الذي يوجه في العنف المنظّم ، وليس بتوزيع القدرات المادية البحتة فقط [4]

ترى البنائية إمكانية تحقيق التعاون تحت ظروف الفوضى ، وتبدأ بالسؤال عن كيفية فهم الدول لمصالحها في قضية معينة . فكيفية توزيع الهويات والمصالح للدول المعنية (إلى جانب توزيع القوة المادية) ، قد يساعد في توضيح إمكانية التعاون بينها ؛ ما يعنى أن التسليم بوجود مصالح مسبقة يعتبر عقبة في طريق بناء نظرية للتعاون. [5]

(1) – **حسن الحاج علي أحمد** ، العالم المصنوع : دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية ، انظرموقع :
<http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1153358//>

(2) – **حسن الحاج علي أحمد**، العالم المصنوع ، المرجع نفسه .

(3) –**Alexander Wendt,** Anarchy Is what states Make of It? The social construction of power politics, International Organization, Vol. 46, Issue 2, (Spring, 1992).

(4) – **عبد الله جبر العتيبي** ، المرجع السابقص13 .

(5) – **عبد الله جبر العتيبي** ، المرجع نفسه .

خلاصة الفصل :

وكنتيجة ، يمكننا تلخيص أهم الفرضيات للمدارس الفكرية السابقة في العلاقات الدولية حول موضوع التعاون الدولي ، التي قدمت رؤى عديدة للخروج ببعض الاستنتاجات العامة للتعاون وتحليل وتفسير سبب حالات التعاون القائم على القواعد ضمن النظام الدولي ؛ فالواقعية القائمة على القوة تقول إن التعاون هو المفروض من قبل الأقوياء ، وأحيانا ، من خلال المؤسسات ، وتتصرف الدول بعقلانية لزيادة المنفعة على أساس الاهتمام بالمكاسب النسبية . أما الليبرالية والليبرالية الجديدة ، القائمة على المصلحة ، تؤكد على أن التعاون هو دالة للمصالح العقلانية ، لكن المؤسسات تساعد الفاعلين على الاهتمام بالمكاسب المطلقة ، أو المصالح المشتركة .أما النظريات البنائية ، القائمة على المعرفة ، تقول إن المعرفة والمؤسسات تتضافران لخلق تفاهم مشترك للأدوار والهويات التي تشكل السلوك أو تعيق أو تعزز التعاون .

الفصل الثاني :
منطقة المتوسط وأنماط التعاون الأمني الإقليمي التقليدية

في هذا الفصل سنحاول التعرض للتعريف بمنطقة المتوسط وللأهمية الجيوسياسية كمنطقة إستراتيجية تتوسط ثلاث قارات كبيرة من خلال معيارين أساسين في تصنيف الدول المكونة له وهما المعيار الجغرافي الذي يرى أن كل دولة لها منفذ بحري أو تطل على البحر الأبيض المتوسط فهي تعتبر دولة متوسطية حسب هذا المعيار، والمعيار الثاني هو المعيار الإستراتيجي الذي يرى أن الروابط الاقتصادية والتجارية والسياسية وغيرها لدول أخرى مع الدول المتوسطية هي المحددة لذلك الانتماء بما تفرضه المصالح الإستراتيجية التي تسطرها تلك الدول سعيا لتحقيق أهدافها المشتركة بمعنى أنه لا يكون الارتباط في الجانب الجغرافي ، فقد يكون الارتباط اقتصاديا ، أو سياسيا ، ما من شأنه ربط علاقات تعاونية تجعل مجموعة من الدول غير متوسطية بالمعيار الجغرافي مرتبطة بالدول المتوسطية ، تعمل على تقوية التعاون معها.

هذا بالإضافة إلى أنماط التعاون الأمني الإقليمي التقليدية في منطقة المتوسط في إطار التحالفات ونظم التعاون الإقليمي كما في إطار نظام الأمن الجماعي والمجتمعي خلال فترة الحرب الباردة إلى المراحل الأولى من تفكك المعسكر الاشتراكي من بدأ بالمبادرة الفرنسية لعام 1954 أو ما عرف بالعودة إلى روح قرطاج التي أعاد بعثها الرئيس الفرنسي فوانسوا ميتيران سنة 1983 لمجلس تعاون لغرب المتوسط إلى اتفاقيات الدفاع الثنائية سنتي 1967 و 1983 ثم مجموعة 5+5 إلى غيرها من الآليات والمبادرات الرامية لإقامة علاقات تعاون في مختلف المجالات في إطار الأنماط التقليدية للتعاون الأمني الإقليمي .

المبحث الأول : منطقة المتوسط وأهميتها الجيوسياسية

سنتناول في هذا المبحث بعض التعريفات التي وردت لمنطقة البحر المتوسط ، ثم سنتطرق للأهمية الجيوسياسية لها وموقعها الجغرافي الذي يتوسط ثلاث قارات ، وهي أوربا وآسيا وإفريقيا ما أكسبها أهمية كبيرة على جميع المستويات وجعل منها منطقة سباق دائم من أجل السيطرة وبالتالي عرف العديد من النزاعات المسلحة عبر التاريخ ولا تزال ،كما سنتناول المعايير التي على أساسها قّسمت منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي منها : المعيار الجغرافي أي أن انتماء الدول لهذا المنطقة هو لكونها تقع في المجال الجغرافي المتوسطي ، سواء شمالا أو جنوبا ، بالإضافة إلى المعيار الاستراتيجي والذي من خلاله يكون انتماء الدول للفضاء المتوسطي ليس بالارتباط الجغرافي بل عن طريق تلك العلاقات والروابط الاقتصادية والتجارية التي تربطها الدول مع الدول المتوسطية أي بناء على السياسات التي تسطرها وفقا لمصالحها الاستراتيجية .

المطلب الأول : التعريف بمنطقة المتوسط

لقد نشأ على ضفاف البحر المتوسط عدة حضارات منها : الفرعونية ، اليونانية ، الرومانية ، والعربية الإسلامية وتوالت على المنطقة العديد من القوى الكبرى التي كانت تعتمد على القوة البحرية مثل : اسبانيا ، البرتغال ، بريطانيا ، فرنسا ، وصولا إلى القوى العظمى المعاصرة والحديثة كالاتحاد ا لسوفييتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية .

وتزخر منطقة حوض المتوسط بالتنوع ، اللغوي حيث يتحدث سكان المتوسط اللغات : العربية ، الفرنسية ، اليونانية ، التركية ، الإيطالية ، الإسبانية ، العبرية ... إلخ ، بالإضافة إلى تعدد الديانات فنجد ديانتان رئيسيتين وهما: الإسلام والمسيحية في دول المنطقة ، إلى جانب الديانة اليهودية بدرجة أقل وغيرها من الأديان التي يدين ، كذالك نجد تنوع في الأعراق : كالأوروبي ، الأسيوي ، العربي والإفريقي .

أطلقت عدة تسميات على البحر المتوسط عبر التاريخ ، فالرومان أسموه (NostrumMare) ومعناه : بحرنا ، بحر الروم ، وأسماه العرب البحر الأبيض المتوسط . أما الأتراك فسموه" أكنديز التي تعني البحر الأبيض وذلك لكثرة زبد أمواجه[1].

ومن المعروف أن الدول المتوسطية هي الفاعل الرئيسي في شكل العلاقات والتفاعلات في المنطقة المتوسطية ، فهي مجموعة من الكيانات السياسية القانونية التي تمارس السلطة السياسية على جماعات الأفراد في أقاليم معينة.

هناك العديد من الدراسات التي قدمت تعريفات لمنطقة المتوسط ودولها ، وقسمت تلك التعريفات من خلالها إلى معيارين وهما : المعيار الجغرافي والمعيار الاستراتجي. [2]

1-المعيار الجغرافي :

وأساس هذا المعيار هو أنه إذا توفرت أي دولة على ساحل أو منفذ يطل على البحر المتوسط فهي دولة متوسطية ، وهذا معيار تقليدي أقرته معظم الكتابات التي تهتم بدراسة دول المتوسط.

فمن الناحية الجغرافية ، يعتبر البحر الأبيض المتوسط ، مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث

(1) – **الموسوعة السياسية** ، انظر الموقع

http//www.political-encyclopedia.org يوم 07-05-2021

(2) – **محمد السيد سليم** ، العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية ، (الرياض: مطابع جامعة سعود،1991)،ص1 .

قارات وهي : إفريقيا، آسيا، أوروبا، ويقع بين دائرتي عرض 46 °شمالا، وخطي طول 50.5° غربا و 36 °شرقا، وتبلغ مساحته حوالي 2.510.000 كلم^2 ، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق 3540 كلم ، أما عرضه من الشمال إلى الجنوب ما بين سواحل يوغسلافيا سابقا وليبيا فيبلغ حوالي 970 كلم ويضم ما يقارب 20 دولة .

يتصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي من الغرب عن طريق مضيق جبل طارق وفي الاتجاه الشمالي الشرقي يتصلب البحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مرمرة ، ومن الجنوب يتصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس .

ويتصل بالبحر المتوسط مجموعة من البحار أو الأذرع التي تمتد منه وتتفرع عنه فالبحر المتوسط كما يلاحظ" فرنان برودي لمجمع من البحار ، فيتفرع عن البحر المتوسط البحار التالية : البحر التراني (Tyrrhenian Sea) والبحر الأدرياتيكي (Adriatic Sea) والبحرالأيوني (Ionian Sea) وبحر إيجه (Aegean Sea) ، **والبحر** الأسود، (Black Sea)

ويتميز البحر الأسود عن غيره من تلك البحار كونه ينفصل عن البحر المتوسط عبر مضيق البوسفور والدردنيل ، وتبين أغلب المراجع أن مساحة البحر المتوسط منفصلة عن البحر الأسود.[1]

وعليه ، فإن دول المتوسط تقع في ثلاث قارات وهي :آسيا ، إفريقيا، أوروبا إضافة إلى دولتين في وسط البحر المتوسط وهما قبرص ، ومالطا ، وعليه فوفقا للمعيار الجغرافي فإن الدول المتوسطية هي تلك الدول التي لها ساحل أو منفذ بحري حسب ما تبينه الخريطة التالية :

(1) – **إبراهيم شريف** ، أوروبا– دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية، (مصر : مؤسسة الثقافية الجماعية ، 1960)،ص13

المصدر : [1]Map of Mediterranean sea, In www.worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm

2- المعيار الاستراتيجي:

أما المعيار الاستراتيجي فيكمن في وجود مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط ، بمعنى أنه ليس بالضرورة أن تكون الرابطة في الجانب الجغرافي ، فيمكن أن يكون الارتباط اقتصاديا ، أو سياسيا ، وهذا يعني ربط علاقات تعاونية تجعل مجموعة من الدول غير متوسطية بالمعيار السابق مرتبطة على المدى الطويل بالدول المتوسطية ، تعمل على تقوية التعاون معها.

وحسب المعيار الاستراتيجي فإنه لا يمكن حصر الدول المتوسطية في مجموعة من الدول ، التي لها ارتباط بدول المنطقة ، بل يتسع ويضيق وفقا لمصالحها وأهدافها المرجوة من التعاون المتوسطي ، من خلال هذا المعيار نجد مثلا دولا اعتبرت متوسطية " وهي ليست متوسطية بالمعيار الجغرافي" وهذا نظرا لموقعها القريب من الدول المتوسطية جغرافيا ، ولنشاطها المتوسطي منها:

- **الأردن :** رغم أنه ليس لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط إلا أّنها تعد من الدول النشطة على مستوى التعاون المتوسطي وترتبط بالدول المتوسطية بعلاقات سياسية واقتصادية.
- **موريتانيا:** هي كذلك لا تملك منفذا على البحر المتوسط ، إلا أّنها مشاركة في التعاون المتوسطي، فهي عضو في اتحاد المغرب العربي الذي تأسس عام 1989 الدول المغاربية هذه كلها دول متوسطية ، فهذه العضوية جذبتها إلى البحر المتوسط وتعتبر أيضا طرفا في حوار5 + 5 الذي انطلق عام1990 ، ويضم كل من دول اتحاد المغرب العربي ، إضافة إلى البرتغال ، اسبانيا فرنسا ، ايطاليا و مالطا .
- **البرتغال :** تشكل البرتغال مع اسبانيا شبه جزيرة إبيريا ، فالبرتغال دولة أطلسية وليست دولة متوسطية حسب المعيار الجغرافي لكن تواجدها دائم في التعاون المتوسطي كما أنها عضو في الإتحاد الأوروبي، وطرف في المبادرات الأورو– متوسطية .
- **دول الخليج العربي :** بعيدة عن الفضاء المتوسطي إلاّ أّن ارتباطها بالدول المتوسطية جعلها أقرب من المنطقة المتوسطية عبر علاقات اقتصادية متينة مع الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط

الجيوسياسة (La géopolitique) علم يركز على الظواهر الجغرافية ويعمل لخدمة سياسة معينة يتبناها صناع القرار ، ويقصد كذلك تأثير الجغرافيا على السياسة ، أو التحليل المكاني للظاهرة السياسة أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسات.

ومضمون الجيوسياسة هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات والتركيب الجغرافي ، ولهذا فإن الآراء الجيوسياسية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية ، التي تتغير بتغير تكنولوجية الإنسان وما ينطوي عليه من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض[1]

يشكل البحر المتوسط معطى وواقعا جيوسياسيا حضاريا وتاريخيا في آن واحد فمنطقة المتوسط تشكل رهانا استراتجيا هاما بحكم مميزاتها البحرية الهامة " المجال الحركة "وأفضلية لموقع فريد من نوعه في التقاء ثلاث قارات " آسيا أوروبا ، إفريقيا "وهمزة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي، فهو بحر تكثر فيه الجزر وأشباه الجزر، كما تحيط به شواطئ مسننة... ،

(1) – **محمد رياض** ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسة، (بيروت : دار النهضة للطباعة والنشر، 1989)،ص 65 .

ومحاط بالأراضي ، وبالتالي فإن جيوسياسية البحر المتوسط هي جيوسياسية المجال الأرضي الذي يحيط به [1] .

لتأكيد الأهمية الجيوبوليتكية للبحر المتوسط ، ذهب العديد من الباحثين أمثال مورتن كابلن «(Morton Kaplan)إلى القول أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم ، واحتمال الجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط» .[2]

للبحر المتوسط مناطق لها أهمية إستراتيجية تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التنصت كما تسهل عملية الانتقال والاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق ومضيق البسفور والدردنيل ، قناة سويس ، فالقوة التي تغلق هذه المضايق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر المتوسط ومنه إلى المناطق الأخرى.

كما أن للتاريخ دوره في إبراز تلك الأهمية لمنطقة المتوسط ، فعلى مر الزمن ظل الفضاء المتوسطي منطقة التقاء واتصال بين فضاءات جغرافية ومجتمعات أخرى تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة ، وكانت منطقة المتوسط ساحة لنزاعات مستمرة ومتعاقبة بهدف السيطرة عليها أو مراقبتها لمدة تقارب 10000 سنة[3].

ويمكن تمييز منطقتين في البحر الأبيض المتوسط بالنظر لطبيعة القضايا :المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية . فيوجد في الجهة الشرقية النزاع العربي–الإسرائيلي ، والنزاع التركي – اليوناني ، القضية الكردية في سوريا وتركيا ، و في الجزء الغربي نزاع الصحراء الغربية التي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية. [4]

كما أن للمتوسط أهمية جيوسياسية جد هامة بداية من الرومان والسعي للسيطرة على المنطقة إلى غاية العصر الحديث للقوى العظمى كالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) – **خالد عبد اللطيف** ، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط ، مجلة السياسة الدولية، العدد123، (مصر : مركز ، الدراسات السياسة والإستراتجية،1996)،ص250 .

(2) – **محمد صابر عنتر**، الأمن العربي والبحر البيض المتوسط ، تحييد البحر المتوسط ، إضافة للأمن العربي،(مجلة قضايا عربية ، العدد 4،1980)،ص 147.

(3)–**Maurice Rieutard & Loit ribot la spiére**, Le bassin méditerranéen enquête de sens, (Paris : Edition publisud, 2000), p15.

(4)– **Rocio Méndez Aléman**, La sécurité méditerranéenne. L'OTAN est–elle la solution ?in : http://www.nato.int/acad/fellow/98_00/mendez.pdf , le 29/04/2021.

مرورا بمختلف النزاعات وسلطة الممالك العربية الإسلامية التي شهدت عدة مواجهات بين المسلمين والمسيحيين فيما يعرف بالحروب الصليبية ثم السيطرة العثمانية ، في ما بعد. ليصبح المتوسط يشكل الجناح الجنوبي بالنسبة لحلف شمال الأطلسي ، والطريق إلى المحيطات بالنسبة للأسطول السوفييتي الراسي بالبحر الأسود خلال الحرب الباردة ، وهذا دليل على الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط ضمن الإستراتيجيتين مع الفاعلين الدوليين– كبار العالم –إلى عصر الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لم يفقد حوض المتوسط مكانته المتميزة في أجندة هذه الأخيرة ، بل أكدت على ضرورة ضمان وجودها في المتوسط مع إبقاء قواعدها العسكرية حيث أوجدت أدوار جديدة للأسطول السادس الأمريكي ووظائف جديدة لحلف الشمال الأطلسي. [1]

وزاد الاهتمام بمنطقة المتوسط كذلك في السياسة الأمنية الفرنسية بقيادة الرئيس الأسبق "شارل ديغول "فيما عرف بسياسة«الاستكبار العالمي» ،حيث اعتبر أن الأمن في حوض المتوسط مرتبط بأمنها الوطني ، ليتم التنسيق مع الدول الأوروبية الأخرى من أجل بناء هذه السياسة الأمنية في المنطقة.[2] وتأكد هذا في عهد الرئيس الأسبق فاليري جيسكار ديستان«بالقول أن منطقة المتوسط بالنسبة لفرنسا وأوروبا مركز ثقل ونقطة التقاء المحاور بين الشمال والجنوب في إطار العلاقات الدولية ، لأن من يسيطر على عمليات البحر المتوسط ستسيطر بالتأكيد على الخليج العربي خصوصا والشرق الأوسط عموما »[3]

(1) – **تباني وهيبة** ، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي : دراسة حالة ظاهرة الإرهاب ، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2014 ، ص 56 .

(2)–**Édouard Balladur et François Léotard**, Le livre blanc sur la défense, (Paris : union général d'édition, 1994) , p122.

(3) –**غازي فيصل حسين**، اللاعبون الأساسيون في المؤتمر : سلام الأقوى، مجلة أفاق عربية،عدد 12، 1991 ،ص 71 .

المبحث الثاني : أنماط التعاون الأمني الإقليمي التقليدية في المتوسط

إنه وبحكم طبيعة المتوسط وخصوصيته الجغرافية والجيو–سياسية والحضارية ، التي تجعل منه منطقة ذات حساسية بالغة لأي تهديد ، سواء لأمن دوله المشاطئة لها ولمصالح المجموعة الدولية في المنطقة ككل ومنه كانت الضرورة الملحة للاتصال والتواصل بين أطرافه الفاعلة للتعاون بمختلف صيغه ، من شراكة وحوار في مختلف المجالات السياسية والعسكرية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، الثقافية للاتفاق حول المسائل المشتركة لتكون أرضية للتعاون والحوار لإحلال الأمن والاستقرار والرفاهية في المنطقة ، وعليه وسنتنازل في هذا المبحث أنماط التعاون الأمني الإقليمي التقليدية في المنطقة بشقيه : أي في إطار التحالفات ونظم التعاون الإقليمي إضافة إلى التعاون الأمني في إطار الأمن الجماعي والمجتمعي .

المطلب الأول : التعاون الأمني في إطار التحالفات ونظم التعاون الإقليمي

أ/ التعاون الأمني في إطار التحالفات :

إذا تحدثنا عن التعاون الأمني في إطار التحالفات في المنطقة المتوسطية فمن الواجب أن نبرز الدور الكبير والفعال لدول الضفة الشمالية باعتبارها المحتكرة لأسباب القوة والتطور مقارنة بباقي دول حوض المتوسط خاصة الجنوبية منها لعدة اعتبارات تاريخية ذلك أن الدول الجنوبية في معظمها كانت تحت نير الاستعمار الأوربي خاصة الدول المغاربية ، وبالتالي فإنه من البديهي أن تكون جل المقاربات في هذا الشأن أوربية .

1- خلال فترة الحرب الباردة :

لكي نفهم المقاربة الأوروبية للتعاون الأمني في المتوسط بشكل أوضح ، لابد من معرفة مسار العلاقات الأورو- متوسطية ، وذلك يكون بالرجوع إلى تاريخ العلاقات بين المجموعة الأوروبية ودول حوض المتوسط .

يعود تاريخ الشراكات الأورو- متوسطية إلى انعقاد المؤتمر حول الأمن والتعاون بأوربا في3 جويلية 1973 بهيلسنكي، والذي تواصل بجنيف في 18 سبتمبر 1973 إلى غاية 21 جويلية 1975 لينتهي بهيلسنكي في 1 أوت 1975 والعقد النهائي الذي يعترف بالعلاقة الموجودة بين الأمن الأوربي والأمن المتوسطي مشبعا بالرغبة السياسية لصالح الشعوب ، تحسين وتكثيف العلاقات ، للإسهام في إرساء دعائم السلم والأمن والعدل بأوربا ، التعاون والتقارب مع شعوب العالم ، ووعيا بأهمية الأبعاد الجغرافية ، التاريخية ، الثقافية ، الاقتصادية والسياسية للعلاقات مع الدول المتوسطية غير المشاركة ، واقتناعا بأن مسألة الأمن في أوربا يجب اعتبارها في مضمون أكثر اتساعا للأمن في العالم ، توصل المؤتمر إلى أن تطوير الأمن لا يجب أن يقتصر على أوربا لوحدها وإنما يجب أن يتسع إلى باقي أنحاء العالم وبالخصوص إلى منطقة المتوسط[1]

تعكس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المقاربة الشاملة لمفهوم الأمن والتي يتبناها الاتحاد الأوروبي منذ انطلاق مسار هلسنكي 1975،إذ تم خلال هذا المؤتمر مناقشة مسائل الأمن في المتوسط، وأقر بالعلاقة الوثيقة بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي، لذلك دعا الدول المشاركة

(1) – مؤتمر حول الأمن والتعاون في أوربا عقد نهائي ،هلسنكي 1975 ص2 . انظر الموقع :

http://www.osce.org/fr/mc/39502?download=true

إلى تقوية علاقتها مع الدول المتوسطية بهدف ترقية الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط . وذهب إلى أبعد من ذلك بالحديث عن توسيع وتعميق الاتصالات والحوار مع الدول المتوسطية في سبيل "المساهمة في السلم؛ تخفيض القوات المسلحة في المنطقة؛ وتدعيم الأمن ."كانت الجزائر آنذاك تتزعم حركة عدم الانحياز، وأكدت منذ بداية المشاورات الأولى لعقد هذا المؤتمر (1972)على الطبيعة الشاملة للأمن في المتوسط، ودافعت عن مكانة المتوسط ضمن الهندسة الأمنية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا[1]

وانطلاقا من هذه القناعة جاء في اجتماع بلغراد 1977–1978، إنشاء لجنة المتوسط في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي ، إذ ألحت الدول العربية المطلة على المتوسط ، على ضرورة المشاركة الفعلية في أعمال اللجنة وتمديد منطقة تطبيق مقاييس الأمن لكل المتوسط ، غير أن طلبها هذا قوبل بالرفض ، ما دفعها إلى لفت انتباه الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1981، حول مسألة " تشجيع الأمن والتعاون في المتوسط" ، وهو ما أدى إلى اقتراح إنشاء "مؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط " . [2]

وعلى الرغم من موضوعية الاقتراح الذي جاء في شكل مشروع إيطالي–إسباني ، والذي قبلته أغلبية الدول العضوة بمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي ، وحتى رئيس اللجنة الأوربية آنذاك Jacques Delors ، إلا أن الأمر لم يكن نفسه بالنسبة لكل من إنجلترا ، ألمانيا أو حتى الولايات المتحدة ، كون المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط يعارض وجود القوة البحرية السادسة في المتوسط ، وبريطانيا تغذي نفس الشعور بخصوص مضيق ، جبل طارق ، أما ألمانيا فمعارضتها فسرت بتركيز اهتمامها بمسألة توحيد الألمانيتين .

وقد تم رفض المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط ، بسبب خوف بعض المسؤولين أن تطالبهم الدول العربية بحرية تنقل مهاجريها وإيجاد وضعية خاصة تضمن حقوق المهاجرين في أوربا ، مقابل تحرير وانفتاح أنظمتها ، خاصة وأنه كان على المؤتمر العمل على تحقيق الاستقرار السياسي مقابل امتيازات اقتصادية ومالية ، الأمر الذي يدفع مقيمي مشروع الأمن بالمتوسط إلى إلغاء كل عامل لا استقرار[3]

(1) – **حمزاوي جويدة** ، التصور الأمني الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط (مذكرة ماجيستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة الحاج لخضر باتنة – 2011 ، ص 89 .

(2) – **رقية العاقل** ، " المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للاتحاد الأوربي" مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، العدد 4، (2017) ، ص 80 .

(3) – المرجع نفسه ، ص 81 .

لم تتوقف الجهود الأوربية لتحقيق الأهداف المعلنة سابقا، حيث كشفت الدول المشاركة في المؤتمر عن نيتها في إبقاء و تكثيف العلاقات و الحوار مع دول المتوسط غير المشاركة، وكذا توسيع دائرة التعاون معها من أجل تحقيق أهداف مشتركة جديدة ، فجاءت فكرة اجتماع دول غرب المتوسط، في بداية الثمانينيات ،و التي طرحها الرئيس الفرنسي Mitterrand خلال زيارته للرباط سنة 1983، ثم زيارتي،كل من رئيس الوزراء الإيطالي Craxi Bettino ،و رئيس الحكومة الإسبانيF. Gonzales سنة 1986، لتتجسد هذه الفكرة في الاجتماع الذي عقد بمرسيليا سنة 1988 ،والذي عرف بحوار 3+3 ، لأنه ضم فقط الجزائر، المغرب الأقصى، تونس، فرنسا، إيطاليا، و إسبانيا، ليصبح بعدها حوار 5+5 بضمه الدول المغاربية الخمسة، إضافة كل من البرتغال و مالطا [1]

2- بعد الجرب الباردة :

لم يتحقق البرنامج المذكور لعدة أسباب منها: مناخ الحرب الباردة، الصراع العربي- الإسرائيلي، انقسامات خاصة بالضفة الجنوبية...، لكن تم إعادة إحيائه في منتصف التسعينيات مع منح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكل من الجزائر، مصر، إسرائيل، المغرب وتونس، ثم الأردن صفة الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون .وكان هدف هذه المبادرة التي كانت بإيعاز من إيطاليا وإسبانيا إنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في إطار حوض البحر المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وتم طرح الفكرة باقتراح إيطالي- إسباني مشترك في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في "بالما دي مايوركا "عام 1990 باسبانيا، على أن يشارك في هذا المؤتمر جميع دول المنطقة من البرتغال غربا إلى إيران شرقا[(2)]

وتتلخص مبررات المبادرة الإيطالية-الإسبانية للتعاون الأمني الأوروبي النقاط التالية:

- تلك العلاقة الوثيقة بين أوروبا واستقرارها وأمن المتوسط، لأن حوض المتوسط يمثل عمقا استراتيجيا لا يمكن تجاهله من قبل الدول الأوروبية .

-اندلاع حرب الخليج الثانية (1990-1991) وتأثر أمن أوروبا واستقرارها بما يجري في منطقة الشرق الأوسط .

-انتهاء الحرب الباردة يفرض على أوروبا جغرافيا وتاريخيا عدم تجاهل واقع الدول المتوسطية.

(1) - "الاستراتيجية الأوربية في البحر الأبيض المتوسط: من حوار 5+5 إلى حوار شامل"، مجلة الجيش، العدد 413 ، ديسمبر 1997 ، ص 30 .

(2)- **سمعان بطرس فرج الله** ، مصر والدائرة المتوسطية ، الواقع والمستقبل حتى 2020 ،(القاهرة : دار الشروق، 2002) ، ص53 .

–ظهور قضايا ومسائل أمنية جديدة منها:

– ازدياد الهجرة السرية من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى أوروبا، وترتبط هذه الظاهرة بقضايا أخرى كالبطالة وعدم الاستقرار السياسي والضغوط الديمغرافية

– التخوف من ظاهرة الأصولية الإسلامية وما ينتج عنها من احتمالات عدم الاستقرار

–التباين بين دول شمال البحر المتوسط وجنوبه في الإمكانات التنموية وما ينجر عنه من آثار سلبية.

– إضافة إلى الخلافات بين الدول العربية وإسرائيل وما يشكله من تهديد محتمل لدول المنطقة [1]

وقد تم اقتراح ثلاث سلال لتطوير سياسات التعاون في منطقة المتوسط وهي : السلة لأمنية عملا بتوصيات مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي، والسلة الاقتصادية بتوفير المناخ المناسب لتحقيق تنمية اقتصادية وتعاون اقتصادي بشكل متوازن في المنطقة ، أما السلة الإنسانية فقد كانت للحوار بين الثقافات

ومنه فقد تم إطلاق الحوار واختيار الشركاء، وحاولت دول الضفة الجنوبية للمتوسط توضيح العلاقة بين الإطار الأوروبي للأمن والإطار المتوسطي وذلك بالمشاركة الكاملة في الأشغال وتوسيع نطاق العمل إلى كامل الدول المتوسطية .

وبعد أن رأت الدول العربية في النشاطات العسكرية لاتحاد أوربا الغربية تهديدا لأمنها، قام الاتحاد وبغرض شرح هذه النشاطات بدعوة بعض الدول العربية لحضور مناورات عسكرية في المتوسط تقوم بها قوات الاتحاد، حيث حضر في هذا الصدد مراقبون (من المغرب، الجزائر، مصر، تونس) مناورات "ترامونتا 94"94" Tramonta" الإسبانية، الفرنسية – الإيطالية، والتي تمحورت أساسا حول عمليات لإجلاء رعايا أوروبيين .

وواصل اتحاد أوروبا الغربية تشاوره مع الدول العربية وقدم توضيحات عن نشاطاته العسكرية في المتوسط، إذ بعد التوتر الذي رافق الإعلان عن إنشاء "أوروفور" Eurofor" وما صاحبه من ردود فعل شاجبة له من طرف الدول العربية خوفا من انعكاساته الأمنية على الأمن في المنطقة . [2]

(1) – **فهمي المكاوي** ،" أوروبا والبحر المتوسط " ، السياسة الدولية ، (مصر : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية العدد 120 ،1995)، ص264 .

(2) – **عبد النور بن عنتر** ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005) ، ص126.

ويعتبر تشكيل هذه القوة إشارة لعدم استبعاد المقاربات الأمنية الأوروبية المقاربة الهجومية، ما يعكس تبني الاتحاد الأوروبي لمقاربة تعتمد على المفهوم الموسع للأمن بشقيه العسكري وغير العسكري.

ولكن يمكن القول أن الأمر الإيجابي في الحوار داخل الاتحاد هو إسهامه في التقريب بين وجهات النظر المغاربية ، لأنه سمح بالتقاء رؤساء الأركان للدول، كما ساهم الحوار في بناء إجراءات الثقة بين ضفتي المتوسط ، وشكل إطارا للتشاور والتواصل بين الأوروبيين المتوسطين، ونظم ملتقيات مهمة وناجحة بين ضباط عسكريين من دول الحوار، وإشراك ممثلين عن الدولة العربية. لكنه بالمقابل لاقى مشكلات سياسية بسبب تشكيل قوتي التدخل السريع "أوروفور وأورومارفور" إلا أن المجلس الوزاري لاتحاد أوروبا الغربية أقدم على حل مجموعة الحوار، وقرر في اجتماعه بمرسيليا [1] في نوفمبر 2000 إنهاء الحوار مع الدول المتوسطية، ليتحول إلى إطار للحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والدول المعنية، وذلك كان تبعا للتحولات المؤسساتية للاتحاد الأوروبي بعد كل من معاهدتي: "أمستردام ونيس" وإدماج وظائف اتحاد أوروبا الغربية ونقل الصلاحيات العسكرية والوظائف العملياتية من المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي[2]، رغم أن الجمعية البرلمانية استاءت لهذا القرار. وأصبح الاتحاد الأوروبي بموجب هذه التحولات يتولى الحوار الأمني مع البلدان المتوسطية المنخرطة في عملية برشلونة .

3-في إطار الحوار الأطلسي – المتوسطي :

كان وراء المبادرة المتوسطية للحلف دول أوروبا الجنوبية وهي إيطاليا وإسبانيا، باقتراح الدخول في حوار مع الضفة الجنوبية، ونجحتا في إقناع الحلف بإطلاق الحوار الأطلسي المتوسطي. كما جاء الاقتراح البرتغالي بإقامة برنامج مشابه "للشراكة من أجل السلام" (PFP) للحلف خاص بالمغرب العربي إلا أنه تم خفض الخطة الأولية للحد الأدنى، حيث أقصي التعاون العسكري الحقيقي من البرنامج، واستبعدت الجزائر من الحوار رغم رغبة إسبانيا وإيطاليا لإشراكها

(1) – نص إعلان مرسيليا انظر موقع إتحاد أوروبا الغربية :

http://weu.Int/documents/001113fr.pdf

(2) – **عبد النور بن عنتر** ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق ، ص 165.

وبهذا أطلقت مبادرة الحلف المتوسطية رسميا في ديسمبر 1994" كحوار متوسطي" يظهر اعتراف الحلف بالتحديات الأمنية الإقليمية للمتوسط ، وهو الذي يشدد في كل اجتماعاته منذ نهاية الحرب الباردة على أن أمن أوروبا مرتبط بشكل وثيق بالأمن والاستقرار في البحر المتوسط مؤكدا على ضرورة الحوار مع الدول الجنوبية للمتوسط، فتأسست مشاورات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار أمني مثل حوار اتحاد أوروبا الغربية .[1]

بدأ الحلف في 08 فيفري 1995 في نقاشات مبدئية مع مصر وإسرائيل والمغرب وتونس، ثم الأردن في نوفمبر 1995 ،وبعدها موريتانيا، وهي الدول المنخرطة في الحوار الأمني الأطلسي–المتوسطي، وتم استبعاد الجزائر عن الحوار بسبب أزمتها الداخلية آنذاك. ما أثار نقاشا داخليا بين دول الحلف حول مسألة العضوية في هذا الحوار لتنضم فيما بعد (مارس 2000) نتيجة التقارب بينها وبين الحلف الأطلسي ، حيث دافعت إسبانيا عن عضوية موريتانيا فيما ضغطت أمريكا من أجل إشراك إسرائيل ثم فيما بعد الأردن رغم أنها دولة غير متوسطية بسبب عملية التطبيع. فيما كان الإجماع على إقصاء كل من سوريا تحت ذريعة دعمهما للإرهاب أما ليبيا فبسبب أزمة لوكيربي ، فيما يبقى انضمام كل من سوريا ولبنان رهين التسوية والتقدم في العملية السلمية في الشرق الأوسط.[2]

ويهدف " الحوار المتوسطي(MD) " بداية إلى زيادة التفاهم المتبادل في المنطقة؛ وإزالة الأفكار الخاطئة وسوء الفهم بين الحلف الأطلسي وشركائه المتوسطيين ، وإقامة علاقات جيدة؛ وتشجيع حسن الجوار وتعزيز الثقة في حوض المتوسط؛ ودعم الأمن والاستقرار.

والحوار المتوسطي كبرنامج ثانوي/فرعي لـ" الشراكة من أجل السلام " (PFP) هدفه تحسين الفهم للتصورات الأمنية المتوسطية، وتبديد المخاوف حول أهداف وسياسة الحلف، ومثال ذلك إمكانية التعاون العسكري في مستويات منخفضة كالتخطيط الطارئ، ودعم وحفظ السلام.

كما يقترح الحوار على المشاركين نفس قاعدة التعاون والتشاور مع الحلف، أما النشاطات فهي" ذاتية التمويل"، ويمكن للحلف الأطلسي النظر في طلبات المساعدة لكل دولة على حدى[3]

---

(1) – **رقية العاقل** ، " المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للاتحاد الأوربي من المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط إلى الاتحاد من أجل المتوسط" مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، العدد 4، (2017) ، ص 99 .

(2)- – **عبد النور بن عنتر** ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق ، ص 167.

(3) – **عبد النور بن عنتر** ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق ، ص 168.

وبدأ العمل منذ 1997 ببرنامج عمل سنوي يشمل مجالات تعاون كالاشتراك في النشاطات: كالتمارين العسكرية ، نشاطات تدريبية لها علاقة بالإنقاذ؛ الأمان البحري؛ الإغاثة الإنسانية؛ وعمليات دعم السلام ، كما يشارك ممثلون عن دول الحوار في تربصات مدارس الحلف العسكرية، ومجالات أخرى: كالعلم والبيئة؛ نشاطات المعلومات والاستخبارات؛ إدارة الأزمات؛ الأسلحة الخفيفة؛ محاربة انتشار الألغام ....، وقد رافقت بعض هذه النشاطات قاعدة التمايز الذاتي (*) .وينظم الحلف لقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف منها لقاءات برلمانية بقصد استغلال الإمكانات التي يوفرها هذا الحوار، وتعزيز التكامل بين المبادرات الدولية.[1]

بشكل عام، جاءت المبادرات الأمنية في المتوسط مباشرة بعد أطروحة "التهديد القادم من الجنوب" في ظرف دولي تميز بمجموعة من التحولات البنيوية العميقة : اتفاقيات أوسلو، حرب الخليج، نظرية صدام الحضارات...، فكانت فكرة إطلاق حوار مع الضفة الجنوبية (العربية بشكل خاص) أساسا لاستغلال المناخ الذي أوجدته اتفاقيات أوسلو وكانت في مجملها بإيعاز من (فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال) لسببين رئيسيين، أولهما؛ هو أن هذه المنطقة هي البيئة الجيوسياسية لهذه الدول، وثانيهما؛ هو محاولة الدفع بكتلة الاتحاد نحو الجنوب .

ب/ في إطار نظم التعاون الإقليمي

بعد كل المسار الذي سلكته المحاولات الرامية إلى إقامة مشروع تعاون ولشراكة في منطقة المتوسط مما سبق ذكره تولدت فكرة الشراكة الأورو-متوسطية التي تجسدت في مؤتمر برشلونة ، والتي جاءت في زخم من المتغيرات الإقليمية والدولية هيأت الظروف لطرحها ولعلى أهمها: ظهور بوادر نظام دولي أحادي القطبية بسقوط الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى حرب الخليج الثانية 1991 وإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة طرح غلبت عليه الرؤية الأمريكية مقابل تهميش للدور الأوربي[2]

كما كان لظهور المنظمة العالمية للتجارة والتي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية" GATT" إضافة إلى بروز ظاهرتي "العولمة" و"الإقليمية الجديدة" وغيرها من وفقا

(*) – أي يحصل كافة الشركاء على نفس الأسس للنقاش وتنفيذ الأنشطة المشتركة ، غير أن مستوى المشاركة يختلف من بلد لآخر تبعا للاحتياجات والمصالح الفردية .

(1) – المرجع نفسه ، ص 160.

(2) – **محمد علي حوات**، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، (القاهرة : مكتبة مدبولي، 2002) ، ص 110 .

للظروف الدولية السائدة أنذاك كنوع من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي دور رئيسي في اتساع ظاهرة التجمعات والتحالفات الإقليمية والاقتصادية وغيرها ...[1]

و بعد سلسلة من اللقاءات والتجمعات والمؤتمرات مطلع تسعينيات القرن الماضي ، ابتداء من قمة المجلس الأوروبي الذي انعقد في "لشبونة" في جوان 1992 ثم المجلس الوزاري الأوروبي الذي عقد في "اليونان" في جويلية 1994 وبعدها القمة الأوروبية في "أسن " " "Summits Essen"بألمانيا" في ديسمبر 1994 إلى غاية اجتماع أو إعلان برشلونة لسنة 1995 بين 27 و 28 ماي 1995 بمدينة برشلونة الإسبانية ولعله أهم اجتماع في هذا الخصوص ، أين تم صياغة إعلان اعتبر بمثابة ميثاق أورو–متوسطي من قبل 27 دولة مشاركة منها 15 دولة أوربية و 12 أخرى متوسطية ، وقد تلى هذا الإعلان برنامج عمل مكمل يجسد روح الندوة القائم على فكرة الأمن والاستقرار والتعاون في المنطقة المتوسطية متعدد الأطراف يجمع بين معطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية أمنية من أجل إقامة فضاء متوسطي متعدد الأبعاد . [2]

وقد شدد المشاركون في المؤتمر على أن هذه المبادرة لا تهدف إلى الحيلولة محل النشاطات والمبادرات الأخرى من أجل السلم والاستقرار في المنطقة بل تساهم في دعمها وإنجاحها ،قناعة منهم بأنها الهدف الذي يجعل المنطقة المتوسطية منطقة حوار وتبادل وتعاون لضمان الأمن والاستقرار فيها يتطلب دعم مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتنمية اقتصادية متوازنة ومكافحة الفقر والتفاهم بين الثقافات من أجل شراكة حقيقية [3]

وقد أكد إعلان برشلونة على إقامة حوار منتظم يشمل الميادين : السياسية الأمنية ، الاقتصادية ، المالية ، الثقافية ،و الإنسانية للعلاقات الأورو – متوسطية ،وفي هذا السياق ، جرت لقاءات بين رجال الأعمال وأطراف أخرى علمية ورسمية ، وتبدوا أهمية الاجتماع في خروجه بصيغة تحدد أهداف وآليات الشراكة الأورو – متوسطية والتي تتمثل فيما يلي :

(1) – **علي الحاج**، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)ص ص ، 198–199 .

(2) – نصير العرباوي ، الشراكة الأورومتوسطية في بعدها الاجتماعي الثقافي بعد نهاية الخرب الباردة ، ط1 ، (عمان : البوابة الشمالية للجامعة الأردنية ، 2020) ، ص 39 .

(3) – **مصطفى بخوش** ،حوض البحر الأبيض المتوسط يعد نهاية الحرب الباردة ، دراسة في الرهانات والأهداف ، ط1، (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2006) ، ص97 .

-تقوية الحوار السياسي وإجرائه بشكل منتظم .

-العمل طبقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من المواثيق الدولية.

– تطوير حكم القانون والديمقراطية والنظم السياسية والاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي ،الاقتصادي ، الاجتماعي والقضائي .

– عدم التدخل المباشر وغير المباشر في شؤون الدول والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب .

-احترام خصوصيات كل مجتمع وتنمية روح التسامح وكبح جماح التطرف والعنصرية .

– دعم الأمن الإقليمي بالتصدي لانتشار الأسلحة النووية ، الكيميائية و البيولوجية من خلال الانضمام إلى المعاهدات الدولية.

أسست الشراكة الأورو– متوسطية في شكلها العام عل أساس الربط بين المقاربة الأمنية والمجالات السياسية ، الأمنية ،الاقتصادية الاجتماعية، والثقافية ،فمن خلال هذه الارتباطات يمكن تحسين شروط الأمن و الاستقرار في المنطقة . [1]

وقد ركز مؤتمر برشلونة على ثلاث محاور أساسية رغم الاختلاف بين السياقين الأوروبي والمتوسطي. وهي:

– **المحور السياسي الأمني:** يهدف إلى تحديد فضاء مشترك للسلم والاستقرار.

– **المحور الاقتصادي والمالي** : يهدف إلى المساهمة في بناء منطقة رفاه من أجل إقامة منطقة مشتركة للتبادل الحر في آفاق سنة 2010 .

– **المحور الاجتماعي، الثقافي والإنساني:**يهدف إلى تطوير الموارد البشرية؛ تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية . [2]

إن الظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن في حوض البحر المتوسط، تطلبت اقترابا واعيا لعملية البناء الأمني للمنظومة الأمنية الأورو– متوسطية، ولأن المسائل الأمنية أصبحت تحتل مكانة هامة في اهتمامات الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين رغم غياب إدراك مشترك مفهوم الأمن ومدركات التهديدات، جاء المحور الأول لإعلان برشلونة بخصوص الحوار السياسي والأمني، وهدفه إقامة "منطقة أمن واستقرار في المتوسط"، عبر التعاون والحوار بتحديد سلسلة

(1) – **محمد علي حواتي** ، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي ،ص 118 .

(2) – **محمد الأطرش**، "حول التوجه الاقتصادي العربي والشراكة الأور ومتوسطية" ، المستقبل العربي ،عدد341،2001،ص 84 .

"إجراءات لبناء الثقة والأمن"مستمدة من تجربة "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا "باعتبارها إحدى المكونات المهمة لأجندة الأمن في المتوسط لمساهمتها في تبديد مدركات التهديد [1]،كما تم الإشارة من خلال هذا المحور إلى الانشغالات الأمنية (الأوروبية بالدرجة الأولى)، بالتشديد على ضرورة ترقية الأمن الجهوي والعمل على الحد من الانتشار النووي الكيميائي والبيولوجي عبر الانضمام إلى المنظومات الدولية والإقليمية للحد من الانتشار وتحديد الترسانات العسكرية ونزع السلاح [2] إضافة إلى احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي؛ التزام المشاركين بتنمية دولة القانون والديمقراطية؛ احترام حقوق الإنسان، الحريات الأساسية، التعددية والتسامح بين الجماعات المختلفة،أي العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والالتزامات الأخرى التي يفرضها القانون الدولي [3]، ثم كانت الدعوة من جديد من خلال المحطة الثانية من مسار برشلونة في "مالطا" في 16/15أفريل 1997 إلى التقيد بمضمون إعلان برشلونة فيما يخص تدعيم إجراءات بناء الثقة والأمن بين الشركاء المتوسطيين ومواصلة الحوار السياسي، والإقرار بضرورة اعتماد إجراءات أخرى تدريجيا استنادا إلى التطورات الحاصلة في المنطقة. منها: إنشاء شبكة مراكز اتصال للمسائل السياسية المتعلقة بالأمن؛ تبادل المعلومات بخصوص الأدوات العامة حول حقوق الإنسان وكيفية الانضمام والانخراط، وبخصوص الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لنزع ومراقبة التسلح، وحول الانخراط في الأطر القانونية الدولية المتعلقة بالوقاية ومكافحة الإرهاب الدولي؛ إنشاء شبكة أورومسكو (EuroMeSCo) (*) والدعوة إلى عقد ملتقيات إعلام وتكوين الدبلوماسيين الأورو–متوسطيين [4] وتم التوصل من خلال الاجتماعات المنتظمة إلى الانتقال من فكرة "تطبيق إجراءات بناء الثقة (CBMs) كبادرة الحد من انتشار الأسلحة وتقييدها، إلى إجراءات بناء الشراكة (PBMs) كقاعدة لاشتراك مفهوم أمن أكثر شمولا مدنيا وجوهريا، وتشمل تدابير إضافية تتمثل في: التعاون بين مصالح الحماية المدنية لإدارة الكوارث الطبيعية، اتفاقيات وملتقيات لمكافحة الإرهاب. يتم تمويل هذه الإجراءات من

(1) –**عبد النور بن عنتر** ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق ، ص 179.

(2) – Déclaration de barce,op.cit,p5.

(3) – **محمد الأطرش** ، "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 120 ،أوت 1996 ،ص14 .

(*) – شبكة معاهد السياسة العامة الأورو–متوسطية، أسست في " Sesimbra" بالبرتغال في جوان 1996 ،تتعامل مع العلاقات الدولية والأمن، ويتمثل دورها في تشجيع الحوار السياسي والأمني.

(4) – **عبد النور بن عنتر**، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص194 .

طرف برنامج ميدا (MEDA) وهي إجراءات لمخاطبة مسائل الأمن الناعم، نظرا لانعكاسات عملية السلام في الشرق الأوسط (MEPP) على مسار برشلونة، حيث يتعذر بناء إجراءات لمخاطبة مسائل الأمن الصلب أي تدابير عسكرية المحتوى دون إحراز تقدم في العملية السلمية والتوصل إلى اتفاقيات سلام دائم . [1]

أما المحطة الثالثة لمسار برشلونة 15-16 أفريل 1999" بمدينة شتوتغارت" Stuttgart " الألمانية ، فقد أكد المشاركون من خلالها على أن الاستقرار في المتوسط يتطلب مقاربة شاملة متوازنة للقضايا ولمواجهة التحديات الجديدة، وعلى أهمية "الميثاق الأورو-متوسطي للأمن والاستقرار" لبناء السلم والاستقرار الإقليميين. حيث اعتبر هذا الميثاق كأداة لتطبيق مبادئ برشلونة فيما يخص قضايا السلام والاستقرار، و ينص على انتهاج حوار سياسي معزز؛ اتخاذ تدابير لتحسين علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي؛ وإجراءات تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وفق مقاربة تدرجية تطويرية .[2]

المطلب الثاني : التعاون الأمني في إطار نظام الأمن الجماعي والمجتمعي:

أ/ في إطار نظام الأمن الجماعي :

إن ثبات واستمرار الالتزام بقواعد ومبادئ الأمن الجماعي من قبل الدول، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية يرتب بروز مؤسسات أمنية دولية فاعلة ومؤثرة من أجل صد ومنع العدوان والعمل على إرساء قواعد الاستقرار الأمن والسلم الدوليين والحفاظ عليهما ، وتمنع تغيير هذه القواعد وهذه المبادئ طبقاً لتغيير موازين القوى في النظام الدولي .

والأمن الجماعي بوصفه :

"نظام تعمل به الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفض النزاعات بالطرق السلمية على أساس أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل الدول" [3]

أو أنه" **إرساء قواعد والتزامات جماعية تتعهد بموجبها كل دولة بالانضمام إلى الجهود المشتركة ضد أولئك الذين يهددون سلامة أراضي الدول الأخرى واستقلالها السياسي**" . [4]

([1]) - **حمزاوي جويدة** ، التصور الأمني الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مرجع سابق ، ص 107 .

(2) – **عبد النور بن عنتر**، مرجع سابق، ص19.

(3) – **عبد الوهاب الكيالي**، الموسوعة السياسية ، ج1،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1981)، ص330.

(4)– **إيفانس غراهام ونوينهام جيفري** ،قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، تر، مركز الخليج للأبحاث،(دبي:مركز الخليج للأبحاث ، 2008)، ص83 .

ومنه فالأمن الجماعي هو : "**عبارة عن مفهوم قانوني ومؤسساتي (مرتبط بتنظيم جماعي) نابع عن إرادة دولية جماعية يهدف إلى الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين من خلال مجابهة مختلف التهديدات والمخاطر الصلبة اللينة**" .[1]

وقد عرف الأمن الجماعي مرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى مرحلة الحرب الباردة :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تبين للدول المنتصرة أنّه لابد من إيجاد صيغة جديدة لترتيب العلاقات بين الفواعل الدولية في إطار نظام دولي جديد يتميز بالطابع المؤسسي بعد الدمار الذي خلفته الحرب والخسائر الكبيرة بين خاصة في أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي.

فتمّ تأسيس هيئة الأمم المتحدة (United Nations Organization) سنة 1945كمنظمة دولية مهمتها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مع العمل على تحقيق أهداف أخرى ولعب أدوار دولية في مختلف المجالات من رسم الدول الأعضاء القوية والمنتصرة منها في الحرب العالمية الثانية .

وقد سارت منظمة الأمم المتحدة على خطى العصبة تقريبا خلال الحرب الباردة ، حيث تضمن الفصل السابع من ميثاقها ضرورة وجود تدابير جماعية قصرية ضد الأنظمة المهددة للأمن والسلم الدوليين، لكن بقيت نصوصها القانونية حبرا على ورق، وبالرغم من تفعيل الأمن الجماعي في بعض الأزمات مثل الحرب الكورية سنة 1950، إلا أنه لم يخضع للشرعية الدولية بسبب تغيب الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية، كما أن الأمم المتحدة التزمت بالحياد نظراً لأن الكرة كانت في ملعب المعسكرين اللذان يتحكمان بمتغيرات النظام الدولي، وما ميز الأمن الجماعي في هذه المرحلة ما يلي:

- فشل نظام الأمن الجماعي في الحد من الحروب بالوكالة.

([1]) – عادل جرش ، الأمن الجماعي في الواقع الدولي ، المركز الديمقراطي العربي ، انظر العنوان :
https://democraticac.de/?p=38670- 2021/06/02

- فُعل نظام الأمن الجماعي بتواطؤ غربي سوفييتي للحد من حدة الصراع العربي الإسرائيلي عبر نشر قوات أممية تفصل دول الطوق بالكيان الصهيوني للحد من مخاطر مستقبلية تهدد الأمن الإسرائيلي.
- أصبح نظام الأمن الجماعي أداة للحفاظ على الوضع القائم(Static) ،وحل محله نظام النفوذ في هذه المرحلة.
- تصاعد حدة النزاعات الداخلية ذات البعد الثقافي والهوياتي أصبح هاجس وتحدي كبير أمام الأمم المتحدة. [1]

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة

مع نهاية الحرب الباردة والتوقيع على ميثاق ندوة باريس للأمن والتعاون الأوربي في 23 ديسمبر 1990، وتصريح كل من "ريغن" و"غورباتشوف" بأن الحرب الباردة انتهت ما فرض الإرادة الأمريكية في النظام الدولي وبالتالي "أمركة" نظام الأمن الجماعي الذي أصبح يتميز بما يلي:

- اعتقاد البعض أن الأمن الجماعي في هذه الفترة قد بلغ سن الرشد عام 1990تزامناً مع حرب الخليج التي تحالفت فيها 28 دولة ضد العراق بعد غزوه الكويت، إلا أن هذا الاعتقاد كان غير صائب لأنه كان يخفي رغبة قوية للولايات المتحدة للخروج من ركودها الاقتصادي عبر تسويقها للأسلحة في المنطقة وإيجاد حليف نفطي جديد "الكويت."
- الانتشار الكبير للمنظمات الإقليمية والجهوية نتيجة العولمة والتطور التكنولوجي فرض على هيئة الأمم المتحدة ضرورة التنسيق و التعاون معها لمواجهة مختلف التهديدات، وهذا ما يعني تقسيم السلام الدولي على عدة أجزاء.
- أوجب بروز التهديدات الجديدة خاصة منها اللاتماثلية وتصاعد حدة النزاعات ذات الطابع الثقافي والديني وقضايا الأمن الإنساني ضرورة تكييف الأمن الجماعي مع مختلف التحولات الجديدة ، فتكييف الأمن الجماعي مع قضايا الإرهاب عبرت عنه الحرب الأمريكية مع دول حليفة ضد أفغانستان مثلا . [2]

([1]) -المرجع نفسه ، ص 84 .

([2]) –**عامر مصباح** ، نظريات التحليل الاستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية ،(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص 39 .

يمكن اعتبار التطور الحاصل في منظومة القانون الإنساني، والأمن الإنساني تبدل نوعي مهم في تطور مبادئ الأمن الجماعي، قد شهدت السياسة الدولية تطورا جديدا مع التغير في هيكل النظام الدولي بانتهاء نظام الحرب الباردة، فلم تعد الحروب التقليدية بين الدول هي المصدر الأساسي لتهديد السلم الدولي، بل ظهرت مجموعات جديدة من المشكلات والأزمات الدولية الخطيرة مثل الحروب الأهلية التي ترتكز على أسس عرقية ولغوية ودينية والتي قد تتضمن في أحيان كثيرة أعمال إبادة جماعية ، كما حدث في التسعينيات ، وكذا الحروب الأهلية التي رتبت اتساع ظاهرة الإرهاب في سورية والعراق وشمال إفريقيا بعد تمدد الإرهاب فيها لفترة طويلة ، كما أن انسحاب القوتين العظمتين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) من سباق الصراع على النفوذ في مناطق عديدة أدى إلى زعزعة الاستقرار في بعض هذه المناطق بعد أن ترك ساحتها لصراعات القوى المحلية والإقليمية ، كما هي الحال في صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط الذي كان ومازال يفتقد لنظام إقليمي مستقر يقدم الدعم للنظام الأمني الجماعي. إضافة إلى أن نظام الأمن الجماعي يواجه في الوقت الحاضر مجموعة من التهديدات تتجاوز حدود المعنى التقليدي للعدوان الذي تمارسه الدول ومنها :

- تهديدات ضمن إطار الأمن التقليدي ، النزاع بين الدول ، انتشار أسلحة الدمار الشاملة، الصراع على النفوذ والهيمنة إقليمياً ودولياً .
- تهديدات ضمن إطار الأمن الإنساني، انتهاكات حقوق الإنسان، كفاح الشعوب والأقليات من اجل حق تقرير المصير.
- تهديدات ضمن إطار الأمن البيئي، بعد أن تصدع نظام الأمن الكوني بسبب ارتفاع خطير لمعدلات الاحتباس الحراري، التلوث والسموم، ثقب الأوزون ، الانفجار السكاني ، ارتفاع معدلات درجات الحرارة.
- تداعيات الصراعات العرقية والطائفية، الفقر، وانتهاكات حقوق الإنسان، الجرائم الاجتماعية، والجرائم المنظمة ، الهجرات الشرعية وغير الشرعية.
- تهديدات تداعيات الدول الفاشلة ، الاستقطاب الإقليمي والدولي على المكاسب والمنافع في الدول الضعيفة لا سيما الغنية منها.

وقد ترتب على ذلك الحاجة إلى بلورة مفهوم جديد أوسع نطاقا من مفهوم الأمن الجماعي يجمع بين ضمان وحماية الأمن الإنساني مع ضمان وحماية الأمن الدولي لأنه في أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية فتتحول ضد أمن مواطنيها [1].

كما أن الدافع وراء ربط الإرهاب بنظام الأمن الجماعي هو دافع لتقديم رؤية مستقبلية منطلقة من تداعيات معطيات واقعية موضوعية شكلت تهديدات تداخلت فيها الأبعاد المحلية مع الأبعاد الإقليمية والدولية لفترة مطلع الألفية الحالية إلى غاية اليوم ، وعجز وفشل المجتمع الدولي في القضاء بشكل كامل على الإرهاب بجميع أنواعه ، هذا ما تستدعي الرجوع وبسرعة إلى تطبيق نظام امن جماعي في وفق ما جاء بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الجماعية والثنائية الدولية لمحاربة الإرهاب منذ رعاية اللجنة السداسية للأمم المتحدة لسنة 1966 (المشكلة بموجب القرار 210/51 بتاريخ 17 ديسمبر 1966) مروراً بجميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولقرارات مجلس الأمن، أو جهود الهيئة الدولية لمكافحة الإرهاب المشكلة عام 2001، والتي تضم جميع أعضاء مجلس الأمن، والتي ساهمت في استصدار العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولمجلس الأمن ، والتي قدمت إستراتيجية تكاد تكون شاملة وقادرة على ان تكون أساس علمي وعملي لنظام امن جماعي ، وبالرغم من قيام تحالفات دولية واسعة تحت قيادة الولايات المتحدة في إستراتيجية الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن سنة 2002، والرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما 2014 ولغاية اليوم، لكنها لم تجدي نفعاً لغياب مفهوم محدد متفق عليه للإرهاب، ولغايات، وآليات، وقواعد، ومؤسسات نظام امن جماعي بسبب عدم استقرار النظام الدولي على هيكلية واضحة المعالم والمهام، فلو كان هناك نظام دولي فاعل على وفق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة لما بقي نشاط دولي للإرهاب لغاية اليوم .. [2]

ب/في إطار نظام الأمن المجتمعي :

لعل من الهيئات والكيانات التي ساهمت بقسط أوفر في عملية التعاون في إطار نظام الأمن المجتمعي نجد الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر كيانا دوليا له شخصية قانونية مستقلة ، ويشكل نظاما سياسيا في مراحل متقدمة من النضج رغم ، لا تزال بنيته المؤسساتية في حالة

(1) - **رعد قاسم صالح** ، " الأمن الجماعي، ودوره في تدعيم السلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان –مواجهة الإرهاب أنموذجا " مجلة جيل حقوق الإنسان ، العدد 24 ، 2017–ص 41.

(2) - **رعد قاسم صالح** ، المرجع نفسه ، ص 42 .

تطور أو تحول دائم ليواكب ما يطرأ عليه من توسيع مستمر سواء على الصعيد الداخلي باكتساب أعضاء جدد أو على الصعيد الخارج باتساع نشاطاته ونطاق صلاحياته ، فهو يشكل بوضعه الراهن نظاما فريدا ، كما يشكل البناء الهيكلي للاتحاد الأوروبي بمؤسسات رئيسية ومؤسسات ثانوية مساعدة ، وكل منها: تساهم في صنع القرار في الاتحاد ومن بين أهم هذه المؤسسات التي ساهم بها في إثراء موضوع الأمن المجتمعي نجد:

1- **المجلس الأوربي :**

يعتبر أعلى مؤسسة في الالتحاد الأوروبي الذي تأسس في عام 1949 ، وهو عبارة عن هيئة لاجتماعات قمة للرؤساء في الاتحاد الأوروبي الذي يجتمع 3 مرات سنويا حسب ما تم الاتفاق عليه في قمة باريس عام 1974 ، ليعدل عام 1985 ، ويعد أهم صانع القرار الحقيقي للسياسة الخارجية وسياسة الدفاع والأمن المشترك في الاتحاد الأوروبي ، و يقتصر دوره في إصدار التوجيهات العامة من دون التدخل المباشر في إدارة الاتحاد ويوصف بأنه مؤسسة بين الحكومات وليس مؤسسة فوق حكومات أو فوق قومية ولا يعتبر مؤسسة فوق سلطات الدول الأعضاء كما في عدد من مؤسسات الاتحاد الأوروبي[1]

وهو من يحدد التوجه السياسي العام وأولويات الاتحاد الأوروبي ، وهو لا يمارس أي دور تشريعي، وقراراته في هذه المجالات تتخذ كقاعدة عامة بالإجماع ، ومن بين أهدافه الأساسية وصلاحياته واختصاصاته : التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك حول قضايا السياسة الخارجية ، الدفاع عن إعلاء سيادة القانون وصوت الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وقد تعاظم دور المجلس في اتفاقية لشبونة الجديدة التي أبرمت في 2007 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2009 وتم المصادقة عليها من طرف دول الاتحاد الأوروبي والتي جاء فيها:

- يحدد المجلس المصالح الإستراتيجية والأهداف ويقرر التوجهات العامة في مجال السياسة الخارجية الأمنية بما فيها الأمور المتعلقة بالقرارات الدفاعية.
- في ظل بعض التصورات الدولية يدعو رئيس المجلس للانعقاد استثناءا في سبيل تحديد الخطوط الإستراتيجية لسياسة الاتحاد لمواجهة القرارات .

([1]) –**خليفي سامية وخيدر ليندة** ، استراتيجية الدفاع والأمن للاتحاد الأوربي في المتوسط ، (مذكرة الماستر) كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري – تيزي وزو ، 2017 ، ص 72 .

- يقوم المجلس والممثل على السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بالتأكيد على وحدة وتوافق وفعالية إجراءات الاتحاد.
- يتم وضع سياسة خارجية أمنية مشتركة في التنفيذ بواسطة الممثل الأعلى والدول الأعضاء ويتم استخدام الموارد الوطنية لتنفيذها فضلا عن إمكانات الاتحاد . [1]
- في الحالات الطارئة التي تستدعي إعادة النظر في القرار من قبل المجلس تستطيع الدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات المناسبة كجزء من الحالات الطارئة بما يتناسب مع أهداف القرار وعلى الدولة العضو الذي قام بذلك أن يعلم المجلس بشكل فوري عن أي إجراءات سيتخذها.
- في حالة وجود أي صعوبات تتعرض تنفيذ القرارات على الدولة أن تعود إلى المجلس الذي بدوره يبحث عن الحلول الأنسب لذلك .
- كما جاء في المادة 15 من معاهدة لشبونة «يتخذ المجلس القرارات التي تحدد توجه الاتحاد في شؤون ومناطق جغرافية معينة أو في موضوعات ذات طبيعة معينة، وعلى الدول الأعضاء أن يعملوا على أن تكون سياستهم الوطنية متوافقة مع مواقف الاتحاد الأوروبي " .[2]

1 – المفوضية الأوربية :

هي بمثابة التجسيد الفعلي لفكرة الاندماج الأوروبي باعتبارها إطارا عاما يعبر عن مصالح الكتلة الأوروبية وليس كوحدات وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد ، وتعد المفوضية جهازا رئيسيا لتسيير شؤون الجماعة وتنفيذ قراراتها وقوانينها ، وهي المسؤولة عن إعداد عمل المجلس ، وتنفيذ المهام الموكلة إليها من المجلس أو المقررة لها في المعاهدات الأوروبية ذات الصلة وهي ضمن أقوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعملها مستقل عن حكومات دول الأعضاء [3] وتظم المفوضية 24 دائرة مختلفة ، وتجمع المفوضية مرة واحدة على الأقل أسبوعيا .

(1) – سامي محمود ، االتحاد الأوربي، الأهداف، النشأة، التكوين، انظر العنوان:
تاريخ الأطلاع : 2021/06/07 www.aldiwan.org/59043.html

(2) – **خديجة بوديب** ، دور المؤسسات االتحاد ألاوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، (مذكرة الماجستير)، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011 ، ص 118 .

(3) –Union Européenne, parlement européen, la commission Européenne 2017, pp 1-3.

وتتمتع المفوضية باستقلالية تامة، إذ تمثل مصالح الاتحاد الأوروبي بصرف النظر عن جنسيات أعضائها. كما تقوم بتمثيل الاتحاد الأوروبي في مؤتمر القمة السنوية لمجموعة الدول الكبرى الثمانية "G8" [1]

وقد أضفتّ كل من اتفاقية ماستريخت واتفاقية أمستردام مزيدا من الشرعية والديمقراطية على المفوضية الأوروبية ، حيث لا يتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية إذ لا يحق لكل دولة عضو في الاتحاد بموجب معاهدة "نيس" تعيين مفوض واحد وللمفوضية صلاحيات ومهام رئيسية منها:

- -إعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع عن مصالح الاتحاد في مواجهة التهديدات التي تواجه وتمثيل الاتحاد في الخارج .
- مراقبة وتنفيذ أحكام الاتفاقيات وقرارات الأجهزة الأوروبية .
- استخدام السلطات الممنوحة لها كسلطة تنفيذية وخاصة فيما يتعلق بإدارة صناديق الاتحاد الأوروبي التمويلية الرئيسية .
- تضع مقترحات للقوانين الجديدة في الاتحاد الأوروبي وتعرضها على البرلمان والمجلس
- -المفوضية الأوروبية ملتزمة بتقديم كل ما يتصل بحساباتها للبرلمان الأوروبي ويشرف الجهاز الأوروبي للمحاسبات على أوجه اتفاق الأموال الخاصة بالميزانية المشتركة .
- الأمانة على المعاهدات وتنفيذها في جميع دول الاتحاد الأوروبي .
- المفوضية تؤدي دورا أساسيا في منع وقوع النزاعات والقيام بإدارة ومعالجة الأزمات [2] .

3-البرلمان الأوربي :

يعد البرلمان الأوروبي الكيان الوحيد المنتخب في الإتحاد الأوروبي ، ويتم انتخاب أعضاءه ،وعددهم 785 عضوا مرة واحدة كل 5 أعوام من قبل الناخبين وهم مواطنو الاتحاد، ويدير البرلمان مكتب رئاسي منتخب من بين المجموعات السياسية.

هو الهيئة التمثيلية التي تعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية ، مقره في ستراسبورغ الفرنسية ، وظهرت فكرة البرلمان الأوروبي للوجود في معاهدة روما 1957 حيث نصت على تشكيل برلمان

(1) – أحمد علوي، الاتحاد الأوربي قوة الاقتصاد لا تترجمها السياسة ، عدد 313 ، انظر العنوان :

www.lebaruny.gov.lb/ar/content/. 2021/06/07 تاريخ الإطلاع :

(2) – **أنور محمد فرج** ، السياسة الخا□جية المشتركة للاتحاد الأو□بي تجاه الشرق الأوسط، إعلان بر□لونة نموذجا، د□اسات دولية، عدد39 ،دون سنة نشر، ص ص 87-88 .

أوروبي والذي بدأ فعليا عام 1962 ثم قنن رسميا بعد صدور القانون الأوروبي الموحد عام 1986 الذي نص على زيادة عدد المقاعد ليصبح 144 مقعدا يتم تشغيلها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء وليس بالاقتراع المباشر وفي عام 1978 حصل تغيير في العضوية في البرلمان الأوروبي فتم إقرار نظام الاقتراع المباشر باختيار النواب الأوروبيين الذين يمثلون الدول الأعضاء وقد تم تطبيقها فعليا عام 1979 أين ظهر أول برلمان أوروبي بالاقتراع المباشر في دورة برلمانية كل 5 سنوات [1]

وقد عرفت تشكيلة الاتحاد من حيث العضوية عدة تغييرات منها ما كان بموجب معاهدة لشبونة 19 أكتوبر 2007 والتي دخلت حيز التنفيذي 01 ديسمبر 2009 أين تضمنت سلطة البرلمان عامل ميزانية الاتحاد ، وإعطائه صلاحيات تشريعية للبرلمان كتلك الممنوحة للمجلس الأوروبي . وتتمثل اختصاصات وسلطات الاتحادات والجمعيات البرلمانية في القيام بالدراسات وتقديم التوصيات والآراء فنجد البرلمان الأوروبي يتمتع باختصاصات وسلطات فعلية تعطيه المشاركة في إصدار القوانين والقرارات الملزمة وغيرها، ويملك البرلمان الأوروبي بعض الصلاحيات والتشريعات ويعد الجهاز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الأوروبي يراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، يشارك في وضع القوانين، يصادق على الاتفاقات الدولية وعلى انضمام أعضاء جدد، كما يملك صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالميزانية المشتركة للاتحاد الأوروبي إضافة إلى المهام التالية :

- يسن البرلمان مع المجلس القوانين المقترحة من المفوضية .
- يكون البرلمان مع المجلس هيئة الميزانية ، ويتم تقرير الميزانية في شهر ديسمبر من كل عام وتصبح سارية المفعول من تاريخ توقيع رئيس البرلمان عليها .
- حق الاعتراض ووقف وتعطيل صدور بعض المشروعات .
- البرلمان الأوروبي لديه السلطة لتوجيه النقد للمفوضية ، وإذا توفرت أغلبية الثلثين فيمكنه إجبار المفوضية على الاستقالة أو إقالتها. [2]

(1) – الاتحاد الأوربي، الحوار المتمدن، عدد 4333، 2014/01/13 ، انظر العنوان :
www.ahenvar,org/debat/show.art.asp?aid=395593.2021/05/08 تاريخ الإطلاع :

(2) - **خليفي سامية وخيدر ليندة** ، استراتيجية الدفاع والأمن للاتحاد الأوربي في المتوسط ، المرجع السابق ص 77 .

4- محكمة العدل الأوربية :

وهي الجهاز القضائي للإتحاد الأوروبي ، تتكون من قاضي من كل دوله . يقوم المجلس الوزاري باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول ، ويختار قاضي واحد منهم ليكون رئيساً للمحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وقد يتغير عدد أعضاء المحكمة بتغير عدد أعضاء الجماعة الأوروبية. ويعتبرون مستقلين، ويضع الاتحاد الأوروبي للقضاة كل الوسائل اللازمة للقيام بواجباتهم على أكمل وجه وحماية استقلالياتهم. [1]

يقع مقرها في لوكسمبورج وتتكون المحكمة من قاضى واحد من كل دولة عضو من دول الاتحاد ويوجد أيضاً ثمانية نواب عموم في تشكيل المحكمة .

تتوفر المحكمة على دوائر مشكلة من ثلاث 3 قضاة ، تختص بالقضايا البسيطة .ودوائر أخرى مشكلة من خمس 5 قضاة ، أما القضايا الأكثر حساسية تختص بالنظر فيها دائرة كبيرة تتشكل من11 قاضيا ويرأسها رئيس المحكمة مع رئيس دائرتين تتشكل كلاً منهما من 5 قضاة واختصاص هذه المحكمة هو القضايا ذات الطابع السياسي : مثل عزل حاكم محلي أو تنحية أحد قضاة المحكمة

وتتمتع المحكمة بالاستقلال التام ، وتختص بتفسير قانون الاتحاد الأوروبي ، وتلتزم المحاكم في الدول الأعضاء بإحالة القضايا إلى محكمة العدل الأوروبية لإصدار الأحكام عند نشوب نزاع يتعلق بقانون وطني أو تابع للاتحاد الأوروبي,

وتختص محكمة العدل الأوروبية أيضا بتسوية المنازعات بين مختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ، كما أنه يجوز لأي مواطن أوروبي إقامة دعوى أمام محكمة العدل الأوروبية مادام الأمر يتعلق بتصرف قانوني يؤثر عليه بشكل مباشر.[2]

(1) – **حسن نافعة** ، الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا ، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ، ص 215 .

(2)– **لخذاري جلول** ، الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوربي من منظور المركب الأمن الإقليمي ، (مذكرة ماستر غ منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة زيان عاشور بالجلفة – 2017 ص 50 .

خلاصة الفصل :

كنتيجة لما سبق يمكن القول أن منطقة البحر الأبيض بقدر ما هي منطقة ذات موقع استراتيجي يسمح لها أن تبني علاقات وشراكات في إطار تعاوني متين في شتى المجالات بين مختلف وحداته السياسية إلا أن ذلك لم يمنعها من أن تكون منطقة جد ساخنة وذات توترات عبر مختلف الحقب التاريخية التي مرت بها وذلك من أجل السيطرة عليها وبسط النفوذ سواء من الدول المتوسطية ذاتها أي القوى الإقليمية المتوسطية أو من قوى خارج المنطقة المتوسطية ، لكن وبمرور الزمن استطاعت دول المتوسط أن تؤسس كيانات وهيئات عديدة من أجل بناء شراكات في إطار تعاون إقليمي متوسطي جاد من أجل النهوض بالمنطقة سواء بشكل جماعي أو ثنائي ، لكن يمكن القول أن جل المحاولات التي جاءت في هذا السياق كانت من جانب الدول الكبرى التي تصب دائما في خدمة مصالحها القومية ما يجعل تلك المحاولات تفتقر إلى التكافؤ بين دول المنطقة المتوسطية أي أنها لم تقدم الشيء الكثير للدول الأقل تقدما خاصة دول جنوب الضفة المتوسطية ، رغم تفور مناخ مناسب للمضي قدما بمشروع تعاوني متوسطي من شأنه تحقيق الأهداف المرجوة في كل المجالات : السياسية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ... وبالتالي يمكن القول أن مشروع التعاون والشراكة المتوسطية بكل مراحله ومجالاته كان يصب في خانة مصالح الدول الأوروبية صاحبة المبادرات في كل الميادين ولعل أحسن دليل ما تعيشه الدول المتوسطية الجنوبية منها من تخلف وحالات اللاستقرار والفشل في وقف النزاعات خاصة المسلحة منها ما زاد من معاناة هذه الشعوب و بالمقبال تحقيق الرفاه والاستقرار في الجهة المقابلة من المنطقة المتوسطية .

الفصل الثالث :
أنماط التعاون الجديدة ضمن النظم الإقليمية في المتوسط

إنه وبحكم التغيرات والأحداث التي طرأت على الساحة الدولية وما لها من تأثير على المنطقة المتوسطية ودولها في جميع المجالات ونظرا لعدم تحقيق الأهداف المنشودة عن طريق الأنماط التقليدية للتعاون لمجابهة مختلف التهديدات الأمنية وغير التي تواجه منطقة حوض الأبيض المتوسط خاصة المستجدة منها ، على مختلف المستويات السياسية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية ، كظاهرة الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والاحتباس الحراري من تصحر وارتفاع معدلات درجات الحرارة ... ومختلف المشاكل الاجتماعية كالفقر والمجاعة والبطالة وتدهور الوضع الصحي وتنامي ظاهرة العنف ، فكان لزاما على دول المنطقة العمل على إيجاد حلول أكثر نجاعة من التي كانت في إطار الأنماط التقليدية للتعاون من أجل مواكبة كل تلك التطورات والتقليل من حدة تلك المشكلات الإقليمية وأثرها السلبي على دول المنطقة وشعوبها ، وسعيا من أجل بناء مشروع تعاوني إقليمي يخدم المنطقة .

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى التعاون الأمني في إطار توسيع جدول الأعمال الأمني وإدارة النزاعات كآلية جديدة لتحقيق التعاون بين وحدات المتوسط في جانبه الاقتصادي والمؤسساتي ، ثم نتطرق لتعاون الإقليمي في إطار دعم أسس الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان وفي الأخير في إطار الدبلوماسية الدفاعية والشراكة من أجل السلام الإقليمي والحوار الحضاري كإطار للأمن الإقليمي .

المبحث الأول : التعاون الأمني في إطار توسيع جدول الأعمال الأمني وإدارة النزاعات

سنتناول في هذا المبحث التعاون الأمني في إطار التكامل الاقتصادي إضافة إلى الحوارات الأمنية الإقليمية وإدارة النزاعات ضمن إطار مؤسساتي كنمط جديد للتعاون الإقليمي في منطقة المتوسط ، سنتطرق لبعض المشاريع التعاونية في هذا الصدد فيما يخص إدارة النزاعات . فبعد تفكك الاتحاد السوفييتي بدأت الدول المتوسطية في إقامة العديد من اللقاءات والاجتماعات في سبيل تعزيز علاقاتها التعاونية خاصة من الجانب الأوربي بداية من قمة ماستريخت لسنة 1992 ثم توالت المؤتمرات في إطار توسيع جدول الأعمال الأمني وإدارة النزاعات خاصة مع نهاية تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة .

المطلب الأول : توسيع جدول الأعمال الأمني في إطار التكامل الاقتصادي

إن التكامل بوصفه " عملية اقتصادية اجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة بما يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عوامل الإنتاج على المستويين المحلي والدولي" حسب تعريف "ميردال" Myrdal . وهو بذلك يكون قد ركز على توحيد السياسة الاقتصادية في مجال توزيع الثروة وفي المجالات النقدية والإنتاجية

والتكامل الاقتصادي حسب " ثنبرغين " Tinbergen هو:"عملية تنسيق مستمرة متصلة وبناء للشكل الاقتصادي الأكثر صلابة ، بحيث تزول فيه كافة العوائق والقيود المصطنعة (تكامل سلبي) أثناء عملية التنفيذ ، بحيث يمكن الحصول على المؤسسات والوسائل الخاصة بالتنسيق والتوحيد (تكامل إيجابي) .[1]

وعموما فالتكامل الاقتصادي عملية تهدف إلى تكوين وحدة اقتصادية إقليمية عن طريق دمج عدة أجزاء اقتصادية دولية للوصول إلى كيان اقتصادي مندمج ، تتمتع فيه السلع والخدمات وجميع عناصر الإنتاج بحرية انتقال دون قيود جمركية أو كمية أو مالية . إلغاء جميع أشكال التمييز بين مختلف القطاعات الاقتصادية خلال مراحل انتقالية متدرجة بحيث تكون اقتصاديات هذه الدول مجالا اقتصاديا مندمجا .

لقد سمحت جل الاجتماعات في إطار الشراكة الأورو–متوسطية باعتبار مسألة الأمن رهان مستقبلي في المنطقة الأورو– متوسطية ، وهو ما تأكد بوضوح من جراء قراءة مختلف الوثائق التي ركزت في معظمها أن مصادر التهديد لم تعد عسكرية قومية بل عابرة للحدود ، ما جعل مفهوم التهديد متعدد الأشكال يضم مجموعة غير متناسقة من العناصر، لهذا جاءت الحاجة لسياسة أمنية للمتوسط التي شكلت أحد الأسباب الأساسية لإقامة شراكة أورو–متوسطية ابتداء من اجتماع برشلونة لسنة 1955

كان إعلان برشلونة المؤيد من قبل المشاركين في الاجتماع الأورو–متوسطي قائما على مفهوم التعاون الأمني ، من ثم تم تدبير المقاييس التي تخص في ذات الوقت كلا من الأمن

(1)– **زكريا نجيب** ، التكامل الاقتصادي وأطره النظرية ، الندوة الاقتصادية الأولى حول العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية ، الواقع والآفاق ،(كلية الاقتصاد– جامع دمشق ، 1998) ، ص 46 .

الصلب (Security hard) و الأمن اللين (Security soft) ، و بهذا كان هدف هذه العملية تحقيق الأمن بجوانبه العسكرية ، و الاستقرار بجوانبه السياسية ، الاجتماعية ، والاقتصادية .

ولتحقيق هذا الاستقرار، وضعت الدول المشاركة في جدول الأعمال جملة من النقاط خصص لملف الهجرة السرية مكانة إلى جانب نقاط أخرى كاحترام حقوق الإنسان ، عدم اللجوء لاستخدام القوة أو التدخل في القضايا الداخلية لدولة أخرى .[1]

أما فيما يتعلق بالشراكة الاقتصادية والمالية فقد أفرزت أكبر قوة دفع لعملية برشلونة ، في المجال الاقتصادي ، فهدف إنشاء منطقة تجارة حرة أورو–متوسطية بحلول 2010 تم النظر إليه على أنه هدف طموح جدا ، و مع ذلك بقيت نتائج الشراكة جد محدودة .[2]

وعيا بأهمية العلاقات الأوربية و البيئة القريبة منها ، فقد جاء في المادة 56 من مشروع وثيقة للدستور الأوربي من العنوان VIII ، أن: "ينمي الاتحاد الأوربي مع الدول المجاورة له علاقات مفضلة ، مع إقامة فضاء للرفاهية و حسن الجوار، مبني على قيم الاتحاد ، و مكرسا من خلال العلاقات الضيقة و السلمية القائمة على التعاون "،[3]

وفيما يلي بعض المحطات الرئيسية لعملية التكامل :

1- **معاهدة ماستريخت لسنة 1992 :**

اجتمعت الدول الإثنتي عشرة الأعضاء في مدينة ماستريخت الهولندية في 7 فيفري 1992 ، ووقعت على معاهدة جديدة "معاهدة ماستريخت" والتي تعتبر التعديل النهائي لمعاهدة روما ، على أن تدخل حيز التنفيذ بداية من 1993 ، وقد حددت الاتفاقية مسيرة قيام الوحدة النقدية الأوروبية ، وحددت أيضا مراحل الوصول إلى إصدار عملة موحدة ، وهي ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى: إلى غاية 31 ديسمبر 1993 أين يتم إلغاء جميع القيود على حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، وتوسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لهذه الدول .

---

(1)– **رقية العاقل** ،" المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للاتحاد الأوربي من المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط إلى الاتحاد من أجل المتوسط" مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، العدد 4، (2017) ، ص 85 .

(2) - **محمد مطاوع**، " أوربا و المتوسط . من برشلونة إلى سياسة الجوار"،(مجلة السياسة الدولية) ، العدد 163، جانفي 2006 ، ص ص 39–40 .

(3) – **رقية العاقل** ، المرجع السابق ، ص 86 .

المرحلة الثانية: إلى غاية 31 ديسمبر 1998 ويتم خلالها تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية عن طريق تطبيق جملة من خصوصاً السياسات والبرامج الاقتصادية بهدف تحقيق بعض الشروط والمعايير الواردة في المعاهدة، و فيما يتعلق بالمؤشرات الأربعة و هي:

- نسبة عجز الموازنة العامة لا تزيد عن 3 % من الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة الدين العام لا تزيد عن 60 % من الناتج المحلي الإجمالي
- معدل التضخم لا يزيد عن 1.5 % من متوسط أقل ثلاث دول أعضاء
- معدل الفائدة لا يزيد 2 عن % من متوسط أقل ثلاث دول أعضاء، بالإضافة إلى التذبذب في سعر صرف العملة الوطنية لا يزيد عن 15%

المرحلة الثالثة: من 1 جانفي 1999 إلى 30 جويلية 2002 بدأت هذه المرحلة مع اعتماد العملة الجديدة اليورو بشكل فعلي كعملة رسمية في جميع الدول الأعضاء، وفي هذه المرحلة وضع سعر مرجعي لكل عملة مقومة باليورو، كما تكون فترة انتقالية يتم التعامل فيها باليورو بجانب العملات الوطنية مع الانسحاب التدريجي لتلك العملات لصالح تعميم استخدام اليورو ، والذي أصبح العملة الوحيدة في التداول ابتداءا من جويلية 2002. [1]

تعتبر اتفاقية ماستريخت منعطفا حاسما في مسيرة التكامل النقدي الأوروبي، حيث وضعت مبادئه ، وحددت مراحله التي تم فيها مراعاة التدرج و إحداث تقارب بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي ليسهل في النهاية التنسيق بين سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية لضمان استقرار العملة الموحدة ، وأيضا تم وضع معايير للانضمام للوحدة النقدية . ورغم أن عدد الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي أو العملة الموحدة 15 دولة فقط ، فإن عملة اليورو لاقت نجاحا كبيرا، وأصبحت تنافس الدولار في المعاملات الدولية.

2- **مسار برشلونة :**

لقد مثل مؤتمر برشلونة في 28-27 نوفمبر 1995 الإطار المرجعي للتعاون الأورو-متوسطي، فوجود 27 دولة 15 من الاتحاد الأوربي و 12 دولة مطلة على المتوسط يعطي بعدا رمزيا معتبرا لهذا الحدث ، و يمنح الشعور بالارتياح من أجل علاقات إستراتيجية شاملة تتجاوز

(1) - مصطفى كامل ، العملة الأوربية الموحدة و انعكاساتها على واقع المصارف العربية – مع التركيز على حالة مصر ،(المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية)، العدد 23 ، جامعة المستنصرية - 2009 ، ص 6 .

الميادين التقليدية للتبادلات الاقتصادية و التعاون المالي المبادر به منذ سنوات مضت ويرتكز مضمون هذه الشراكة على تحقيق ثلاثة أهداف :

- إقامة فضاء مشترك للسلم و الاستقرار (محور سياسي و أمني)
- بناء منطقة رفاه مشتركة مع الإقامة التدريجية لمنطقة تبادل حر في آفاق 2010 (محور اقتصادي و مالي)
- العمل على تقارب الشعوب (محور اجتماعي، إنساني و ثقافي) .

فمسار برشلونة جاء للتأكيد على الأهمية الإستراتيجية للمتوسط إلى حد الرغبة في إعطاء نفس جديد لعلاقات دول الضفتين ، لتكون قائمة على التعاون الشامل و التضامن، من أجل مواجهة الرهانات السياسية، الاقتصادية ، و الاجتماعية الجديدة في إطار الشراكة، و بهذا تكون قد حددت طموحاتها كالتالي :

- إقامة منطقة أورو–متوسطية مشتركة للسلام و الاستقرار انطلاقا من مبادئ أساسية من بينها احترام حقوق الإنسان و الديمقراطية .
- إقامة منطقة للرخاء المشترك عن طريق إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوربي و شركائه المتوسطيين بصورة تدريجية .
- تسريع عمليات التقارب بين الشعوب من خلال الشراكة الاجتماعية ، الثقافية ، و البشرية ، بهدف تنمية الموارد البشرية ، و تشجيع التبادل ما بين المجتمعات المدنية [1]

3- الاتحاد من أجل المتوسط:

تعود فكرة إنشاء الإتحاد من أجل المتوسط للرئيس الفرنسي الأسبق 'نيكولا ساركوزي'، الذي أراد إحياء دور ومكانة فرنسا و تميزها عن البلدان الأوربية ، حيث قام بشرحه في خطابين ، الأول ألقاه في مدينة طنجة المغربية في 2006 ، و الثاني في تولون الفرنسية في فيفري2007 أثناء حملته الانتخابية تحت اسم "الإتحاد المتوسطي" أين أعلن بأن الوقت قد حان للعمل المشترك لبناء الإتحاد المتوسطي ، الذي يمثل حسبه سمة للاتحاد بين أوربا و إفريقيا .

بعد نجاح المؤتمر الأول قمة 13 جويلية 2008 ، عقد مؤتمر مرسيليا الوزاري بين 3–4 نوفمبر 2008 مستلهما أفكاره من مسار برشلونة 1995 ، مع الإلحاح على التقاسم الأفضل

(1) – **رقية العاقل** ، المرجع السابق ، ص 84 .

للمسؤوليات و هيكلة مؤسساتية جديدة للمساواة و الملكية المشتركة و المشاريع ذات الأولوية ، و تغيير تسمية المشروع لتصبح "الإتحاد من أجل المتوسط" و مشاركة الجامعة العربية في كل الاجتماعات ذات العلاقة .[1]

و حسب الرئيس الفرنسي الأسبق 'نيكولا ساركوزي' تكمن شرعية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط في الحاجة إلى هيكلة جديدة لفضاء المتوسط القوي بدوله 22 المطلة على البحر (و التي اعتادت على إدراج كل من موريتانيا، البرتغال والأردن) كونه ملتقى و جسر للحضارات و الشعوب و الديانات ، و تعوده على الضغوطات المزمنة و الصراعات ،ومنه فبأن "القيمة المضافة" لهذا المشروع تكمن في التكامل عبر المتوسطي خصوصا بالنسبة للفواعل الاقتصادية و المالية المتوسطية .[2]

هكذا تم إطلاق مشروع الإتحاد من أجل المتوسط بشكل رسمي في قمة باريس المنعقدة في 13 جويلية 2008 بحضور قادة أو ممثلي 43 دولة ، و قد ترأس الرئيس نيكولا ساركوزي رئيس الاتحاد الأوربي التجمع المتوسطي الجديد ، و شاركه في الرئاسة الرئيس المصري السابق حسني مبارك، ممثلا لدول جنوب المتوسط.

وقد أصدرت قمة باريس في ختام أعمالها بيانا مشتركا ، تم من خلاله تأكيد أن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورا مهما في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورومتوسطية ، مثل : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي ، وتدهور الوضع البيئي ، والطاقة ، و الهجرة ومكافحة الإرهاب والتطرف والارتقاء بالحوار بين الثقافات ، كما شدد البيان الختامي على أهمية المشاركة الناشطة للمجتمع المدني و السلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في تنفيذ عملية برشلونة اتحاد من أجل المتوسط ، كما أكد تعزيز الديمقراطية و التعددية السياسية من خلال تطوير توسيع المشاركة في الحياة السياسية والالتزام الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وأكد رؤساء الدول و الحكومات من خلال البيان الختامي ، مجددا إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره ، وعزمهم مكافحته والقضاء عليه كما ركزوا على أهمية تعزيز الهجرة الشرعية الخاضعة لإدارة منظمة ومكافحة الهجرة غير الشرعية ،[3]

(1) – **سهام حروري** ، سياسات الاتحاد الأوربي تجاه الدول المغاربية ، ، العدد 8 ،(مجلة المفكر) ، نوفمبر 2012 ، ص354.

(2) – **رقية العاقل** ، المرجع السابق ، ص 84 .

(3) – سامية بيبرس ، "الاتحاد من أجل المتوسط و مستقبل الشراكة الأورومتوسطية" (مجلة السياسة الدولية) أكتوبر 2008 . انظر العنوان :
www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=222173&eid=1534

فكانت المبادرة التي طرحها نيكولا ساركوزي ، لاتحاد متوسطي ينقل العلاقة بين ضفتي الأبيض المتوسط إلى طور جديد. اتحاد يريد تحويل الحوض المتوسطي إلى ساحة للتعاون والتكامل الاقتصادي تتقاسم فيه الدول المعنية ثمار علاقة أكثر حركية وازدهارا [1]

ومهما يكن فإن الرئيس الفرنسي أكد بأن الإتحاد الجديد لا يشبه الإتحاد الأوروبي"لا في المؤسسات أو الإدارة ، ولا في سياسته المتقدمة أو تكامله الاقتصادي"، إنه "إتحاد للمشاريع، بميزة براغماتية وهندسة متغيرة (وفق المشاريع) من أجل جعل المتوسط مختبرا لتطوير التنمية المشتركة ، "كما كان التأكيد على نقاط أهمها : أن المفوضية الأوروبية ستكون شريكة كاملة للإتحاد المتوسطي، وبأن بلدان المتوسط الجنوبي سيتمتعون بمبدأ المساواة، وأن مشروع الإتحاد الجديد سيكون مشروع الجميع ، وليس مشروع فرنسا . [2]

المطلب الثاني : الحوارات الأمنية الإقليمية وإدارة النزاعات في إطار مؤسساتي

لقد أدى سقوط المعسكر الشرقي ، إلى تسارع وتيرة الأحداث في أوروبا ، كتوحيد ألمانيا، وتطور ديناميكية العملية الاندماجية في أوروبا منذ التوقيع على معاهدة "ماستريخت"، وتداعيات وغيرها من الأحداث الدور الكبير في زيادة الاهتمامات الأوروبية بالقضايا الأمنية ، خاصة بعد انتقال مصدر التهديد من الشرق إلى الجنوب والتحول في طبيعة التهديد ذاته . وبعد أن أثبتت السياسة المتوسطية منذ السبعينيات عدم قدرتها على التكيف أو مواكبة هذه التحولات والتغييرات الدولية الحاسمة ، الشيء الذي جعل الدول الأوروبية تقوم برسم سياسة أكثر جرأة تمكنها من مواجهة التحديات الدولية والإقليمية التي تعترضها، وتسعى من خلالها إلى توفير كل الإجراءات والمبادرات التي ترمي إلى بناء وتحقيق الأمن كونه يمثل العامل المشترك للتعاون المتوسطي. وهو ما ترجم إلى مبادرات وحوارات في إطار سياسة شاملة جاء على رأسها مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي ، منتدى (5+5)، ثم التأسيس لعدة منظمات ومنتديات خارج نطاق صلاحيات الجماعة الأوروبية ومؤتمر الأمن والتعاون . وقد شكل التقدم الذي حصل في بداية العملية السلمية للصراع العربي–الإسرائيلي فرصة ذهبية لأوروبا لإزالة أهم العقبات التي حالت دون تفعيل سياساتها المتوسطية منذ السبعينيات من القرن العشرين، فكانت بذلك الأرضية

(1) – **حمزاوي جويدة** ، مرجع سابق ، ص 120 .

(2) – **بشارة خضر**، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995–2008 ، ترجمة: سليمان الرياشي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010) ، ص225 .

الخصبة لانطلاق سياسة متوسطية جديدة تأخذ بعين الاعتبار عدم فعالية سياسات التعاون الكلاسيكية مع دول المنطقة ، إضافة إلى زيادة الشعور الأوربي بالخوف من اللاأمن والذي اتخذ من أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى جانب أحداث مدريد 2004 و لندن في 2005 مبررا له ، فبيئة ما بعد الحرب الباردة تميزت على حد قول ، بظهور تهديدات جديدة مختلفة ، أقل ظاهرية و أقل توقعا، ما جعل مواضيع الأمن تحتل مكانة هامة في أجندة الاجتماعات السياسية ، الاقتصادية ، البيئية ، وكذا على مستوى الدبلوماسية الثنائية و المتعددة الأطراف للدول الأوربية.

1- حوار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: الشراكة من أجل التعاون

بالنظر إلى جملة الإصلاحات الهيكلية ، تحول مؤتمر الأمن والتعاون CSCE من اعتباره كمسار Process إلى منظمة Organization وكمحصلة لذلك كان لزاما تغيير اسم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقد أدت تلك الإصلاحات إلى لعب دور أكثر أهمية في مجال الأمن الأوربي

وقد عكست منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المقاربة الشاملة لمفهوم الأمن والتي يتبناها الإتحاد الأوروبي منذ انطلاق مسار هلسنكي1975 ، إذ تم خلال هذا المؤتمر مناقشة مسائل الأمن في المتوسط، وأقر بالعلاقة الوثيقة بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي، لذلك دعا الدول المشاركة إلى تقوية علاقتها مع الدول المتوسطية بهدف ترقية الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط . لكن لم يكتب لهذا البرنامج النجاح وتم إعادة بعثه من جديد تسعينيات القرن الماضي مع توسيع العضوية في المنظمة بدخول كل من الجزائر مصر، إسرائيل، المغرب وتونس، ثم الأردن بصفتهم شركاء متوسطيين من أجل التعاون. وكان الغرض من المبادرة هو إنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في إطار حوض البحر المتوسط مثل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، وكان ذلك في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في عام 1990 باسبانيا، على أن يشارك في هذا المؤتمر جميع دول المنطقة [1]

وفي أعقاب عام 1994 قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في قمة بودابست بإنشاء مجموعة اتصال للخبراء من أجل تطوير الاتصالات وتسهيل تبادل المعلومات والأفكار فيما يخص القضايا المشتركة ، وكذا تشجيع إجراءات بناء الثقة بين الطرفين عن طريق ندوات سنوية تتضمن شفافية النشاطات العسكرية والقوات المسلحة والقدرات العسكرية ؛ تبادل الزيارات للقواعد

(1) – **سمعان بطرس فرج الله** ، المرجع السابق ، ص 53 .

الجوية ؛ مع مناقشة القضايا الأمنية في المنطقة والعمل على تدعيم وتطوير الحوار بين المنظمة وشركائها . وفي سنة 1995 تبنت المنظمة صيغة" الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون "ومن هنا أصبح المتوسط انشغالا مهما " في أجندة المنظمة . [1]

لكن المشكل المطروح في هذه المبادرة هي أن آليات التشاور التي تم تجريبها لا تلائم بعض دول المتوسط خاصة الجنوبية منها بسبب الاختلافات العديدة بينهم، وقد كان هناك تجاوب بين أعضاء منظمة الأمن والتعاون فيما يخص المقترح الإيطالي–الإسباني، مع استثناء فرنسا التي كانت تفضل صيغة للتعاون في المتوسط تكون أكثر تحديدا في مجالها الجغرافي بالتركيز على دول شمال غربي أفريقيا ، كما عارضت كل من إنجلترا وألمانيا فكرة أن البحر المتوسط يشكل جزءا من التحدي الأوروبي المشترك .

2- المبادرة الخاصة بالمتوسط الغربي :مجموعة 5+5

في الحقيقة إن فكرة اجتماع [دول غرب المتوسط] تعود إلى سنة 1983 [2]، من اقتراح الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران خلال زيارته للرباط من أجل إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط الذي كان من المقرر أن يضم المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا . إلا الجزائر عارضت هذه المبادرة التي رأتها تشكل محاولة لإرساء حوار أورو –عربي، نظرا لاستبعادها بعض البلدان، مثل: مالطا وليبيا، ولتجاهلها الصراع العربي –الإسرائيلي ، لكن سرعان ما أعيد بعثها من جديد لتتوج بعقد اجتماع روما سنة 1990 والذي ضم كل من :إيطاليا، فرنسا، إسبانيا،البرتغال إضافة إلى الدول المغاربية الخمسة ، وبمشاركة مالطا كعضو مراقب .أين تم الإعلان عن تشكيل مجموعة 4+5 التي أصبحت مجموعة 5+5 فيما بعد بانضمام مالطا إليها وتم تبني فكرة غرب المتوسط كإطار للتعاون ثم عقدت المجموعة اجتماعها الوزاري الثاني في الجزائر سنة 1991 والذي أسفر عن إنشاء ثماني فرق عمل وزارية إلى غاية ضبط برامج التبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط وكان من المقرر عقد اجتماع على مستوى القمة سنة 1992 بتونس، إلا أن هذا الحوار تعطل بسبب العقوبات الأممية المفروضة على ليبيا بسبب أزمة لوكيربي بين الدول الغربية وليبيا ثم تجمد الحوار على امتداد عشر سنوات كاملة أي

(1) – **جويدة حمزاوي**، المرجع السابق ، ص91 .

(2) – **مالك عوني** ، "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط"، السياسة الدولية .العدد.118،(مصر : الدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 1994)، ص106 .

من 1991 إلى غاية 2001 ، وتم التخلي عن هذه المجموعة في عملية برشلونة ، لكن في مجال الأمن الداخلي لم يفقد إطار غرب المتوسط معناه ، حيث أنشئ مجلس وزراء داخلية دول غرب المتوسط باستثناء ليبيا .

وقد أعيد إحياء الحوار مرة أخرى بمناسبة اجتماع وزراء خارجية أعضاء المجموعة بلشبونة البرتغالية سنة 2000 بمبادرة برتغالية وهذا بمشاركة ليبيا هذه المرة .

وبالموازاة مع تراجع مسار برشلونة وإطلاق الولايات المتحدة الأمريكية مشروع شراكة مع الدول المغاربية مبادرة آيزنستات ، ومع تداعيات تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وكذا تخوف الدول المغاربية من تجاهل الإتحاد الأوروبي لها خاصة بعد توسعيه شرقا سنة 2004 بانضمام عشر دول من أوروبا الشرقية دفعة واحدة [1] .

وبصرف النظر عن ذلك ، فإن قمة تونس 2003 كانت حدثا تاريخيا هاما كونها أول قمة بعد إدراج الأمن في إطار التعاون . وبالرغم من بقاء مجالات التعاون نفسها ، إلا أنه كانت هناك بعض الاختلافات فقط في وجهات النظر حيث قبل أحداث 11 سبتمبر كان هنالك نوع من الحذر في الحديث عن ظاهرة الإرهاب ، أما بعدها فقد بدأ الحديث بنفس المصطلحات والمفاهيم عن هذه الظاهرة ، حيث كان من أبرز الملفات التي اهتم بها قادة 5+5 الملف الأمني والسياسي من أجل تطوير التنسيق لمكافحة الإرهاب ، ليتم التوقيع على مدونة السلوك في الذكرى العاشرة لمسار برشلونة [2]

3- حوار إتحاد أوروبا الغربية

قام اتحاد أوربا الغربية منذ 1993 بإطلاق حوار متوسطي بمعية كل من موريتانيا ، الجزائر، المغرب ثم تونس ومصر فيما بعد أي خلال سنة 1995 ، وفي السداسي الأول من سنة 1998 قرر مجلس الاتحاد توسيع دائرة الحوار لتضم الأردن ويصبح اهتمام WEU منصبا على بقضايا الأمن في المتوسط وسبل حلها وإنشاء فريق خبراء فرعي خاص بالمتوسط [3]

(1) – **عبد النور بن عنتر**، المرجع السبق ، ص ص 99 –100 .

(2) – **عبد الجبار، شعيبي** ،"نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب". من أعمال الملتقى الدولي" : الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 29/30أفريل2008، ص14.

(3) – **زهير حواس**، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية ؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي،(مذكرة ماجستير، غير منشورة) ، كلية الحقوق– جامعة باتنة ، 2011) ، ص131 .

ثم وسع الحوار ليشمل شرق المتوسط خاصة مع انضمام مصر والأردن وإسرائيل . وبذلك فقد رسم له في إطار آفاق العلاقات العربية – الإسرائيلية الجديدة .

ورغم مساهمة نهاية الحرب الباردة في إطلاقه ، إلا أن عملية السلام العربية– الإسرائيلية ساهمت كثيرا في بلورته وتجسيده، وأحدثت تطورا في تصور أوروبا الجنوبية بصفة خاصة والتي كانت في السابق تركز على الحوار مع القسم الغربي للمتوسط تفاديا لأزمة الشرق الأوسط، وهو ما جعل أوروبا تنظر للمتوسط كمنطقة واحدة أمنيا.

وبعد نقل مقر الإتحاد إلى لكسمبورغ في 1994 دار الحوار حول قضايا الأمن في المتوسط ، وكانت له جملة من الأهداف هي : المساهمة في استقرار المنطقة ؛ شفافية النشاطات العسكرية تفاديا للإدراكات الخاطئة للتهديد ، تقوية إجراءات الثقة المتبادلة ؛ وفض النزاعات بالوسائل السلمية والعمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل .[1]

ولكن ما يمكن قوله هو أن الشيء الإيجابي في هذا الحوار هو إسهامه في التوفيق بين الرؤى في منطقة المغرب العربي ، لأنه سمح بالتقاء القيادات العسكرية للدول ، كما دفع الحوار بجدية في بناء إجراءات الثقة بين جهتي المتوسط ، ووضع قاعدة للتشاور والتواصل بين الأوروبيين وغيرهم من المتوسطين ، ونظمت ملتقيات جادة ومثمرة بين مسؤولين عسكريين من دول الحوار، وإشراك ممثلين عن الدولة العربية .

غير أن المجلس الوزاري لإتحاد أوروبا الغربية أقدم على حل مجموعة الحوار نوفمبر 2000 ، وتقرر في اجتماع مرسيليا ، إنهاء الحوار مع الدول المتوسطية ، ليتحول إلى الحوار السياسي بين الإتحاد الأوروبي والدول المعنية ، وذلك إثر التحولات المؤسساتية للإتحاد بعد معاهدتي" : أمستردام ونيس "أين تم إدماج وظائف إتحاد أوروبا الغربية ونقلت صلاحياته العسكرية ووظائفه العملياتية إلى الإتحاد الأوربي . [2]

(1) - **عبد النور بن عنتر**، المرجع السبق ، ص 39 .
(2) – المرجع نفسه ، ص 165 .

المبحث الثاني : التعاون الأمني في إطار دعم أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان

لقد برهن تنوع وتطوير علاقات الاتحاد الأوربي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط منذ اتفاقية روما أن الحس المتوسطي في أوربا لا يتميز بالظرفية بل يعد ركنا دائما في سياسة الاتحاد ، ورغم أن سياسات التعاون في الجزء الشمالي من المتوسط جادة وملموسة في كثير من المبادرات والمشاريع إلا أن الأمر يختلف مع جيرانهم في الضفة الجنوبية أين تتميز بنوع من الانتقائية وبدرجة أقل الجهة الشرقية من المتوسط .

وعلى العموم فإن التعاون الأمني المتوسطي في إطار دعم أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان يدخل ضمن العديد من اتفاقيات الشراكة بين دول المتوسط منذ سبعينيات القرن الماضي (اتفاقيات انتساب) إلى غاية اتفاقيات التعاون ولكنها ارتباطها الوثيق كان بمؤتمر برشلونة لسنة 1995 وهذا ما سنحاول التطرق إليه بشيء من الإيجاز في هذا المبحث .

المطلب الأول : التعاون الأمني في إطار دعم أسس الديمقراطية

لم ينل موضوع الديمقراطية اهتمام المجموعة الأوربية مع الشركاء المتوسطيين خاصة الجهة الجنوبية منهم باعتبار أن جل الدول الجنوبية للمتوسط كانت تحت السيطرة الاستعمارية الشمالية ، وبالتالي فالاهتمام بهذا الموضوع بدا يتبلور بعد نيل الدول الجنوبية لاستقلالها عن طريق توقيع ما سمي باتفاقيات الانتساب بداية مع تونس والمغرب سنة 1969 ثم مالطا وإسرائيل في 1970، وبعدها مصر وقبرص في 1972 . حيث كان ارتباط الدول المتوسطية مع الجماعة الأوربية باتفاقيات الانتساب سالفة الذكر إلا أن موضوع الديمقراطية في تلك الفترة كان ثانويا وجانبيا في العلاقات الدولية في ظل القطبية الثنائية زمن الحرب الباردة ، حيث دأب كل معسكر على اتهام الآخر بتجاهل موضوع الديمقراطية وإهمال مجال حقوق الإنسان .[1]

لتأتي مرحلة أخرى والتي يمكن أن نحدد بداية مجالها الزمني بمطلع سنة 1973 بتوسيع عضوية الجماعة الأوربية بانضمام دول أوربية أخرى منها الدنمارك وإيرلاندا والمملكة المتحدة في ذات السنة ، ومن هنا بدأ التوقيع على ما يعرف باتفاقيات التعاون الشامل بين الدول المتوسطية والجماعة الأوربية .

ومع انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة عرف موضوع الديمقراطية انتعاشا ملحوظا خلال هذه الفترة وبالضبط من سنة 1989 وقد عرف بعام الثورة الديمقراطية خاصة في أوربا الشرقية ودول الاتحاد السوفييتي سابقا ، وذلك بتساقط أنظمة الحكم فيها تباعا ، لتهب نسائم الديمقراطية بما تحمله من قيم التعددية واحترام حقوق الإنسان بداية بسقوط جدار برلين ، إلى استقلال عدد من الدول التي كانت تحت الاتحاد السوفييتي ، وسياسات الحزب الواحد وغيرها ... أمام كل تلك المتغيرات رأى الاتحاد الأوربي ضرورة إعادة النظر في سياساته المتوسطية كلف المجلس الأوربي اللجنة الأوربية بإعداد تصور جديد لسياستها تجاه جيرانها في حوض المتوسط ، وهو ما حدث أي تم إعداد ورقة عمل تضمنت السياسة المتوسطية الجديدة التي تحدد إطارها العام في مجال الديمقراطية في بعض النقاط منها :

(1) – عمرو محمد عبد الرحمن السيد ،العلاقات الأورومتوسطية والتعاون في قضايا التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان ، المركز الديمقراطي العربي ، 10 يونيو 2014انظر العنوان : تاريخ الإطلاع : 2021/05/10 http://demcratica.de/?p=1779.

- التأكيد على مبادئ تعدد الأحزاب والديمقراطية حيث أصدر المجلس الأوربي إعلان خاص بالديمقراطية .
- دعم الجهود التي تقوم بها المؤسسات المالية لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي لدول المتوسط والشيء الملاحظ هنا هو ذلك الاهتمام الواضح بالديمقراطية وإدراجهما جنبا إلى جنب مع الموضوعات الاقتصادية والمالية في علاقة الاتحاد الأوربي مع دول المتوسط وهو ما تبلور في مؤتمر برشلونة .

فقد أصبح الاعتقاد بين الدول المتوسطية الشرقية والجنوبية على حد سواء وهو أنه لا أمن دون استقرار ولا استقرار دون تنمية وأساس هذه العلاقة هو الترابط المتين بين التنمية والديمقراطية وارتباطهما بالاستقرار الذي ينتج عنه الأمن . [1]

إن الديمقراطية هي جزء لا يتجزأ من مفهوم الاتحاد الأوربي للسلام والاستقرار والتنمية في منطقة المتوسط وهو ما جاء في ديباجة إعلان برشلونة التي تؤكد قناعتهم بأن الهدف العام الذي يجعل من منطقة المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل السلام والاستقرار .

وقد نص هذا المحور في البند الثامن على تشجيع أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني بمناسبة تنمية جميع جوانب الشراكة الأورو–متوسطية كعامل أساسي لتفاهم أكبر وتقارب الشعوب . [2]

المطلب الثاني : التعاون الأمني في إطار دعم وترقية حقوق الإنسان

إن مسألة حقوق الأقليات في إطار العالقات الأورو–متوسطية هي مسألة جديدة نسبيا وفي الواقع ، فإن هذه الإشكالية كان قد تم في النهاية استبعادها من مجال إعلان برشلونة في نوفمبر 1995 وهذا يثبت إلى أي حد هي حساسة ليس فقط على مستوى دول الشركاء المتوسطيين، ولكن أيضا داخل الاتحاد الأوربي. وبخلاف ذلك، فإن تلك الإشكالية قد تم أخذها بعين الاعتبار في إطار سياسة الجوار الأوربية وهذه الأخيرة مستوحاة مباشرة من عملية ما قبل الانضمام ، إلا أنه من الواضح أن المقاربة المتبعة لا تزال تعاني من عدم الاتساق .

فتجدر هنا الإشارة إلى أن معاهدة لشبونة التي نتجت عن مشروع المعاهدة الدستورية، تشكل خطوةً كبيرة . وفي الواقع فإن المادة 2 من معاهدة الاتحاد الأوربي تنص على

(1) – عمرو محمد عبد الرحمن السيد ، المرجع نفسه .

(2)–المرجع نفسه .

أن:"الاتحاد مؤسس على قيم احترام الكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية والمساواة ودولة القانون ، وكذلك احترام حقوق الإنسان، وضمنها حقوق الأشخاص المنتمين لأقليات، هذه القيم مشتركة في دول الاتحاد، في مجتمع قائم على التعدد وعدم التمييز والتسامح والعدالة والتضامن والمساواة بين المرأة والرجل" .

إن ميثاق الحقوق الأساسية ، الذي يجب ذكره هنا، والذي هو جزء أصلي من المعاهدة الدستورية، والذي أشارت إليه معاهدة لشبونة بشكل مباشر باعتباره له نفس الصفة القانونية للمعاهدة تدور المادة 21 حول "عدم التمييز و" حظر كل أشكال التمييز على أساس الجنس والعرق واللون والأصل الإثني أو الاجتماعي ، أو الصفات الجينية واللغة والدين أو المعتقدات الآراء السياسية أو أي آراء أخرى، والانتماء لأقلية قومية الإعاقة والعمر والتوجه الجنسي." أما المادة 22 فتتعلق بـ"التنوع الثقافي والديني واللغوي".[1]

ولفترة طويلة احتمت المفوضية الأوربية وراء حماية حقوق الإنسان بحجة أنها تتضمن حماية الأقليات. لكن يجب أن ندرك أن حقوق الأقليات تعتبر من الحقوق الخاصة . وتظل تلك المسألة غير محلولة لأن بعض الدول الأعضاء ، ومنها فرنسا لا تزال متهاونة في مسألة احترام حقوق الأقليات ، لاسيما القومية .

أما في إطار البيان المشترك للمفوضية الأوربية والممثلة العليا، والذي يحتوي على العناصر المحددة لعملية مراجعة سياسة الجوار الأوربية ، ويحمل عنوان : "إستراتيجية جديدة لجوار في حالة تغير" فإن مسألة الأقليات قد طرحت بصراحة مرة واحدة فقط وتنص الوثيقة في الواقع على أن: " المجتمع المدني يلعب دورا أساسيا لتطوير حقوق المرأة ، وتعزيز العدالة الاجتماعية ، وتحسين احترام الأقليات" الاتحاد الأوربي يوجه دعمه لتعزيز دور فاعلين غير دولتيين ، في إطار الشراكة مع المجتمع ، بمساعدة منظمات المجتمع المدني لتنمية قدراتها على التوعية ومتابعة الإصلاحات ، ودورها في تنفيذ وتقييم برامج الاتحاد الأوربية .

إن بعثات الاتحاد الأوربي في تلك المواقع سوف تسعى إلى الجمع بين حكومات البلدان الشريكة وممثلي المجتمع المدني في إطار الحوار المبني على المجالات الأساسية لتعاوننا. ويمكن أن يتم تأمين تمويل الاتحاد الأوربي لهذه الأنشطة بإنشاء آلية مخصصة للمجتمع المدني في إطار سياسة الجوار.

(1) – **الكتاب السنوي IEMed. للبحر ألبيض المتوسط: المتوسطي 2012** ، (عمان : دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2013) ، ص 147 .

إن أحد العوامل الأساسية في هذه المراجعة لسياسة الجوار الأوربية هو تأسيس ما يمكن تسميته "المعايير الجديدة لديمقراطية صلبة ومستدامة" ، وهي في جزء منها انعكاس لمعايير كوبنهاغن .

وينص البيان في الواقع على أن: "عوامل عديدة لا يمكن الرجوع عنها لتأسيس ديمقراطية صلبة ومستدامة ، وهي تتطلب من الحكومات التزاما قويا ومتواصلا وبشكل خاص في:

- تنظيم انتخابات حرة ودورية
- حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والاجتماع ، وكذلك حرية الصحافة ووسائل الأعلام
- إدارة دولة القانون بسلطة قضائية مستقلة وحق عادل في التقاضي.
- محاربة الفساد .

لأن احترام الحقوق الخاصة بالأقليات هو أحد أفضل مؤشرات احترام حقوق الإنسان بوجه عام . وبعبارة أخرى ، فإنه يبدو لنا أنه من الأنسب أن يتم "إضفاء الطابع المتوسطي" على معايير كوبنهاغن وهذا لا يعني أن لا تأخذ المفوضية الأوربية والممثلة العليا هذه الإشكالية بعين الاعتبار في التقييمات . وفي الواقع ، فهكذا يظهرها بيان ماي 2012ُ المَعنون بـ : " الوفاء بالتزامات سياسة الجوار الأوربية الجديدة "

إن احترام حقوق الأقليات في تحسن مستمر في بعض الدول المتوسطية منها : أرمينيا والمغرب ، ومع ذلك ، فإن قوات الأمن في عدد من البلدان تواصل ممارسة أفعال التعذيب والتعامل المهين وغير الإنساني ، فإن التمييز على أساس الدين أو الإنساني . كما أن التمييز على أساس الدين والمعتقدات أو الأصل العرقي لا يزال منتشرا وتظل معاملة الكائن البشري مشكلة فادحة في العديد من البلدان .

وفي نفس الوقت، يفرض بيان ماي 2012 ، المشار إليه سابقا ،" الالتزام وبشكل صارم لصالح المساواة بين الرجل والمرأة ، بما يتساوى مع الدور الكبير الذي لعبته المرأة مرة أخرى خلال الأحداث الأخيرة في الجنوب ، وذلك لمكافحة كل أشكال التمييز واحترام حرية الدين وحماية حقوق اللاجئين والمستفيدين من الحماية الدولية .

إن تعزيز الحوار حول حقوق الإنسان سيسمح بمتابعة الالتزامات في هذا المجال ، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع انتهاكات هذه الحقوق . ويمكن لتعاون متزايد مع المجلس الأوربي أن يساعد على توطيد احترام هذه الالتزامات" . [1]

المبحث الثالث : التعاون الأمني في إطار بناء السلام والحوار الحضاري

تتعرض النظم الإقليمية منذ نهاية الحرب الباردة لعملية تغيير واسعة و مكثفة لتتلاءم مع المتغيرات الدولية الجديدة . بحيث كانت السياسات الإقليمية في فترة الحرب الباردة تعتبر جزءا من عملية المواجهة بين المعسكرين. إلا أنها أصبحت في الوقت الراهن ذات أبعاد متعددة تتحكم فيها دوافع مختلفة ، فزيادة على الدوافع العسكرية و الأمنية نجد هناك الدوافع الاقتصادية و الاجتماعية ، و حتى الدوافع البيئية . إضافة إلى العوامل المحلية الخاصة بكل إقليم ، الشيء الذي دفع إلى محاولة تحقيق نوع من التعاون و التماسك بين أطرافه ، عن طريق البحث عن صيغة إقليمية جديدة لتحقيق ذلك .

إن حالة التعاون الأوروبي– المتوسطي يقوم أساسا على عملية تنظيم التعاون و تبادل المنافع بين دول ضفاف المتوسط ، القائم على محاولة العمل على إيجاد مزيد من سبل الفهم المتبادل و المشترك بين الثقافات و التجارب السياسية و الاجتماعية و جوهر هذا التعاون هو الترابط الواقعي بفعل الجغرافيا و التاريخ المشتركين ، في إطار بناء سلام وحوار حضاري جاد .

فقد كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ القديم مركزا للحضارة منذ القديم ثم فقدت ذلك البريق والمكانة في فترة من الفترات بفعل عوامل عدة ، إلا أن البحر المتوسط سرعان ما بدأ يشهد صحوة حقيقية وعيا بالأخطار و المشاكل التي تهدد أمنه وأمن شعوبه .

وسنتطرق في هذا المبحث للتعاون الأمني في المتوسطي في شقين مهمين وهما:التعاون في إطار الدبلوماسية الدفاعية من أجل السلام الإقليمي وكذا الحوارات الحضارية كإطار للأمن الإقليمي .

([1])-**المرجع نفسه** . ص 148 .

المطلب الأول : الدبلوماسية الدفاعية والشراكة من أجل السلام الإقليمي

كانت المحطة الثالثة لمسار برشلونة 15-16 أفريل 1999 بشتوتغارت"Stuttgart" مؤكدة على أن الاستقرار في المتوسط يتطلب مقاربة شاملة ومتوازنة للقضايا ولمواجهة التحديات الجديدة، وعلى أهمية" الميثاق الأورو-متوسطي للأمن والاستقرار "لبناء السلم والاستقرار الإقليميين . حيث اعتبر هذا الميثاق كأداة لتطبيق مبادئ برشلونة فيما يخص قضايا السلام والاستقرار، وينص على انتهاج حوار سياسي معزز؛ واتخاذ تدابير لتحسين علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي؛ وإجراءات تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وفق مقاربة تدرجية تطويرية ، وتم التوصل في المحطة الرابعة لمسار برشلونة من خلال مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد بمرسيليا Marseille في 15-16 نوفمبر 2000 إلى صياغة وتحرير نص" الميثاق الأورو-متوسطي "الذي قدمت ألمانيا وثيقته التوجيهية في المحطة السابقة ، ولكن السياق الذي جاءت فيه هذه الندوة والذي تميز بتدهور الأوضاع في الشرق الأوسط بانتفاضة سبتمبر 2000 وتوقف عملية السلام ، حال دون طرح نص الميثاق للموافقة عليه ، لذا كانت الذريعة هي : سيتم طرح الميثاق ليكون متبنى حالما تسمح الظروف السياسية بذلك . [1]

وتبعا لوثيقة الخطوط التوجيهية الألمانية التي تم على أساسها تحرير نص للميثاق ، فإن الميثاق عبارة عن وثيقة سياسية غير إلزامية قانونيا ، تعتمد على نهج تدريجي تطوري عبر الاتفاق في بعض البنود .

كما ينص الميثاق على المبادئ التالية :

- عدم قابلية تقسيم الأمن في الفضاء الأورو-متوسطي وما ورائه الخليج مثلا لأهميته في مجال الإمداد بالطاقة .
- الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل المخصص أساسا للقضايا السياسية الأمنية مع التطرق إلى الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية ، الثقافية والإنسانية لتأثيرها هي الأخرى على السلام والاستقرار.
- الاعتماد على أدوات الأمن التعاوني وليس الجماعي لغياب الاتفاق بين الأطراف ولتحاشي الإتحاد الأوروبي التورط في صراعات المتوسط .

(1)- **عبد النور بن عنتر**، المرجع السابق . ص199.

- عدم التدخل في تسوية الصراعات الحالية كإشارة للصراع العربي–الإسرائيلي .
- مقاربة مشتركة ومتوازنة لمسألة الأمن والاستقرار في المتوسط ، أما عن أهداف الميثاق المتعلقة بالجوانب الأمنية ، نذكر :
- مواجهة التحديات العالمية في مجال الأمن الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، تهريب المخدرات ، انتشار أسلحة الدمار الشامل ، التدهور البيئي الهجرة السرية... .
- الاهتمام بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد الاستقرار في المنطقة .
- تشجيع وترقية مستلزمات الشراكة الأمنية(إجراءات بناء الثقة والأمن) ، مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، نزع السلاح ضبط التسلح... .
- دبلوماسية وقائية وإجراءات إدارة الأزمات.

كما أكدت ندوة نابولي Naples الأورو–متوسطية في ديسمبر 2003 على إيلاء أهمية للتعاون الأمني مع مقاربة متوازنة وعادلة لمواجهة التحديات الجديدة ، وعلى انتهاج مقاربة شاملة لقضايا الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط ، بالإضافة إلى التأكيد على مواصلة الحوار لتحديد إجراءات أخرى لتدعيم الشراكة الأمنية .

كما أشادت الدعوة بفتح الحوار والتعاون حول السياسة الأوروبية للدفاع والأمن ESDP نظرا لأهميته في مساعدة الشركاء على معرفة أهداف هذه السياسة عن قرب بهدف إشراكهم في نشاطات تتعلق بهذه السياسة على المستويات الإقليمية ، الإقليمية الفرعية أو الوطنية ، والهدف من ذلك تعزيز الثقة والتفاهم المتبادل بين الشركاء .

ويشدد الوزراء على أهمية" إجراءات بناء الشراكة "التي يمكن أن تكون بعدد محدود من الشركاء، وتبقى مفتوحة لمن يرغب بالانضمام ، مما يشير ضمنيا إلى المرونة في العملية [1]

أما في الاجتماع الوزاري التقييمي الأورو–متوسطي" بدبلن "في ماي 2004 كان التأكيد على العزم لتدعيم الحوار السياسي الأمني ، والإشادة بمساهمة معاهد السياسة الخارجية في تشجيع الحوار السياسي والأمني ، وتجديد التعاون لمكافحة الإرهاب وإمكانات تعزيز الحوار والتعاون في المسائل المتعلقة بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل .

إن التوجه نحو إجراءات بناء الثقة متوسطيا كتغير في سلوك الفاعلين إقليميا وكنتيجة للحوارات الأمنية بين الضفتين ، يدل على أن هناك نوع من التطور على مستوى مدركات التهديد

(1) –المرجع نفسه، ص200.

وعلى مستوى السياسة الأمنية الغربية خاصة الأوروبية التي أصبحت تفضل الحوار والشراكة على أساليب المواجهة وعلى أساس مقاربة شاملة لمفهوم الأمن ، كما عملت على جعل القوات والوسائل – **قوتي أوروفور وأورومارفور** ، التي أثارت ريبة الدول العربية أدوات لبناء الثقة وتبديد المدركات .

ومع ذلك ، فإن إجراءات الثقة تبقى محدودة مع أن منها مما تضمنه الميثاق ما يشير إلى ضبط ونزع التسلح وحظر أسلحة الدمار الشامل كنوع من حسن النيات دون الالتزامات لسبب بسيط هو أنه ليس بمقدور أوروبا حل المعضلة النووية الإسرائيلية على سبيل المثال ، ما أدى إلى تمييع الأسس التي يبنى عليها الأمن الإقليمي [1]

أما فيما يخص الميثاق الأورو–متوسطي الذي يعتبر كأداة لتطبيق إعلان برشلونة وتعزيز مأسسة الحوار السياسي حول قضايا الأمن والاستقرار، فهو يجسد التفاوت بين حساسية وخصوصية مشاكل الحوض الغربي، مقارنة بالحوض الشرقي ، لذا فإن الموافقة عليه في ظل تردي العملية السلمية ضرب من الخيال .

ومع أن الشراكة الأورو–متوسطية هي العملية الإقليمية الأكثر أهمية الموجودة حاليا في المتوسط ، إلا أن الإلحاح الأمني الأوروبي يبدو وكأنه يقود العملية إلى حد تظهر فيه أنها أقرب إلى أن تكون" بناء أمن" أكثر من كونها" بناء ثقة "أو" بناء شراكة "بالخصوص وإن كانت الصعوبات التي لاقت عملية برشلونة لأكثر من سنوات .

المطلب الثاني : الحوارات الحضارية كإطار للأمن الإقليمي

نجد أن من الصفات البارزة و المميزة لإطار برشلونة هي التعددية الثقافية ، و يعد هذا الأمر حتمية أولى، لأن الأطراف المشاركة في إطار برشلونة يمثلون الديانات السماوية الثلاثة: الإسلام ، المسيحية و اليهودية– صاحبة الثقافات و الحضارات القديمة – فمنطقة المتوسط كانت منذ القدم ملتقى للحضارات ، بل و حتى اسمها مستمد من اعتقاد كونها مركز العالم .

ونجد أن وثيقة برشلونة تعترف بالتقاليد الثقافية و الحضارية للضفتين، كما يعترف البرلمان الأوروبي هو الأخر أن منطقة البحر الأبيض المتوسط كانت على مر السنين ملتقى للحضارات و يؤكد على كون ما يسمى بالحضارة المتوسطية نتاج هذا الإمتزاج مما يجعل من الحوار بين

(1) – **هيثم الكيلاني** ،" الشراكة الأوروبية/المتوسطية : تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة ،"شؤون الأوسط ، العدد.49 ، فيفري ،1996 ، ص 82 .

هذه الثقافات و التبادلات الإنسانية أمر ضروري باعتباره من المكونات الأساسية للتقارب والتفاهم بين الشعوب [1]

وقد جاء في الشق الاجتماعي و الثقافي و الإنساني من نص إعلان برشلونة ما يلي :

أن الأطراف المشاركة تعترف بأن في جميع أنحاء المتوسط تقاليد الخاصة تتوافق مع الثقافات و الحضارات المختلفة ، و لذلك يدعو المشاركين إلى حوار بين هذه الثقافات ، إضافة إلى المطالبة بالتعاون و التبادل الإنساني و العلمي والتقني كأساس وجوهر التفاهم بين أطراف المتوسط ، كما إن الاعتراف بالتنوع الثقافي و ضرورة التفاهم يرجع إلى ظاهرة الهجرة ، بحيث أقر الطرفين المتوسطيين بأهمية الدور الذي تؤديه الهجرة في العلاقة بين الضفتين ، وفي هذا الصدد اتفقت الدول المتوسطية المشاركة على التعاون لتقليل ضغوط حركة الهجرة .[2]

ومنه يمكننا تلخيص أهم ما جاء متعلقا بالشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية التي طرحها مشروع الشراكة ا الأورومتوسطية في ست نقاط هي كما يلي :

1 – العمل على تنمية و دعم الموارد البشرية .

2 – العمل على تحقيق الحوار بين الثقافات و الحضارات و تشجيع التفاهم و التبادل بين المجموعات .

3 – تطوير الخدمات الصحية العامة و التعاون الطبي في حالة الكوارث .

4 – التفاعل التام و التعاون بين السلطات الإقليمية للدول المشاركة للتصدي للتحديات المشتركة .

5 – العمل على تحسين الأوضاع المعيشية ، والمساهمة في إيجاد حل لأزمة الشغل ، و زيادة مستوى العمالة للسكان في الدول المتوسطية .

6 – الاهتمام بقضية الهجرة في العلاقات الأوروبية– المتوسطية ، و خاصة فيما يتعلق بتدفق و ضغط الهجرة ، و كذا تحسين الأوضاع المعيشية للمهاجرين الشرعيين .

(1) – **مصطفى بخوش** ، مرجع سابق، ص 87 .

(2) –انظر إعلان برشلونة (الشق الاجتماعي والثقافي و الإنساني) ، المتبنى في نهاية أشغال مؤتمر الشراكة الاورومتوسطية ، 27–28–1995.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن الأنماط الجديدة للتعاون الأمني في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإن تعددت وتنوعت قنواتها وآلياتها إلا أنها تبقى إلى غاية اليوم تصب في خانة مصالح الدول الكبرى في المنطقة أي دول أوربا خاصة الغربية منها ، أما الدول المتوسطية الأخرى خاصة دول الضفة الجنوبية للمتوسط فلم تحقق الأهداف المرجوة من عملية التعاون هذه ، وهذا له عدة أسباب ومبررات منها :

- كون جل المبادرات والمشاريع والمقترحة هي من طرح الدول الأوربية الكبرى على غرار فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وإسبانيا ...
- كون أن عملية التعاون الأمني وغير الأمني أو مشاريع الشراكة تكون بين أطراف أو دول يتوفر فيها شرط التقارب على الأقل بشكل نسبي حتى لا نقول التكافؤ في الإمكانيات والمقومات وهذا ما تفتقر إليه معظم مشاريع الشراكة وعمليات التعاون المتوسطي
- أما فيما يخص الحضور والفعالية في عملية التعاون الأمني الإقليمي في حوض المتوسط بالنسبة للدول المتوسطية الجنوبية فهذا وفي كثير من الأحيان لا يعدو أن يكون مجرد في حضور في المؤتمرات والاجتماعات والاكتفاء بالترحيب وقبول التوصيات ونتائج تلك الاجتماعات ، وإن كانت هذه الدول تعطى لها بعض الفرص للاقتراح ، وبدرجة أقل دول شرق المتوسط .

كما أن جل المؤسسات الراعية والمرافقة لعميلة التعاون بشتى تخصصاتها هي في الأساس مؤسسات أوربية ، وعليه فمن المؤكد أنها تعمل على الزيادة من فرص مكتسبات الدول الأوربية .

وعليه ومما تقدم يمكننا القول أن عملية التعاون الأمني الإقليمي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، وإن أحرزت بعض التقدم وحققت بعض المكتسبات لصالح لدول المنطقة عموما ، إلا أن ذلك كان بشكل نسبي خاصة بالنسبة للدول غير الأوربية .

خلاصة واستنتاجات :

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستخلص ونستنتج ما يلي :

بنيت الإستراتيجية الأوروبية الجديدة في إطار مسار برشلونة على مقاربة السلال الثلاث وهي : أمنية سياسية، اقتصادية مالية، اجتماعية ثقافية إنسانية ، في إطار إستراتيجية لمواجهة التهديدات خاصة القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط . وترتكز هذه الإستراتيجية على ثلاث مراحل هي : "وضع ترتيبات لشراكة أمنية " كمرحلة أولى على المستوى الجهوي المتوسطي ، وتساهم في بناء "منظومة أمنية جهوية" كمرحلة ثانية، التي تؤدي بدورها إلى مرحلة نهائية هي"جماعة أمنية متوسطية" على المدى البعيد .

أصبحت منطقة البحر الأبيض المتوسط عقب الحرب الباردة ، منطقة نشاط إقليمي ، عبر إطلاق عدة مبادرات منها : (عملية برشلونة، مجموعة "5+5، "الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي ، مبادرة التعاون لمنظمة إتحاد غرب أوروبا ، مبادرة التعاون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

ومع أن كل هذا الاهتمام بمنطقة المتوسط أكسبها قيمة جيوستراتيجية ، من خلال انتشار المبادرات الأمنية التعاونية في المنطقة ، إلا أن هذا الاهتمام لم يخل من تأثير سلبي على بناء الأمن الإقليمي ، حيث أصبح استغلال الانتشار الواسع للشراكات ولمبادرات الأمن لتحريك مركز استقطاب التعاون في المتوسط إلى منطقة الشرق الأوسط ، وهو ما تجتهد الولايات المتحدة الأمريكية في القيام به من خلال مبادرة الشرق الأوسط الأعظم ومبادرة اسطنبول للتعاون

إن الدول المتوسطية خاصة المغاربية في إطار الشراكة الأورو–متوسطية هي أمام مقاربة أحادية الجانب ومركزية الطرح من الجانب الأوروبي ، كما أنها في الغالب تتقدم إلى اتفاقيات الشراكة فرادى ، مما يفقدها الكثير من المكاسب في إطار مبدأ المصالح المشتركة المتبادلة ، ويرجح ثقل المركز مقارنة مع الأطراف غير المتكافئة بين الطرفين. ما انعكس سلبا على الموقع التفاوضي للطرف المغاربي .

مع التغييرات العميقة التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط مع نهاية العام 2010 وبداية 2011 ، يصعب التنبؤ بمستقبل في إطار تعاون أمني في المنطقة وكذا السيناريوهات المحتملة ، خاصة في ظل تأثير ومخلفات الثورات العربية في العلاقات البينية بين الدول العربية ، ونظرة القوى الكبرى للمنطقة وعلاقاتها بدولها.

خـــاتـــمـــة :

أفرزت التحولات الجذرية والعميقة التي طالت السياسة العالمية لمرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، مجموعة من الديناميكيات الجديدة والفاعلة على الساحة الدولية ، أرغمت حقل الدراسات الأمنية على التكيف مع وتيرة هذه التحولات ، هذا ما أوجد ضرورة إيجاد مفاهيم حديثة ، وإعادة صياغة منظورات جديدة للاستجابة للطبيعة المتعددة لأبعاد الأمن ومستوياته ، ولتعميق الحوارات النظرية حول ماهية الأمن وتطور مفاهيمه ، وفتح المجال لإعادة إعطاء تعريفات جديدة للتهديدات والمصالح ، مما انعكس أساسا على إعادة تكييف الترتيبات الأمنية والعسكرية مع هذه التغييرات.

وبناء على ذلك ، أدى افتقار النظرية الواقعية للمرونة اللازمة للتكيف مع هذه التحولات العالمية إلى بروز مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم جديد يتعدى مضامين الأمن التقليدية التي تعتبر الدولة الموضوع المرجعي والمركزي الوحيد ، ليضع الإنسان/الفرد في قلب المعادلة الأمنية.

بيد أن الحديث عن الأمن الإنساني كتصور نقدي للأمن بمضامينه التقليدية المراجعة لم يعن بالضرورة إحداث القطيعة مع أمن الدولة ، هذه الأخيرة التي تبقى مسؤولة عن تأمين أمن أفرادها وضمانه ، ومنه تصبح المقاربة الأمنية لما بعد الحرب الباردة تقوم على التعاون مع الدولة وعبرها لا من خلال التناقض معها .

تميزت هذه الفترة بالتفاعل بين الممثلين الدولتيين وغير الدولتيين على المستويات الوطنية ، وعلى المستويات العالمية والإقليمية على حد سواء ، فالترابط العالمي بفعل مسارات العولمة جعل الدول عرضة لمختلف التهديدات الجديدة العابرة للحدود الإقليمية ، وأثبتت هذه التهديدات محدودية قدرات الدولة ، وعجزها حماية حدودها وأمن مواطنيها بمفردها ، ما منح أهمية للتعاون الإقليمي في المجالات الاجتماعية ، الاقتصادية، الثقافية ، السياسية والأمنية ، وأوجد ضرورة التعاون بين الدول في إطار التفاعل بين عنصري الدفاع والأمن اللذين لا يقتصران على القدرات

العسكرية ، بل يتعديان ذلك إلى مفهوم يشمل الجوانب المعقدة للمعاملات المستحدثة ، في ظل العولمة التي تخطت بدورها كل المجالات والميادين . وعليه يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

إن البيئة الأمنية في منطقة المتوسط يميزها التفاوت الكبير بين ضفتين : ضفة شمالية مكونة من بلدان جنوب أوروبا(القوس اللاتيني) ، ترى مستقبلها في مؤسسة الإتحاد الأوروبي ، ولا تعرف مشاكل أمن فيما بينها ، وهي دول متفوقة عسكريا ومنضمة إلى أكبر حلف عسكري (حلف شمال الأطلسي NATO) وفي المقابل ضفة جنوبية مكونة من بلدان عربية منقسمة ، في حالة تراجع فوضوي ، وفراغ مؤسساتي ، ذات إمكانات عسكرية محدودة ، ما جعل من منطقة المتوسط دائرة نفوذ أورو–أطلسية .

ومع ذلك ورغم هذا الاختلافات والفروق الشاسعة في الإمكانيات وموازين القوى ، فقد اعتبر جنوب المتوسط بمشاكله الكثيرة عدوا جديدا شاملا ومركبا ضمن أطروحة "التهديد القادم من الجنوب"، بما يخدم مصالح الأمنية الغربية ، مما أدى إلى إدخال التهديدات غير العسكرية إلى جدول أعمال الأمن في هذه المرحلة .

إن انتهاء الحرب الباردة جعل من فصل ضفتي المتوسط في التصورات الأوروبية أمرا غير وارد ، لأن القضايا الأمنية والدفاعية المتوسطية غير قابلة للفصل ، ما يوجب النظر للمتوسط كمنطقة واحدة ، لكن تلك الاختلافات في الإمكانيات (سواء بين الدول الأورو–متوسطية والدول العربية ، أو بين هذه الأخيرة وإسرائيل) ، وفي مدركات التهديد والشواغل الأمنية للضفتين ، خلق هوة بين الضفتين ، وأدى إلى إخفاق التكيف الأمني للدول الجنوبية والأوضاع الجديدة للبيئة الأمنية المتوسطية ، مما أفقدها قوة التأثير في إيجاد دور لها في صياغة المعادلة الأمنية–العسكرية في منطقة المتوسط . ورغم التداخل من حيث المشاكل الأمنية ، إلا أن الأمن في المتوسط خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمدركات والاعتبارات الإستراتيجية هو أقرب إلى صيغة الجمع منه إلى صيغة المفرد . وبذلك يبقى المتوسط فضاء مجزءا ومختل الموازين ، بين ضفتيه

الشمالية والجنوبية ، ما خلق فجوة بين مركبين للأمن الغربي ، والشرق أوسطي. هي فجوة قابلة للاتساع بمرور خاصة مع السعي الأوربي للحد من قدرات الدول العربية بشتى الوسائل بما فيها القوة . ما يجعل الإشكالية الأمنية المتوسطية تفتقر لأدنى مؤشر موضوعي لتصور مشترك للأمن في المنطقة ، أو لإنشاء هوية إستراتيجية متوسطية

كما يفترض أن تحقق كل تلك الحوارات التي أجريت مصالح مشتركة ، لا مجرد ضمان المصالح الأوربية ، كما يجب أن تكون الدول المنضمة شريكة في "القرارات" ، وأن يؤدي الحوار إلى الانفتاح على الطرف الآخر لتقريب وجهات النظر ، وفتح قنوات الاتصال بين الشعوب ، الحضارات ، والثقافات ، لتحقيق الأمن والقضاء على حالة اللاإستقرار، ولكن بالرغم من تعدد المبادرات وارتقاء الحوارات إلى شراكات أمنية إلا أنها لم تتمكن في الجانب السياسي– الأمني من حل مشاكل الأمن في المنطقة ومقدمتها الصراع في الشرق الأوسط ، كما أن خلق أطر جديدة أدى كذلك إلى إضعاف الحوارات الشاملة ، وإعاقة إمكانية تشكيل "بنية أمنية إقليمية في المتوسط"

ويبقى مشروع الشراكة الأورومتوسطية ومشاريع التعاون الأخرى كذريعة للهدف الرئيسيي هو السعي إلى ضمان الوقاية من الأخطار التي يمكن أن يشكلها الجنوب غير المستقر ضد أمن الشعوب الأوروبية و الحكومات الديمقراطية و الرفاهية والنظام المدني .

وبذلك فالمشروع ليس إلا وسيلة أو آلية أوروبية جديدة لغرض احتواء الأخطار والتهديدات القادمة من جنوب المتوسط ، والتي تهدد أمنه بأبعاده المختلفة .

قـــائمة المـــراجـع

- **المراجع باللغة العربية**

1- الكتب

2- الحربي سليمان عبد الله، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته ،دراسة في المفاهيم والأطر،المجلة العربية لعلوم السياسية ، صيف 2008) .

3- الحراثي ميلاد مفتاح ، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط،(السليمانية : منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2013) .

4- الرشيدي أحمد ومجموعة وآخرون، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية،(القاهرة : المكتب العربي للمعارف،2003) .

5- الكيلاني هيثم ، مفهوم الأمن القومي دراسة في جانبيها لسياسي والعسكري ."ندوة الأمن العربي :التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية.(باريس :مركز الدراسات العربي – الأوروبي،1996) .

6- العرباوي نصير، الشراكة الأورومتوسطية في بعدها الاجتماعي الثقافي بعد نهاية الخرب الباردة ،ط1،(عمان: البوابة الشمالية للجامعة الأردنية ، 2020) .

7- الطاهر أحمد الزاوي ، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة،ج3 ،(بيروت : دار الكتب العلمية، 1979) .

8- السيد سليم محمد ، العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية ، (الرياض: مطابع جامعة سعود،1991) .

9- المكاوي فهمي ،" أوروبا والبحر المتوسط " ، السياسة الدولية ، (مصر : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية العدد 120 ،1995) .

10- الكتاب السنوي IEMed. للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012 ، (عمان : دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2013).

11- بخوش مصطفى ،حوض البحر الأبيض المتوسط يعد نهاية الحرب الباردة ، دراسة في الرهانات والأهداف ، ط1، (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2006) .

12- بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005).

13- بطرس فرج الله سمعان ، مصر والدائرة المتوسطية ، الواقع والمستقبل حتى 2020 ،(القاهرة : دار الشروق، 2002).

14- بشري محمد االأمين ، الأمن العربي المقومات والمعوقات، (الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية) ،2000 .

15- بيليس جون و سميث ستيف ،عولمة السياسات العالمية ، تر : مركز الخليج للأبحاث ، ط1، (دبي : مركز الخليج للأبحاث ،2004) .

قـــائمة المـــراجـع

16- بوعشة محمد ، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة : دراسة المفاهيم والنظريات ،ط1، (بيروت: دار الجيل طرابلس،1999) .

17- جاسور عبد الواحد ، موسوعة علم السياسة ،ط1 ،(الأردن، عمان : دار مجد لاوي ،2004) .

جسام راضي سمير ، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية بغداد ، د س ن .

18- رياض محمد ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسة، (بيروت : دار النهضة للطباعة والنشر، 1989) .

19- ريفيش مارتنغ وأوكالاهان تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، ط1(جمهورية الإمارات المتحدة :مركز الخليج للأبحاث ،2008).

20- سعيد محمود شاكر و بن عبد العزيز الحرفيش خالد ، مفاهيم أمنية"، ط1،(الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010) .

21- شريف إبراهيم ، أوروبا– دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية، (مصر : مؤسسة الثقافية الجماعية ، 1960) .

22- صابر عنتر محمد ، الأمن العربي والبحر البيض المتوسط ، تحييد البحر المتوسط ، إضافة للأمن العربي،(مجلة قضايا عربية ، العدد 4،1980).

23- صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي ، النظرية العامة ، دار النهضة العربية، ط 3، سنة 1983 .

24- علي حوات محمد ، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، (القاهرة :مكتبة مدبولي،2002) .

25- عوني مالك ، " موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط " ، السياسة الدولية ، العدد 118، (مصر : الدراسات السياسية والإستراتيجية ، أكتوبر 1994) .

26- غراهام إيفانس وجيفري نوينهام ،قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ،تر، مركز الخليج للأبحاث،(دبي:مركز الخليج للأبحاث ، 2008) .

27- لاندو أليس ، السياسة الدولية النظرية والتطبيق ، تر: قاسم المقداد ، (دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب سلسلة ،2008).

28- محمد فرج أنور، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ، ط1(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2007).

29- محمد فرج أنور، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوربي تجاه الشرق الأوسط، إعلان برشلونة نموذجا، دراسات دولية، عدد39 ،دون سنة نشر .

قـــائمة المـــراجـع

30- مصباح عامر ، نظـريات التحلـيل الاستـراتيجي والأمنـي للعلاقات الدولية، ط1،(القاهرة : دار الكتاب الحديث ،2011) .

31- مدحت أيوب ، الأمن القومي العربي في عالـــم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،ط1(القاهرة : مكتبة مدبولي ،2003) .

32- مراد علي عباس ، الأمن والأمن القومي مقاربات ونظريات ، ط1 ،(الجزائر : دار ابن النديم للنشر والتوزيع 2017) .

33- نافعة حسن ، الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا ، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) .

34- المكاوي فهمي ،" أوروبا والبحر المتوسط " ، السياسة الدولية ، (مصر : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية العدد 120 ،1995)

2- الدوريات :

ئاكرة يي نجدت صبري ،الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية (بغداد: دار دجلة للنشر والتوزيع) 2011 .

الرمضاني إسماعيل ، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،1991) .

3- المجلات :

01- العاقل رقية ، " المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للاتحاد الأوربي من المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط إلى الاتحاد من أجل المتوسط"مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، العدد 4،(2017).

02- الاستراتيجية الأوربية في البحر الأبيض المتوسط: من حوار 5+5 إلى حوار شامل"، مجلة الجيش، العدد 413 ، ديسمبر 1997 .

03- سامية بيبرس ، "الاتحاد من أجل المتوسط و مستقبل الشراكة الأورومتوسطية" (مجلة السياسة الدولية) أكتوبر 2008 .

04- حروري سهام ، سياسات الاتحاد الأوربي تجاه الدول المغاربية ، ، العدد 8 ،(مجلة المفكر) ، نوفمبر2012 .

05- صالح رعد قاسم ، " الأمن الجماعي، ودوره في تدعيم السلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان – مواجهة الإرهاب أنموذجا " مجلة جيل حقوق الإنسان ، العدد 24 ، 2017 .

06- عبد اللطيف خالد ، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط ، مجلة السياسة الدولية، العدد123، (مصر: مركز، الدراسات السياسة والإستراتجية،1996) .

07- عوني ملك ،"رهان الثروات...تصاعد الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية ،عدد 186 ، (القاهر: مركز الأهرام للدارسات . السياسية والإستراتيجية ،أكتوبر2011) .

قـــائمة المـــراجـع

08- فيصل حسين غازي ، اللاعبون الأساسيون في المؤتمر : سلام الأقوى، مجلة أفاق عربية،عدد 12، 1991 .

09- كامل مصطفى ، العملة الأوربية الموحدة و انعكاساتها على واقع المصارف العربية – مع التركيز على حالة مصر ،(المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية)، العدد 23 ، جامعة المستنصرية ، 2009 .

10- نجيب زكريا ، التكامل الاقتصادي وأطره النظرية ، الندوة الاقتصادية الأولى حول العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية ، الواقع والآفاق ،(كلية الاقتصاد- جامع دمشق ، 1998) .

11- قسوم سليم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) .

12- جسام راضي سمير ، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية بغداد ، د س ن

13- شعيبي عبد الجبار، ،"نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب". من أعمال الملتقى الدولي" : الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 30/29أفريل2008 .

14- شحاتة علاء الدين ، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة ، (الإسكندرية : 2000) .

المذكرات :

1- بوديب خديجة ، دور المؤسسات االتحاد أألوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، (مذكرة الماجستير)، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011 .

2- جلول لخذاري ، الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوربي من منظور المركب الأمن الإقليمي ، (مذكرة ماستر غ منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة زيان عاشور بالجلفة – 2017 .

3- جويدة حمزاوي ، التصور الأمني الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط (مذكرة ماجيستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة الحاج لخضر باتنة – 2011 .

4- حواس زهير ، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية ؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي،(مذكرة ماجستير، غير منشورة) ، كلية الحقوق- جامعة باتنة ، 2011) .

5- سامية خليفي و ليندة خيدر ، استراتيجية الدفاع والأمن للاتحاد الأوربي في المتوسط ،(مذكرة الماستر) كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري – تيزي وزو ، 2017 .

6- غنام فايزة ، (التعاون) ؟ الأمني الأورو- مغاربي : دراسة حالة حوار 5+5 (2001-2011) ، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية مولود معمري تيزي وزو – 2012 .

7- هشام داودي ،"الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الأوروأمريكي على المنطقة المغاربية،"،مذكرة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (كلية .الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور الطاهر مولاي : سعيدة ،2015) .

8- وهيبة تباني ، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي : دراسة حالة ظاهرة الإرهاب ، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2014 .

المواقع الالكترونية :

1- البحر الأبيض المتوسط ، انظر الموقع

www.ar-wikipedia.org/wiki

2- الاتحاد الأوربي، الحوار المتمدن، عدد 4333، 2014/01/13 ، انظر العنوان :

www.ahenvar,org/debat/show.art.asp?aid=395593

3- تاكايو كي ياما مورا ، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية "ترجمة :عادل زقاع ، انظر موقع :

www.geocities.org/adelzeggagh/secpt.htlml

4- جرش عادل ، الأمن الجماعي في الواقع الدولي ، المركز الديمقراطي العربي ، انظر العنوان :

https://democraticac.de/?p=38670

5- خديجة عرفة ، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين ، انظر العنوان :

http:www.emax.com :

6- سامي محمود ، الاتحاد الأوربي، الأهداف، النشأة، التكوين، انظر العنوان:

www.aldiwan.org/59043.html

7- عمرو محمد عبد الرحمن السيد ،العلاقات الأورومتوسطية والتعاون في قضايا التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان ، المركز الديمقراطي العربي ، 10 يونيو 2014انظر العنوان :

http://demcratica.de/?p=1779 pdf

8- عقيل وصفي ، هياجنة أيمن وآخرون ، مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 ، أوت 2020 . انظر :

https://www.researchgate.net/publication/343837067_mfhwm_alamn_aldwly_ldy_nzryat_allaqat_aldwlyt_fy_dw_almtghyrat_aldwlyt_The_concept_of_International_Security_within_the_Theories_of_International_Relations_in_light_of_Global_changes

9- لعروسي محمد عصام ، العلاقات الدولية : شيء من النظرية وآخر من التطبيق ، موقع : الحوار المتمدن – العدد: 17662006،انظر العنوان

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543

10- لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 ، أوت 2020 . انظر :

http://www.nato.int/acad/fellow/98_00/mendez.pdf .

11- مؤتمر حول الأمن والتعاون في أوربا عقد نهائي ،هلسنكي 1975 ص2 . انظر الموقع :

http://www.osce.org/fr/mc/39502?download=true

12- نص إعلان مرسيليا انظر موقع إتحاد أوروبا الغربية :

http://weu.Int/documents/001113fr.

13- والت ستيفان ، العلاقات الدولية عالم واحد ونظريات مختلفة ، تر . عادل زقاغ وزيدان زياني ، انظر العنوان :

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

الكتب بالفرنسية :

1- Alexander Wendt, Anarchy Is what states Make of It? The social construction of power politics, International Organization, Vol. 46, Issue 2, (Spring, 1992).

2- Lorenzo Valeri, Public–private cooperation and information assurance: A liberal institutionalist approach, Within: Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Op. Cit

3- MC Seweeny (Bill) , Security , Identity and Intereste a sociology of International Relations,Cambrige,Cambrige Unversity press ,1999,p 462.

4- Maurice Rieutard & Loit ribot la spiére, Le bassin méditerranéen enquête de sens, (Paris : Edition publisud, 2000)

5- Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and Cooperation, International Security,vol. 24، No. 1 (Summer 1999), p. 62.

6- Édouard Balladur et François Léotard, Le livre blanc sur la défense, (Paris : union général d'édition, 1994)

الـــــفـــــهـــــرس

الـــعـــنـــوان : الأنماط الجديدة للتعاون ضمن النظم الأمنية الإقليمية في منطقة المتوسط .

مقدمـــة : .....

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتعاون الدولي 12

- المبحث الأول : مفهوم الأمن والتعاون الدولي 14

المطلب الأول : تعريف الأمن والأمن الدولي 15

المطلب الثاني : تعريف التعاون والتعاون الدولي 22

- المبحث الثاني : الأطر التحليلية النظرية للأمن والتعاون الدولي 25

المطلب الأول : الأطر التحليلية النظرية للأمن الدولي 26

المطلب الثاني : الأطر التحليلية النظرية للتعاون الدولي 32

خلاصة الفصل 40

الفصل الثاني : منطقة المتوسط وأنماط التعاون الأمني الإقليمي التقليدية 41

- المبحث الأول : منطقة المتوسط وأهميتها الجيوسياسية 43

المطلب الأول : التعريف بمنطقة المتوسط 44

المطلب الثاني : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط 47

- المبحث الثاني : أنماط التعاون الأمني الإقليمي التقليدية في المتوسط 50

المطلب الأول : التعاون الأمني في إطار التحالفات ونظم التعاون الإقليمي..... 51

المطلب الثاني : التعاون الأمني في إطار نظام الأمن الجماعي والمجتمعي 61

خلاصة الفصل 71

الفصل الثالث : أنماط التعاون الجديدة ضمن النظم الإقليمية في المتوسط 72

- المبحث الأول : التعاون الأمني في إطار توسيع جدول الأعمال الأمني وإدارة النزاعات..... 74

المطلب الأول : توسيع جدول الأعمال الأمني في إطار التكامل الاقتصادي..... 75

المطلب الثاني : الحوارات الأمنية الإقليمية وإدارة النزاعات في إطار مؤسساتي 80

- المبحث الثاني : التعاون الأمني في إطار دعم أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان..... 85

المطلب الأول : التعاون الأمني في إطار دعم أسس الديمقراطية 86

المطلب الثاني : التعاون الأمني في إطار دعم وترقية حقوق الإنسان 87

- المبحث الثالث : التعاون الأمني في إطار بناء السلام والحوار الحضاري 90

- المطلب الأول : الدبلوماسية الدفاعية والشراكة من أجل السلام الإقليمي 91

الـــــفـــــهـــــرس

المطلب الثاني : الحوارات الحضارية كإطار للأمن الإقليمي 93
خلاصة الفصل 95
خلاصة واستنتاجات 96
الخاتمة 97
قائمة المراجع 100
فهرس المحتويات 106